

الأكاديمية العربية المفتوحة بالذانمرك

كلية الإدارة والإقتصاد

الدراسات العليا

التمية الأقتصادية والبشرية

م. طارق على جماز

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٢	- إفتتاحية
٤	- الإنفاق العسكري والإنفاق على التعليم وتأثيرهما على عملية التنمية.
٩	- تدني مستوى أداء المشروعات العامة في البلدان العربية وتأثير وعلاقة ذلك على التنمية.
١١	- العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية الإقتصادية.
١٤	- التنمية الإقتصادية وعلاقتها بالبطالة.
٢٠	- أوجه الإجراء التنفيذي لعملية التنمية وعلاقته بإدارة التنمية .
٢٣	- الإختلالات البنوية الناجمة عن هيمنة الدولة وترسيخ مفهوم مجتمع الرفاه.
٢٥	- أثر أسلوب الإنتاج الزراعي على عملية التنمية.
٢٩	- النمو السكاني المنفلت وعلاقته بالتنمية الإقتصادية.
٣٤	- علاقة الإنفاق على البحث والتطوير بالتنمية الإقتصادية والبشرية.
٣٨	- التنمية وتقنيات التغيير.
٤١	- رأس المال الإجماعي والتنمية البشرية.
٤٦	- التجارة الدولية والتنمية الإقتصادية.
٥١	- النزعة الإستعمارية الداخلية والتنمية والبيئة .
٥٥	- مستلزمات نجاح إستراتيجية التصنيع .
٦٣	- مستقبل البلدان النامية في الإقتصاد العالمي.
٦٦	- التنمية محيطة لا تتحيز لعرق أو لون .
٦٩	- أثر الثقافة على التنمية بكل أبعادها .
٧٩	- أثر النظام السياسي على عملية التنمية.
٨٢	- أثر حركة الأيدي العاملة على التنمية في البلدان العربية.
٨٦	- العلاقة بين الفقر والتنمية .
٩٣	- التنمية مجموعة من النظم.
٩٦	- المصمادر .

إفتتاحية .

الحمد لله وكفى ، وسلام على عبادة الذين أصطفى وبعد..،

يقصد بالتنمية البشرية أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية ، فالغاية هي رخاء الإنسانية والخروج بها من وهدة التخلف والفقر ، والأخذ بيدها نحو تفعيل حقوق الإنسان التي تشمل حقه في الحياة الكريمة من مأكّلٍ وملبسٍ ومسكنٍ وعلاجٍ وتعليمٍ وتوفيرٍ لفرص العمل ، والقضاء على الفقر والبطالة ، لا من أجل جيلٍ واحدٍ فحسبٍ وإنما لأجل الأجيال اللاحقة أيضاً فيما سمي بالتنمية المستدامة.

وإذا كان الإنسان هو الغاية فهو أيضاً الأداة لتحقيقها إذ لا تقوم التنمية إلا بجهد ولا ترتفع إلا على أكتافه يقول الشاعر:

داؤك فيك وما تبصر

وداؤك منك وما تشعر

وتزعم أنك جرمٌ صغير

وفيك انطوى العالم الأكبر

وهناك علاقة تبادلية بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية ، فتنمية الإنسان ثقافياً وعلمياً وصحياً تدفعه إلى مزيدٍ من العمل والإنتاج والإبداع الذي يحقق في النهاية تنمية اقتصادية ، في ذات الوقت فإن التنمية الاقتصادية الناجمة عن حسن إدارة الإستثمارات والمؤدية إلى زيادة الدخل وإرتفاع الناتج القومي المحلي تساعد على توفير حياة أفضل للإنسان .

من خلال الصفحات التالية أرجو أن أكون قد وفقت في الإجابة على الأسئلة المطروحة حول هذا الموضوع مستعيناً في ذلك بالمراجع التي عثرت عليها بعد البحث والتقيب.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل..،

م. طارق جماز

السؤال الأول:

فسر ما يأتي:

- ١ / أ) الإنفاق العسكري والإنفاق على التعليم وتأثيرهما على عملية التنمية.
- ١ / ب) تدنى مستوى أداء المشروعات العامة في البلدان العربية وتأثير وعلاقة ذلك على التنمية.
- ١ / ج) هناك علاقةٌ جدليةٌ بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية.
- ١ / د) التنمية الاقتصادية تحد من البطالة.
- ١ / هـ) إن أوجه الإجراءات التنفيذية لإدارة التنمية يتعلق بشكل مباشر جداً بإدارة التنمية.
- ١ / و) إن هيمنة الدولة، وترسيخها لمفهوم مجتمع الرفاه، قد أحدث مجموعةً من الاختلالات البنوية.
- ١ / ح) يؤثر النمو السكاني المنفلت في الدول النامية على عمليات النمو الاقتصادي.
- ١ / ط) كلما زاد الإنفاق على البحث والتطوير للفرد الواحد كلما رافقته زيادة في النمو الاقتصادي والبشري.
- ١ / ي) إن العنصر الحيوي للتنمية أنه يشتمل على تقنيات التغيير، والمؤسسات المعنية بذلك.

١/١) الإنفاق العسكري والإنفاق على التعليم وتأثيرهما على عملية التنمية.

يرتبط مفهوم التنمية منذ زمن بعيدٍ بالنمو الإقتصادي، وهو النمو الذي يحقق تحسناً في الأحوال البشرية على وجه العموم، إلا أن الفكر الحديث يرى أن النمو الإقتصادي يشكل أحد عناصر التنمية وليس هو التنمية كلها، فهناك عناصر أخرى، كالمشاركة والحرية السياسية والإستفادة العادلة من ثمار التنمية سواء للجيل الحالي أو للأجيال اللاحقة، وهي العناصر التي تضمن تنميةً مستمرة. فالتنمية تشمل جميع محاور الحياة الأخرى سواء أكانت إداريةً أو سياسيةً أو إجتماعيةً أو ثقافيةً أو تقنية، وهي المحصلة النهائية للتشابك والتداخل بين العوامل التي تقوم عليها هذه المحاور.

فالتنمية هي ^(١) " عمليةٌ مجتمعيةٌ واعيةٌ ودائمةٌ موجهةٌ وفق إرادةٍ وطنيةٍ مستقلةٍ من أجل إيجاد تحولاتٍ هيكليةٍ وإحداثٍ تغييراتٍ سياسيةٍ وإجتماعيةٍ وإقتصاديةٍ تسمح بتحقيق تصاعدٍ مطردٍ لقدرات المجتمع وتحسينٍ مستمرٍ لنوعية الحياة فيه "

الإنفاق العسكري:

يتخذ الإنفاق العسكري تأثيرين أحدهما إيجابياً والآخر سلبي، فهو إيجابيٌ كما الحال في إسرائيل إذ يعتبر داعماً للاقتصاد الوطني ومصدراً من مصادر الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة. ويمكن القول أنه ^(٢) " تحقق الصادرات العسكرية الإسرائيلية عائداً سنوياً يصل إلى ١٥ بليون دولار، وتوجد في إسرائيل ١٨٠ شركة تعمل في قطاع الصناعات الحربية (مقاتلات حربية وصواريخ ودبابات ومتفجرات.....الخ) يعمل فيها أكثر من ١٥٠ ألف موظفٍ نصفهم علماء ومهندسون ..

ومن هنا نرى أن أعباء الإنفاق العسكري له مردودٌ وعائدٌ مهم على الفرد والمجتمع والإقتصاد القومي، ولا يؤثر على معدلات الإنفاق الأخرى في مجالات التعليم والصحة... الخ.

وقد أسهمت الإنفاقات العسكرية في إسرائيل، إضافةً إلى تطوير الصناعات العسكرية وتحديثها المستمر، في نمو الصناعات الموازية كالصناعات الإلكترونية والتكنولوجية عالية التقنية بما يشكل خطراً حقيقياً على المنطقة اقتصادياً وعسكرياً، ورهن سيادتها للإملاءات الإسرائيلية.

وفي الجانب الآخر، فإن إيران استطاعت أن تتجاوز آثار الحرب مع العراق، وعملت على تطوير صناعات عسكرية مهمة تعطي لإنفاقها على التسليح مردوداتٍ إقتصاديةٍ وإجتماعيةٍ وأمنيةً.

أما التأثير السلبي للإنفاق العسكري فهو مشاهدٌ بدرجةٍ لا تخطئها العين ، وخاصةً في الدول النامية ، حيث تشير الإحصائيات إلى أن ما أنفق في مجال التسلح خلال الثلاثين عاماً الماضية كان على حساب تنمية الإنسان ، وأن هذا الإنفاق المتراكم قد تسبب في إتساع رقعة الفقر بشكلٍ مفرع.

ولقد قدمت الأمم المتحدة دراساتٍ عدةً حول علاقة الإنفاق العسكري بالتنمية فخلصت جميعها إلى أن التسابق نحو التسلح بات يشكل تهديداً للأمن والسلام الدوليين ، ومعوقاً للتنمية الإقتصادية نتيجةً لازدياد حجم الموارد المنفقة في التسلح الأمر الذي قابله إنخفاضٌ في حجم الموارد المنفقة في الصحة والتعليم والرفاهية الإقتصادية والإستثمار والإنتاج.

ويبدو ذلك واضحاً في الدول العربية وخاصةً دول الخليج العربي التي فاقت معدلات إنفاقها العسكري ما وصلت إليه إسرائيل،^(٣) " ولا شك أن إرتفاع النفقات العسكرية في الدول العربية قد أثر سلباً على النمو الإقتصادي ، حيث إنخفاض نصيب الفرد من الإستهلاك والإستثمار ، كما انخفض المخزون الإستراتيجي من رأس المال ، وارتفعت أرقام المديونية الخارجية ، وازداد معدل التبعية الإقتصادية والإعتماد على الخارج في توفير الإحتياجات العسكرية وما يتصل بها من نفقات التشغيل والصيانة والتدريب.

ويلاحظ على القطاع العسكري في الدول العربية أنه لا يولد وظائف جديدة ولا يتيح فرص عمالةٍ أكبر ، ويعتبر من أقل القطاعات كفاءةً من ناحية النفقات العامة ، لأنه قطاعٌ يستنزف الموارد الموجهة أصلاً للتنمية والإستثمار الجماعي والرفاه الإقتصادي ، ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي فإن تخفيض النفقات العسكرية في العالم بمعدل ٢٠٪ سيوفر منافع كبيرةً للإستثمار والإستهلاك خاصةً في القطاع الخاص في الدول النامية. إضافةً إلى أن هذا التخفيض سيزيد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم بمعدلٍ أعلى من المخزون العالمي من رأس المال ، وسيكون أداةً فعالةً لحفز الدول الصناعية لمزيدٍ من المساعدات الدولية والمساهمات العالمية في برامج الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في الصحة والتعليم والبيئة."

إن العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية علاقة عكسية إذ كلما زاد الإنفاق العسكري انخفضت المخصصات المالية التي يفترض أن توجه إلى مرافق التنمية مثل الصحة والتعليم والتنمية الإجتماعية. كما أن الموارد الإقتصادية سوف تجف تراكمياً مع مرور الوقت ، ويزداد التضخم وتزداد

معه مشاكل ميزان المدفوعات مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة في البطالة وترد في الحال الإقتصادي الأمر الذي يدفع إلى حالة من الاضطراب وعدم استقرار الدولة .

إن تخفيض الإنفاق العسكري سيؤدي بالقطع إلى زيادة الإنفاق في مجال الإستثمار أو ما يسمى الإنفاق الإستثماري خاصة إذا وجه نحو ضروريات حياتية كالتعليم والصحة الأمر الذي سيؤدي بطبيعة الحال إلى نمو اقتصادي ملحوظ .

كما أن تخفيضه سوف يساعد على الحد من التضخم الناجم عن زيادة الطلب والتي لا يقابلها زيادة في الصادرات.

إن الإنفاق العسكري المتزايد يعمل على زيادة الأسعار خاصة إذا لم تكن للدولة قاعدة إنتاجية تغطي طلبات المستهلكين، أو سيؤدي إلى ضعف القاعدة الإنتاجية الموجودة مما يدفع أيضاً إلى زيادة الأسعار..... ومن هنا فإن خفض الإنفاق العسكري وتوجيه جزء كبير من مخصصاته نحو التصنيع والإنتاج يرفع جزءاً كبيراً من العبء المالي عن المستهلكين.

إن حالة عدم الإستقرار الأمني الناشئة عما تقدم هي التي تسببت في خفض قيمة العملة المحلية، وتحويل الأموال من نشاطات منتجة لقيمة مضافة إلى تصرفات غير منتجة كسراء الذهب وتخزينه، أو تهريب الأموال إلى الخارج، وعدم رغبة المستثمرين الخارجيين في العمل في ظل هذه الأحوال غير المستقرة مما يفقد الدولة كثيراً من الأموال التي كان يمكن الإستفادة منها في عجلة التنمية.

وخلاصة القول أن خفض الإنفاق العسكري بمعدل كبير سوف يؤدي إلى تسريع تراكم رؤوس الأموال الوطنية، وتحسين إستغلال الموارد مما يعود في النهاية على الدولة بتنمية إقتصادية وبشرية عالية.

أما لو تحدثنا عن الإنفاق على التعليم :

فيمكن القول أن التعليم هو القاعدة الأساسية التي ينبنى عليها تطور الفكر المجتمعي ، وإذا استقام الفكر في إتجاه متوازنٍ مع التطورات المتسارعة كان لذلك أثره الذي لا ينكر في بناء حضارة الأمم ونموها الإقتصادي والاجتماعي.

ولذلك فلا بد أن تكون مخرجات التعليم ملبيةً لاحتياجات سوق العمل كماً وكيفاً ، ولا يتحقق هذا إلا بتنمية العنصر البشري ووضع البرامج والمشاريع التي تدعم القيم والمعرفة والتكنولوجيا.

ولا يتحقق النهوض بالتعليم إلا في ظل ميزانياتٍ عالية ، وهذا هو سر تراجع المستوى التعليمي في كثيرٍ من دول العالم العربي التي لم تمنح التعليم حقه من المخصصات المالية. ولقد فطنت إسرائيل إلى هذه الحقيقة ، حيث تشير التقارير إلى أنها في عام ٢٠٠٧ قد أنفقت على التعليم ما نسبته ٨,٣٪ من الناتج المحلي متقدمةً على أمريكا التي أنفقت ٧,٤٪ فقط.

هذا فضلاً عن الصين التي غزت العالم كله بمنتجاتها الإلكترونية والإستهلاكية إلا أنها تعلن أنها ستزيد من معدل إنفاقها على التعليم بدءاً من العام الجاري.

وإذا كانت النظرة السابقة إلى التعليم قد حصرت المردود في الحصاد القيمي والروحي والثقافي فإن النظرة الأكثر شموليةً إعتبرت أن للتعليم مردوداً اقتصادياً يعود على الناتج القومي ، وباتت إقتصاديات التعليم فرعاً من فروع علم الإقتصاد تعنى بالعلاقة بين الإنفاق والعائد سواءً على مستوى الأفراد أو الدول.

فالإنفاق على التعليم يحقق الآتي :

١ - كلما زاد الإنفاق على التعليم ارتفع مستواه مما يرفع من مستوى جودة العمل ومن ثم مستوى النمو الإقتصادي ، حيث تتوفر الكوادر المطلوبة من القوى العاملة كماً وكيفاً مما يحقق متطلبات سوق العمل.

٢ - بإرتفاع مستوى التعليم يزداد الإنتاج ويزداد معه الدخل الفردي والدخل القومي.

٣- للتعليم أثره الواضح في رفع المستوى الثقافي وتوسيع الأفق وزيادة الخبرة لدى المعلمين الأمر الذي يعمل على رفع مستوى المعيشة، والحد من البطالة، وخفض معدلات الجريمة وتنمية الحس الوطني والتقيد والانضباط ضمن معايير المجتمع وقوانين الدولة.

٤- أصبح ينظر للتعليم كأحد مكونات رأس المال البشري، والذي تكون من إسهام القوى البشرية في عمليات الإنتاج والتي تكونت - سلفاً - عن طريق المعارف المكتسبة من التعليم.

إن تأثير رأس المال البشري في عملية الإنتاج بات موازياً لرأس المال المادي.

٥- بل إن لرأس المال البشري الأفضلية إذ أنه لا يستهلك ولا ينتهي كرأس المال المادي وإنما يزداد نمواً وجودةً بالمعارف والخبرات المتراكمة، ومن ثم يزداد معها الإنتاج.

ومع ما ذكرناه من ضرورة زيادة الإنفاق على التعليم إلا أنه يجب القول أن هذا الإنفاق يجب أن يكون مرشداً إذ أن التوسع في التعليم دون النظر إلى الموازنة بين المخرجات وحاجات السوق قد يتسبب في نشوء حالة من البطالة، أو توظيف الكوادر في وظائف غير ملائمة لها الأمر الذي سيؤدي - في النهاية - إلى نتائج سلبية تعوق عجلة التنمية والإنتاج.

كما اهتم البعض أيضاً بفكرة الإستثمار في التعليم ليحقق أفضل مردود، وذلك للتغلب على بعض الصعوبات مثل الإنفاق على التعليم وتوزيع النفقات على البرامج التعليمية والتدريبية.

ومن هنا فإن الإنفاق على التعليم - كي يؤتي أكله - لا بد أن مقترناً بالتخطيط، والتدريب، والاستمرارية وذلك من أجل التوافق مع حاجات السوق، وكذلك إعادة التأهيل بما يتفق مع المستجدات المعرفية والتقنية.

إن الإنفاق على التعليم يجب أن يحقق الوظائف المنشودة منه والتي تشكل قيمةً إقتصاديةً كبيرةً والتي لخصها شولتز في أنها^(٤):

١- تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات التي يحتاج إليها الإقتصاد الوطني.

٢- زيادة قدرة الأفراد على التكيف مع شروط العمل.

٣- كشف مواهب الأفراد وتنميتها.

٤- الإعــــداد لمهارة التدريس.

٥- القيام بالبحــــوث العلمية.

١ / ب) تدني أداء مستوى المشروعات العامة وتأثير وعلاقة ذلك على التنمية.

تهدف المشروعات العامة - في العموم - إلى تحقيق المنفعة العامة سواء تحقق الربح أم لم يتحقق فهناك مشروعات قومية أمنية كصناعة الأسلحة والمعدات الحربية، ومشروعات إقتصادية كإنشاء مصافي البترول. ومشروعات إجتماعية كإنتاج رغيف الخبز وبيعه بأقل من تكلفته، ومشروعات المنفعة العامة كإنشاء الطرق ومحطات الكهرباء..... الخ.

ولمزيد من التفصيل نقول أن هناك ثلاثة نماذج متعارف عليها في المشروعات العامة وهي:

نموذج المصلحة العامة - نموذج المؤسسات العامة - نموذج الشركات العامة.

أما نموذج **المصلحة العامة** فيقصد به المشروعات العامة التي تديرها الحكومة كالبريد والموائئ والسكك الحديدية..... الخ. وبالتالي فهو خاضع للوزارات الحكومية، ولا يدار من خلال مجلس إدارة، ويعييه أنه مقيد بالروتين والبيروقراطية الحكومية.

وقد بدأت الدول النامية تتحلل من هذا النموذج شيئاً فشيئاً.

أما نموذج **المؤسسات العامة** فأهم ما يميزه هو إستقلاله القانوني عن أجهزة الدولة على الرغم من خضوعه لرقابتها ابتغاء الصالح العام إلا أن له إستقلالاً ملموساً يتجلى في حرية إبرام العقود والتقاضى، والموازنة المستقلة، ووجود مجالس إدارات خاصة بها تُعين أو تنحي من قبل السلطة المركزية المختصة.

ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق أغراض إقتصادية أو تجارية أو خدمية.

أما نموذج **الشركات العامة** فهو ذلك النموذج الذي تمتلك الدولة فيها حصة لا تقل عن ٥٠٪ وقد تصل إلى ١٠٠٪ أحياناً، وهو الأمر الذي يضمن للدولة التحكم في القرارات وتعيين مجالس الإدارات.

وهذا النموذج تفضله كثير من الدول لما فيه من إمكانية إنشاء مشروعات مشتركة بالإشتراك مع رأس المال الخاص سواء المحلي والأجنبي، كما أنه يسهل بيع هذه الشركات للقطاع الخاص في البلاد ذات الإقتصاد المختلط.

وهذا النموذج يحقق إلى جانب أهدافه التجارية وأغراضه الإنتاجية أهدافاً إجتماعية وسياسية.

إن المشروعات العامة في نهاية المطاف تصب في صالح المجتمع ، وأنه إذا لم تستغل المخصصات المالية المقتطعة من الموازنات العامة إستغلالاً صحيحاً بحيث لم تنفذ المشاريع العامة في وقتها المحدد أو تنفذ على الوجه المطلوب كان لذلك أثره السيئ على التنمية.

ولو ضربنا مثلاً لذلك بإنشاء الطرق وما يخصص لها من أموال ، فإذا ما نفذت هذه الطرق بأسلوب رديء غير مطابق للمواصفات الموضوعية فإنه ومع هطول الأمطار أو التدفق الحركي للسيارات والشاحنات فإنها سرعان ما تتشقق ثم تحتاج إلى صيانة مستمرة قد تكلف الكثير، وقد تحتاج إلى إعادة رصفها مرة أخرى مما يكلف الدولة أعباءً ماليةً إضافيةً تكون على حساب بنودٍ أخرى كالتعليم والصحة ، وينطبق هذا القول على الحداثات العامة والمستشفيات العامة وجميع المرافق.

إن تدني مستوى أداء المشروعات العامة في البلدان العربية وهي مشروعاتٌ خدماتية كان له الأثر الواضح في عدم التحسن وخفض المستوى المعيشي للمواطنين.

إن سوء الأداء أثناء تنفيذ المشروعات يعمل على هدر المال ، كما أن تأخر الإنجاز وعدم الجدوية في تنفيذ المشروعات يعمل على تراكم الأموال لدى خزينة الدولة ثم تجبير هذه الأموال إلى بنودٍ أخرى كالعجز والنفقات الجارية ، الأمر الذي يؤدي - في النهاية - إلى عدم استفادة المواطن وعدم الوصول إلى الهدف المنشود وهو رفع مستواه المعيشي ، سواء بإستخدامه لهذه المشاريع أو بتشغيل الكوادر العاطلة فيها سواء أثناء تنفيذها أو بعد الانتهاء منها.

فالمشروع العام^(٥) "تبدو أهميته من حيث كونه يمارس دوراً قيادياً في عملية التنمية الإقتصادية في الدولة الحديثة ، وأنه هو الأداة الحاسمة التي يتسنى عن طريقها للدولة النامية تعبئة وتوجيه عناصر الإنتاج اللازمة والكافية لمقتضيات الإنتاج الحديث نظراً لما يتطلبه هذا الإنتاج من حجمٍ اقتصادي كبير، وتقدمٍ تقني وإداري ، ومهارةٍ تجاريةٍ قادرةٍ على التفاعل الإيجابي مع السوق العالمية"

ويمكن القول أن تدني أداء هذه المشروعات^(٦) "يكون مدعاةً لتأخر عمليات الإنجاز، وإنخفاض معدلات الإنتاجية العامة وبالتالي إلى التأثير السلبي على خطط التنمية ومستوى تحقيقها، وخلخلة الثقة بين المواطنين وأجهزة الإدارة العامة التي تبدو عاجزةً عن تسهيل معاملاتهم وقضاء إحتياجاتهم بالكيفيات والمواقيت المأمولة ، وهذا ما يؤدي إلى إضعاف انتمائهم لها، وإضعاف درجة مشاركتهم في تحقيق الأهداف العامة ، وهذا ما يتعارض مع مستلزمات عملية التنمية السياسية."

١/ج) هناك علاقة جدلية بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية.

إن التنمية البشرية ومن واقع الدراسات والتقارير التي يعتد بها والصادرة عن الأمم المتحدة وبرنامجهما الإنمائي قد وصلت بمفهوم التنمية إلى أنه يعني توسيع رقعة الخيارات والإمكانيات والمتاحات أمام البشر في الإحتياجات الأساسية والتي تتمثل في زيادة الدخل، والتعليم الأفضل، وضمان رعاية صحية، وبيئة نظيفة خالية من الملوثات، كما أن هناك احتياجاً رئيسياً آخر وهو التمتع بأكبر قدر من الحرية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الثقافية و المعقدية.

وإذا كان هذا التصور قد استدعى مفاهيماً اقتصادية وإجتماعية وسياسية وصحية وبيئية، فإن النظرة الأكثر عمقاً تقول أن هذه الإحتياجات البشرية ما كان لها أن تتحقق إلا في وجود نهضة تنموية إقتصادية شاملة، وإن العنصر البشري في حاجة إليها إلا أنها لا تتحقق إلا عن طريق هذا العنصر البشري، ومن هنا فإن العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية علاقة تداخلية تشابكية لا يمكن فصلها أو التعامل مع كل منها بمعزل عن الأخرى. وهذا ما أشار إليه التقرير الرابع الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حين وصف التنمية البشرية بأنها^(٧) "تنمية البشر (المضمون) من أجل البشر (النتائج) بواسطة البشر (الوسيلة)".

هنا يجب القول أن فرقاً مهماً يجب الإلتفات وقد يلتبس على البعض بين النمو الإقتصادي والتطور الإقتصادي، فالنمو الإقتصادي لا يزيد عن كونه تحقق زيادة كمية في الإنتاج المادي، أما التطور الإقتصادي فإنه ذلك التغيير الإجتماعي النوعي الذي تنشده التنمية.

إنه لكي تتحقق التنمية الاقتصادية فلا بد من تنمية بشرية والعكس بالعكس، فالتنمية الاقتصادية لا تتحقق بالعناصر المادية للإنتاج كالموارد الطبيعية ورأس المال فحسب، بل لابد من تفاعل العنصر البشري مع هذه الموارد، ولن يكون ذلك إلا وفق منظومة يتحقق فيها:

١- زيادة في إنتاجية الأرض، وتوسيع قاعدة العمل، وزيادة رؤوس الأموال مما يخلق حالة من النمو الرأسمالي.

٢- التنقيب عن الموارد الطبيعية المطمورة والعمل على حسن إستخدام المتوفر منها.

٣- العمل على تنظيم التناسل، وتجنب حالة الانفجار السكاني مما يحد من البطالة.

٤- توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي، والاعتماد على الذات.

٥- وفي هذا محاولة للخروج من حالة التبعية الإقتصادية والمالية للدول الصناعية الكبرى.
٦- تخفيض المديونيات الداخلية والخارجية.
٧- تحسين المستوى الغذائي، ورفع المستوى التعليمي، وزيادة المخصصات المالية لأغراض البحث العلمي والتطوير.

٨- الإهتمام بحقوق الإنسان السياسية والإجتماعية والإقتصادية.
٩- التكامل بين البلدان ذات التوجه الأيدلوجي والثقافي على أقل تقدير، فهناك بلدان عربية غنية وأخرى غاية في الفقر، والواجب التكاملي يحتم أن يصب الغني في خانة الفقير.
إن ما سبق لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تعاونت دول العالم على سد الفراغ الكبير القائم بين إقتصاديات السوق وبين الفقراء في العالم بما يكفل تجاوباً مع حالاتهم وإحتياجاتهم البشرية الحقيقية، ومن هنا فإن دول العالم الغنية مدعوة إلى تمويل التنمية البشرية دون أن يكون ذلك مقروناً بأغراض ومصالح برجماتية.

فمن المؤكد أنه في ظل عالم يتصف بهذا التفاوت الكبير (Disparities) فإن التنمية البشرية والإقتصادية لن تراوح مكانها فحسب بل أنها ستتجه نحو الإنخفاض.
لقد لخص تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٣ والذي أجرى مسحاً على ١٧٣ بلداً هذا التفاوت في الآتي^(٨) :

- ١- إن الفقر المرتفع يسحق أكثر من مليار إنسان يعيشون في مستوى متدنٍ للغاية.
- ٢- التفاوت الكبير بين الدخل الفردية للفئات الإجتماعية المختلفة.
- ٣- تدهور مستوى حياة الأفراد الريفيين مقارنةً بالسكان الحضريين.
- ٤- الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وحررياتهم لا سيما حرمان المرأة من حق المساواة بينها وبين الرجال، وإضطهاد الأقليات العرقية، مع غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية في وضع وإتخاذ القرارات.



وبناء على ما تقدم نقول أن التنمية الإقتصادية لا تتحقق إلا بالإنسان وهو المحرك الحقيقي
الفاعل لكل تطور، كما أن الإقتصاد المرتفع والمرشد هو الذي يحقق للإنسان تنميةً بشريةً آنيةً،
وتنمية بشرية مستدامة تضمن للأجيال القادمة توافر حاجياتهم المستهدفة.

إن مفهوم التنمية هو مفهومٌ إنسانيٌ يرتبط بإرادة الإنسان ومدى تفاعله بينه وبين نفسه وبينه
وبين البيئة وجميع صور الحياة من حوله. وهناك إتجاهان:

١- إتجاه يعتقد أن التنمية الإقتصادية هي التنمية، وأنه لن تتحقق تنمية بشرية إلا من
خلالها إذ أن المجتمعات النامية لا تملك الطاقات ولا القدرات لتنمية نشاطات الحياة الأخرى.

٢- وإتجاه آخر يرى أن التنمية ظاهرة كلية، وأن الإنسان كيانٌ إجتماعيٌ متكامل، وأن
التنمية الإقتصادية لا بد أن تسير جنباً إلى جنب مع جميع مظاهر التنمية الأخرى.
وبناءً عليه يمكن القول أن هناك ثلاثة مواقف رئيسية:

الموقف الأول: يرى أن العامل الإقتصادي هو العامل الرئيسي في عملية التنمية الشاملة
ضمن عوامل أخرى، وأن العملية التنموية عمليةٌ تشارك فيها جميع العوامل أو المتغيرات وهو ما
يتبناه الفكر الماركسي، وإن كان هناك اختلاف في الرؤى بين أي العوامل الإقتصادية قوةً وأثراً في
التنمية الإقتصادية فهل هو تراكم الأعمال أم الابتكار والتكنولوجيا، أم قوة العمل أم.....الخ.

والموقف الثاني: هو أن جميع المتغيرات تلعب دورها في التنمية في آنٍ واحد ولا تفضيل
لمتغير على آخر، وأن التنمية البشرية مشروعٌ إنسانيٌ متكاملٌ لا يقتصر على العملية الإقتصادية
وحدها، وأن ربط التنمية بالعامل الإقتصادي سوف يؤدي إلى تمييز البلاد المتقدمة إقتصادياً، مع أن
بعضاً من الدول الفقيرة لديها ما تقدمه في مجالات ما، وأن أي تخلفٍ لبلدٍ ما سيعزى دائماً إلى العامل
الإقتصادي.

الموقف الثالث: وهو يقع بين الموقفين السابقين ويرى أن التنمية تتكون من جميع العوامل
والمتغيرات وأن جميعها عوامل محرّكةٌ إلا أن عاملاً منها قد تبرز أهميته في وقت ما عن العوامل
الأخرى فيلزم التركيز عليه وإعطائه الأولوية دون إهمال العوامل الأخرى ومدى تأثيره عليها فقد
يسيطر العامل الاجتماعي أو السياسي لمرحلة معينة ثم تراجع أهميته في وقت لاحق فيتم التركيز
على عامل آخر، ويعتبر هذا الأسلوب أسلوباً جزئياً في إطار كلي.

١/ د) التنمية الاقتصادية تحد من البطالة

شاع في السنين الأخيرة مصطلح البطالة وبات ينظر إليه كعائق تنموي خاصة في البلدان النامية، بل ويرى علماء الاجتماع أنه العامل الرئيسي الذي يؤدي بالأنظمة إلى الترنح وعدم الاستقرار وذلك في ظل تزايد سكاني منفلت، وحالة إستهلاكية مطردة، وإنتاج صناعي ضعيف.

فماذا يقصد بالبطالة؟

البطالة بمفهومها الدارج تعني وجود الأفراد القادرين على أداء العمل ويرغبون في تأديته إلا أنهم لا يجدون فرصة للعمل، أي أن الفرص المتاحة في سوق العمل أقل بكثير من الكوادر المتوفرة في المجتمع وهو ما يطلق عليه البعض البطالة السافرة.

إلا أن مصطلح البطالة يمتد ليشمل تلك الحالات التي يمارس فيها الفرد عملاً في وقت أقل من وقت العمل المطلوب ويطلق عليها البطالة الجزئية الظاهرة أو نقص التشغيل الظاهر.

كما أن هناك لوناً من البطالة يتجلى في نقص التشغيل المستمر وهو ما يقصد به تدني الإنتاجية الإجتماعية للعمل المبذول وهو ما يطلق عليه البطالة المقنعة.

والحديث عن أثر التنمية الاقتصادية في الحد من البطالة يقودنا إلى الحديث عن آثار البطالة على المجتمع ككل وهي:

- ١- المعاناة النفسية نتيجة الحرمان والفقر لعدم وجود دخل الأمر الذي يؤدي إلى إنعدام الأمن الاقتصادي.
- ٢- تدفع البطالة الفرد إلى ممارسات غير سوية كتعاطي المخدرات والإحساس بالاكئاب والاندفاع نحو الجريمة والعنف والتطرف.
- ٣- خسارة الناتج القومي نظراً للإهدار في قيمة العمل البشري.
- ٤- زيادة العجز في الموازنة العامة كنتيجة لمدفوعات الحكومة للعاطلين.
- ٥- إستغلال أرباب العمل لحاجة العاطلين وتشغيلهم بأجور أقل من المستويات الحقيقية.
- ٦- شل حركة قطاعات كثيرة بسبب لجوء العمال إلى الاضطراب والمظاهرات.

ومن هنا فإن التنمية البشرية المتمثلة في فتح أسواق للعمل ، وتوسيع قاعدة التصنيع ، وزيادة الرقعة الزراعية ، والاعتماد على الذات ، والتقليل من الإستيراد ، والعمل على زيادة التصدير ، والبعد عن النمط الإستهلاكي ، وتنظيم التزايد السكاني ، وتحسين مستوى التعليم ورعاية الدولة للموهوبين وأصحاب الأفكار الخلاقة ، والموائمة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات السوق ، كل ذلك من شأنه أن يزيد من فرص العمل وأن يحد من البطالة.

إنه لا يمكن القضاء على البطالة إلا بالوصول إلى حالة التشغيل الكامل وهي عكس البطالة ، إذ أن البطالة هي ذلك النقص في التشغيل مما يؤدي إلى نقصٍ في إشباع الحاجات الإنسانية الأمر الذي يستتبعه حاجةٌ إلى الإعانات والقروض مما يجعل الدول النامية مستمرة في حلقة بين التخلف والعجز والفقير.

إن التشغيل الكامل هو توفير عملٍ جيدٍ منتجٍ لكل قادرٍ على العمل وباحث عنه ، بحيث يجد فيه ذاته من حيث نوعية العمل التي تناسب قدراته وإمكاناته الذهنية والبدنية وذلك بمقابلٍ ماديٍ يحقق له الكفاية والكرامة الإنسانية ، وإذا تحققت هذه الصورة فإنه سيكون بداية الطريق الصحيح نحو مكافحة الفقر وتحقيق التنمية بوجهٍ عام.

أما لو نظرنا للدول الخليجية التي تتمتع بميزةٍ نسبيةٍ في الإنتاج وهي النفط فسنجد أنها تعاني من البطالة أيضاً ، ذلك أن أزمة التنمية في هذه الدول تلتخص في حدوث نموٍ في الناتج القومي الإجمالي دون أن يواكب ذلك تطوراً متوازناً في القاعدة الإنتاجية.

وقد برزت البطالة في هذه الدول لأسبابٍ منها⁽⁹⁾ [ثقافة العيب ، وأزمات الخليج المتعاقبة ، والعمالة الوافدة ، وضعف الإستثمار ، وندرة رأس المال ، والركود الإقتصادي ، وضعف المبادرة الفردية ، وسوء التخطيط التعليمي ، وازدياد النمو السكاني ، وعدم تنظيم سوق العمل ، والتباطؤ التنموي في النشاط الإقتصادي ، وإتجاه كبار المستثمرين إلى سوق الأسهم والسندات ، والقيود المفروضة على الإستثمارات الأجنبية وهروب رأس المال الوطني إلى الخارج وهناك أسباب أخرى عديدة.

ولهذا ينبغي التفكير في الميزة النسبية لقدرات مواطني الخليج وفي أي نوعٍ من الأعمال يمكن أن تخصص بها الدول الخليجية معتمدةً على عمالتها الوطنية في إنتاج سلعٍ أو خدماتٍ تساهم في

التنمية الإقتصادية وبما يكفل القضاء على مشكلة البطالة، ومنها زيادة حجم الإستثمارات ورفع معدلاتها مع الاهتمام بإمكانيات رفع نسب العمالة الوطنية، وذلك بتعديل أساليب الإنتاج وتغيير مكونات الناتج بما يتناسب مع الأسعار النسبية لكل من رأس المال والعمل، أو بمعنى آخر مراعاة التكلفة الإجتماعية الخاصة باكتشاف وسائل إنتاج مناسبة لظروف المجتمع الخليجي.

كما ينبغي وضع برامج محددة وواضحة على المستوى المحلي والقومي لتشغيل العاطلين وزيادة الإنتاج وتكوين رأس المال بتوجيه العاطلين إلى العمل في مجالات إنتاج سلع ذات إستخدام وطني عال، وكذلك أعمال خدمات ممثلة في البنوك والمصارف وشركات التمويل والإستثمار والبورصة، وزيادة إنتاجية الموارد التي تتصف بندرة نسبية في المجتمع حتى يتسنى زيادة المعروض من السلع المنتجة سواء سلع إستهلاكية أو إنتاجية لتدعيم عمليات تشغيل العاطلين. ولذلك يجب أن تهتم الحكومات ورجال الأعمال بوسائل تدريب العمالة والمديرين والمشرفين وإشعارهم بأهمية وسائل الكفاية ورفع الإنتاجية.

ومن المطلوب إتخاذ الإجراءات المناسبة لتسهيل حركة انتقال الأيدي العاملة من مهنة إلى أخرى، وإزالة ما يعترض هذه الحركة من صعوبات تتعلق باعتبارات إجتماعية أو نفسية معينة أو إدارية، وتحقيق نمو متوازن في نسب العمالة الوطنية في جميع المناطق بإتباع سياسة مناسبة لتوطين الصناعة وفق ظروف كل منطقة، وإتخاذ الإجراءات والوسائل لزيادة عائد الصادرات وتجنب التقلبات العنيفة في هذا العائد، وتشجيع الاستعانة برأس المال الأجنبي ووضع التسهيلات المناسبة له حتى لا تتعرض سياسات العمالة إلى صعوبات تؤدي إلى فشلها نتيجة إختلال في ميزان المدفوعات في الدولة.

وأخيراً فإن مستوى حجم الإستثمارات وبالتالي مدى سرعة التغلب على البطالة أو مدى إمتصاص العاطلين يتوقف على مدى كفاية رأس المال اللازم لحجم الإستثمارات المطلوبة، وإتخاذ الوسائل الكفيلة بتقييد الإستهلاك وإعادة توزيعه بحيث تتجه كل زيادة ممكنة من الناتج القومي إلى الإستثمار، وفي مقدمة هذه الوسائل إتباع سياسة مالية فعالة وسياسة هادفة للأجور وسياسة إدارية حازمة].

وفي إطار الحديث عن الحالة المصرية على وجه الخصوص يتحدث أحد الباحثين عن حل مشكلة البطالة في إطار إستراتيجية تنموية شاملة فيقول^(١٠) [إذا جاز لنا أن نحدد ملامح رؤية إستراتيجية متكاملة للخروج من هذا النفق المظلم لمشكلة أخذة في التزايد عاماً بعد عامٍ آخر، فإننا نتصور أن هذه الإستراتيجية تقوم على عدة عناصر أساسية وآجال زمنية محددة وإجراءات أو سياساتٍ عملية تطبق يوماً بعد آخر وعماماً بعد آخر.

فإذا توقفنا عند هذه العناصر السياسية المقترحة فهي إجراء تعديلات جوهرية في بنية الإقتصاد والمجتمع المصري تشتمل على:

أ- تعديل دور الدولة من مجرد راسمٍ تأشيرى للسياسات إلى صانعٍ ومنفذ سياسات، تقوم على نزول الدولة مرة أخرى إلى سوق العمل والإنتاج من خلال إقامة مشروعات إنتاجية تصديرية ومحلية لإستقطاب جزءٍ من البطالة بين الشباب والفتيات، وإنتقاء تلك المشروعات بدقة. ويمكن إذا ما كان الهدف والأمل تعزيز الوجود الاجتماعي للرأسمالية المصرية بيع هذه المشروعات بعد نجاحها في تحقيق أهدافها واستقرارها كوحدات إنتاج.

ب- وقف عملية الخصخصة والتوسع فوراً في الإستثمار والإنتاج.

ج- وقف المراهنة على المشروعات الرأسمالية الخاصة باعتبارها قائداً للنمو وخالقاً لفرص العمل. لقد أكدت كل الشواهد ونتائج هذه السياسة فشلها في تحقيق ما هدفت إليه. مع الاستمرار في تشجيع القطاع الخاص في الإستثمار والتوطن في المناطق المحرومة.

د- إجراء تعديلٍ جوهريٍ في هيكلية النظام التعليمي ومراجعة التوسع غير المبرر في بعض الكليات والتخصصات ذات الفائض مثل التجارة والحقوق والتربية النوعية والآداب ومعاهد التمريض، وربط المقررات التعليمية في بعض الكليات الإقليمية بالبيئة الإقليمية، وكذا إعادة هيكلة التعليم المتوسط لتقليص المدارس التجارية المتوسطة التي يتوافر مئات الآلاف من خريجها دون عمل، وكذا إعادة النظر في المقررات التعليمية لبعض هذه التخصصات بما يتواءم مع خصائص سوق العمل المصري الجديد، والإستخدام المتزايد للتكنولوجيا الحديثة.

هـ - إعادة النظر في نظم تملك الأراضي الزراعية الجديدة المستصلحة في جنوب الوادي لصالح شباب الخريجين خاصة أبناء محافظات الصعيد، ورسم سياسةٍ تسمح بتملك ما بين ١٠٠ ألف

شخص إلى ٢٠٠ ألف شخص مساحات زراعية جديدة (بمتوسط ٥ أفدنة ١٠ أفدنة) مع تجميع هذه المساحات في نظم زراعة حديثة شبه جماعية، وهو ما يؤدي إلى خلق مجتمع إنساني متكامل يتراوح سكانه بين ٣ مليون إلى ٥ مليون إنسان خلال السنوات العشرة القادمة.

و- الاهتمام بوضع خطة طويلة الأجل لتعزيز وتطوير القطاع الخاص غير المنظم ليس على صعيد توفير قروض مصرفية بأسعار فائدة مدعمة أو تعاونية فحسب، بل أيضاً عبر إجراء تنظيم مؤسسي لهذا القطاع الهام والحيوي المفتت والمشرذم بحيث يتحقق عبر هذا التنظيم المؤسسي تخطيط آلية تسويقية حقيقية لمنتجات هذا القطاع محلياً أو التصدير للخارج، ومنحه مزايا ضريبية وجمركية لمستلزمات إنتاجه.

ز- إذا كان وجود سوق إقليمي نشط هو من الضروريات الإقتصادية والسياسية سواء في مجال السلع ورأس المال أو في مجال العمالة وحركة الأيدي العاملة المصرية، بيد أن وضع خططنا في المستقبل على استمرار هذا السوق مفتوحة للعمالة المصرية، تصبح والحال الإقليمي على ما هو عليه الآن غير صحيحة، بل ينبغي وضع خططنا على أسوأ الاحتمالات بالنسبة لهذا الموضوع أي عدم المراهنة على سوق العمل الإقليمي العربي.

ح- وإذا كانت الركيزة الأولى لهذه الإستراتيجية التنموية الجديدة هي نزول الدولة من جديد إلى سوق الإنتاج وبناء المشروعات الإنتاجية عبر إنقاء منظم ومخطط لمثل هذه المشروعات وفقاً لسلم الأولويات الوطنية من ناحية ودورها في عمليات الدفع للإمام أو الدفع للخلف في بقية التشابكات القطاعية لمثل هذه المشروعات المنتقاة، فإن الركيزة الثانية هي نزول الحكومة بجهازها المطور والمنظم لتطبيق قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية إلى سوق العمل الخاص بكل أشكاله (منظم - شبه منظم - غير منظم) وفي كل روافده لإلزام أصحاب هذه المنشآت على احترام القوانين ذات العلاقة لضمان استقرار منتج للعمالة فيه ولعلاقات العمل ومن ثم إزاحة أحد بؤر التوتر الاجتماعي الأساسية من ناحية، وتوفير شروط أفضل لوقف الاندفاع غير التنموي من جانب ملايين الشباب والفتيات الباحثين عن عمل للوظائف الحكومية غير المتاحة الآن وإلى أجل طويل.

وقد ذهبت بعض الآراء الجادة إلى حد الدعوة لتحمل الحكومة جزءاً من تكاليف التأمينات الإجتماعية ونظم الضمان الصحي للعمال بالقطاع الخاص غير المنظم من أجل توفير مناخ الاستقرار في العلاقات الوظيفية في المجتمع وهو ما يتكلف نحو ٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ط - إن اجتثاث البذور الشيطانية السامة التي نمت واستفحلت منذ منتصف السبعينات وزاد أثرها الإجتماعي والنفسي الخطير منذ منتصف الثمانينات هي قضية إستراتيجية تعكس مدى فهم القائمين على الدولة لمخاطر تفشي هذا النسق القيمي في الممارسة الإجتماعية عموماً في البلاد وأضرارها على التوازن النفسي للأجيال الجديدة التي تعاني من غياب الأمل في تحسين الأوضاع وإيجاد فرصة عمل منذ سنوات طويلة، فتشكل ممارسة الوساطة والمحسوبية في شغل العدد المحدود للفرص الوظيفية دوراً إضافياً في إسقاط ما بقي من احترام لقيم الجدارة والكفاءة الشخصية والمهنية لصالح اشد صور القيم الطبقيّة رداءة. إن محاربة هذه الآفة بكل الشدة دون هوادة هو رد الاعتبار لكل المعاني الصحيحة والحضارية للمجتمع المصري، ولا شك أن لها مردوداً اقتصادياً ونفسياً غير محدود. وإن كانت هذه الحرب المقدسة سوف تصطدم بمصالح فئوية وطبقيّة ضيقة للمتنفذين في دوائر إتخاذ القرارات في كل الأجهزة والمصالح الحكومية وغير الحكومية.

ك - العمل على المستوى الدولي، خاصة بين دول العالم الثالث، لتعديل شروط وأحكام اتفاقية الجات (١٩٩٤) خاصة ما يتعلق منها بحقوق الملكية الفكرية والقيود الجمركية ونظم الحصص وغيرها مما يؤثر فعلياً على نمو صناعة محلية في بعض المجالات (الأدوية - المنسوجات الخ) والعمل بدأبٍ للاستفادة من الثغرات القانونية التي تتيح حماية الصناعة الوطنية إلى حين تعديل الاتفاقية بجهدٍ جماعي.

ولا شك أن تنفيذ مثل هذا السيناريو بتفاصيله العديدة يحتاج إلى مراحل زمنية متكاملة تسلم كل واحدة منها للأخرى أي إلى :

- حلول على الأجل المتوسط (٥ إلى ٧ سنوات)
- حلول على الأجل الطويل (٧ إلى ٢٠ عاماً)

١ / هـ) إن أوجه الإجراء التنفيذي لإدارة التنمية يتعلق بشكل مباشر جداً بإدارة

التنمية.

وتوضيحاً لذلك نقول^(١) :

لإدارة التنمية أوجهٌ عدةٌ تحددها الإتجاهات العالمية، وهذه الأوجه هي :

- إدارة التنمية كوسائل لبرامج المساعدات الخارجية.
- إدارة التنمية كأدوات عمل لإدارة التنمية.
- إدارة التنمية كقيم مصاحبة لإدارة التنمية.
- إدارة التنمية كإجراءات ذات قابلية للتنفيذ.

وإذا تحدثنا عن أوجه الإجراء التنفيذي لإدارة التنمية فإن هذا يتعلق بمدى الموائمة بين النظرية والتطبيق أو المعرفة والممارسة، ولا يتم ذلك إلا ضمن أطرٍ من التطوير والتحديث في مبادئ إدارة التنمية، وإجراء التحليل الدوري المقارن، وشفافية الإدارة العامة، والرغبة الحقيقية، والرؤية الثابتة، والدقة التحليلية، والتأسيس القيمي والمبدئي لدى صناع سياسة التنمية.

والمعنى هنا أن إدارة التنمية هي عملية تتسم بإتخاذ قرارات تداخلية تستخدم الوسائل والأدوات التي تحقق التنمية في ظل القيم الإجتماعية والسياسية التي تتسم بها المجتمعات.

ومن هنا فإن الأوجه الأربعة المذكورة سلفاً تتربط فيما بينها وتتداخل ولا يمكن للتنمية إن تنشأ وتستمر لو أننا عزلنا بعضها عن بعض.

ذلك أن القيم ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإجراءات، وتوجيه القيم يرتبط بالأدوات والوسائل المعتمدة من قبل المانحين والممولين الخارجيين ونظرتهم وأهدافهم وتطلعاتهم الإستراتيجية.

وتسعى تلك الأدوات إلى توفير الخبرات الخارجية وتوظيفها لتصب في صالح المجتمع المحلي. وإدارة التنمية كإجراءاتٍ تنفيذيةٍ تتعلق بشكلٍ مباشرٍ - كما أسلفنا - بأدوات التنمية كقيم تسعى إلى مشاركة الأفراد والجماعات والمؤسسات في صناعة القرار وهي تنظر أولاً إلى خيارات الدولة الممنوحة وأولويتها وقيمها، ويقوم على ذلك خبراء التنمية بإجراء التغيير والتطوير العلمي المدروس الذي يحقق تنميةً مستدامة.

ولأجل ذلك فهي تسعى إلى منح الأفراد والمؤسسات الفرصة لإثبات ذاتها في إدارة أمورها وبناء طاقتها من خلال الأوضاع الراهنة، والقدرة أيضاً على تأمين ذلك مستقبلاً لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

وتقوم إدارة التنمية كإجراءات بدورها في نشر الوعي الاجتماعي بالقضايا التنموية كالمشاركة والمساءلة والشفافية والاستجابة، ودور السلطة ودور الدولة. وتتعامل إدارة التنمية كإجراءات و تتفاعل مع القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني، وتبحث عن السبل الكفيلة نحو ضمان تفاعل هذه القطاعات مع الأهداف المشتركة والعامة للمجتمع.

فهي تبحث عن المشاركين الفاعلين والمحركين لفئات المجتمع ومدى علاقتهم بالسلطة، وأين تكمن مراكز هذه السلطة، ومدى توافق ممارساتها مع فئات المجتمع، ومدى سعيها إلى تحقيق النهضة التنموية المنشودة، وبالتالي محاولة علاج مناطق الخلل والضعف، والعمل على تطبيق التنمية والإستراتيجية المشتركة بين جميع القطاعات.

وخلاصة القول أن التوجهات قد تنظم عالمياً إلا أن تطبيقها وتنفيذها يحتاج إلى تدخلٍ محلي، وعلى كل مجتمع أن ينظر إلى احتياجاته، وماذا يريد أن يفعل، وتنظيم ما سيفعل، بمعنى الانتقال من الحالة الورقية إلى الحالة العملية، أي الانتقال من التحليل إلى العمل بدءاً بالفرد ثم الجماعة ثم المنظمة ثم المؤسسات الحكومية والخاصة.

إن الإجراءات التنفيذية لإدارة التنمية هي التي تغرس معنى المسؤولية، ذلك أنها تدفع بالطاقات الفردية نحو اتخاذ القرار، وتعلي من شأن الأفراد، وتمنحهم فرصة المشاركة في القرارات، وتحقق التوافق حول آليات التنفيذ مما يعمل على حل المشاكل والعقبات بالأسلوب الأصح وفي الوقت الأقل.

والإجراءات التنفيذية لإدارة التنمية تفتح على جميع النواحي ففي الناحية الإقتصادية والمالية تستطيع توفير الأموال على المدى البعيد من خلال مساهمتها في تصميم السياسات والبرامج والعقود الأكثر ملائمة.

أما في الجانب التكنولوجي فإن إستخدامها للتكنولوجيا الحديثة يساعد على تطوير الإجراءات التنظيمية للوكالات العامة، ويتفق مع النزعة العالمية نحو الكفاءة، والبعد عن المركزية،

وإستخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير الحراك الداخلي في المجتمع وربط أوصاله، وسهولة عملية المراقبة والمتابعة، وسهولة الإحصاء ووضع التصورات في صورٍ رقمية تساعد في إتخاذ القرار الأصوب. كما تتداخل الإجراءات التنفيذية في التوجه البيئي، والسعي نحو حفظ البيئة وسلامة مواردها، وفتح باب المشاركة للمعنيين بتنظيمها والحفاظ عليها.

أما على المستوى الاجتماعي والسياسي، ومع انتشار الديمقراطية ونشوء المجتمع المدني، وحالة الحراك السياسي فقد بات الشعب رقيباً على حكوماته. ومن هنا يظهر دور التنمية كإجراءات في بناء الطاقة الإجرائية من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، وعليه فإن هناك إجراءات تدخلية يحتاج إليها كل من جماعات المجتمع المدني وكذلك مسئولو الإدارة العامة وذلك لحل الأزمات، وخلق حالةٍ من التعايش بين هذين الطرفين المتنازعين وهما الحكومة والشعب، وتوجيه طاقتهما جميعاً نحو أهدافٍ موحدةٍ تسعى إلى تطوير مجتمعاتها المحلية.

١/ (و) إن هيمنة الدولة، وترسيخها لمفهوم مجتمع الرفاه قد أحدثت مجموعة من

الإختلالات البنيوية.

تعرف دولة الرفاهية Welfare State بأنها^(١٢) "هي الدولة التي توفر حداً أدنى من المستويات المعيشية على الأقل فيما يتعلق بالصحة والتعليم والإسكان ورواتب التقاعد وغيرها من المنافع الإجتماعية، عندما يحتمل أن تكون الوسائل الفردية لقطاعات من السكان غير كافية لتوفير هذه المستويات.

وتعود نشأة وتطور فكرة دولة الرفاهية في بريطانيا مثلاً إلى القرن التاسع عشر في غمار الثورة الصناعية ومع ظهور التشريع الخاص بالمصانع الآلية، ومع التوجه إلى تحسين ظروف العمل والأحوال الإجتماعية للأيدي العاملة في مجالات الصناعة".

والرفاهية مطلبٌ ينشده الأفراد وتسعى إليه الجماعات والحكومات إذ يفترض أن يتحقق في مجتمع الرفاه مزيدٌ من الاستقرار والأمن نظراً لتمتع أفرادهم بحاجاتهم الإشباعية، إذ أن عدم توفر الحاجات الأساسية كالتعليم والصحة والتوظيف يبدو مدعاةً إلى تصاعد العنف، وتفشي روح الجريمة الأمر الذي يؤدي إلى خللٍ في تشويه المجتمع، وهذا أمر يتفق عليه الجميع.

إذن أين تكمن الإشكالية^(١٣) "الإشكالية هنا في أن هيمنة الدولة وترسيخها لمفهوم مجتمع الرفاه قد أحدثت حالةً من التوسع في سياسيات توزيع الثروة بدلاً من التوجه إلى تنمية مصادرها. أي التوجه إلى توزيع الدخل لا خلق الدخل، مما جعل من ترسيخ مفهوم الرفاه معوقاً رئيسياً في مواجهة جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية، إذ أن ضمان الوظيفة الحكومية، والتعالي على ممارسة الأعمال الإنتاجية في ظل ارتفاع مستوى الدخل قد أدى إلى تحجيم القدرات الإبتكارية الخلاقة وقتل روح التفكير والمبادأة والمبادرة الفردية ومحاولة الارتفاع بمستوى الإنتاج، كما أدى إلى ترسيخ النزعة الإستهلاكية على حساب النزعة إلى الإدخار والإنتاج.

وكمثال: تشير التقارير إلى أنه خلال عشرين عاماً من منتصف السبعينات إلى منتصف التسعينات إرتفع متوسط الإستهلاك في دولة الكويت من ٣٢.٧٪ إلى ٧٧.٢٪ من الناتج المحلي.

لقد أدت المساعدات والمعونات التي تقدمها الدولة إلى تقلص الشعور بأهمية المساهمة في الإنتاج، وترسيخ مفاهيم الكسب السريع دون بذل جهدٍ أو تفجير طاقة عمل مما دفع الناس إلى

عمليات المضاربة التي لا طائل منها للمجتمع ، وأدى ذلك إلى صعوبة تعديل المسارين الاجتماعي والإقتصادي ، وباتت مجتمعات الرفاه تعيش حالة خلل فكري قيمي في مفاهيم العمل والإنتاج.

لقد بات مفهوم المواطنة مرتبطاً بالحصول على المكاسب بغض النظر عن حجم العمل والجهد الذي يؤديه المواطن ، وبات هناك خلطٌ شديدٌ بين حقوق المواطن على الدولة في تكوينه الاجتماعي والإقتصادي وحقه أو نصيبه في دخل ثابتٍ تكفله الدولة ، وتصاعدت آمال المواطنين بلا حدود ظناً منهم أن التنمية مشروعٌ بلا تضحياتٍ من جانبهم مما أدى إلى ظهور خللٍ في بنية المجتمع ، وزاد إتساع الفجوة بين ما تقدمه سياسات مجتمع الرفاه والتنمية البشرية المستدامة.

لقد سعت النخب الحاكمة إلى ترسيخ مفهوم الرفاه لدى المواطنين ظناً منها بأن ذلك سوف يدعم قيم الولاء والانتماء لهذه النخب ، وكان من نتائج هذه السياسة أن عمد المواطنون إلى الإعتماد على الدولة وارتفعت لديهم قيم الإتكالية ، الأمر الذي أثر على البراعم والناشئة والشباب لإعتقادهم أن المال هو الحل السحري القادر على تذليل كل العقبات ، وأن الحصول عليه ليس أمراً صعباً فنشأ الإختلال في العلاقة بين العمل والجهد والمال ، وقد تصاعدت هذه الثقافة بحيث بات من العيب التراجع عنها. ولقد كان من نتاج ذلك كله إفساد القوة البشرية وهي أعلى ما تملكه المجتمعات.

وتلخيصاً لما تقدم يمكن أن نحصر الإختلالات المجتمعية الناشئة عن ذلك فيما يلي :

١- إتساع دور الدولة في توظيف المواطنين قد أدى إلى تضخم القطاع الحكومي ، وإختلال العلاقة بين العمل والدخل ، وتدني قيم العمل والإنتاج مع عزوف المواطنين عن العمل في القطاع الخاص ، الأمر الذي ترتب عليه إختلال هيكلية سوق العمل ، وتركيبية المجتمع السكاني.

٢- إتساع دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والإسكانية ، ودعم أسعار السلع والمنتجات بمختلف صورها مما أدى إلى تشويه نظام الأسعار في أسواق المنتجات وعناصر الإنتاج ، وتراجع دور الآليات الإقتصادية في تخصيص الموارد وتوزيع الدخل وفقاً لقواعد الكفاءة الإقتصادية.

٣- إختلال مفاهيم توزيع الثروة وظهور النزعات الإتكالية التي نجمت عن الاعتماد بصفة رئيسية على الدولة الراعية والهيمنة. مما أدى إلى ترسيخ الميول والأنماط الإستهلاكية بشكل مبالغ فيه"

١/ ز) أثر أسلوب الإنتاج الزراعي على عملية التنمية.

الزراعة هي أحد محركات النمو^(١٤) " ولو نظرنا إلى الدول العربية التي تعتمد على الزراعة لوجدناها تعاني تخلفاً واضحاً في هذا المجال ، وأن الدخل القومي منخفضٌ نسبياً مقارنةً مع نسبة العاملين في هذا المجال ، وهذا مرده إلى السياسات الزراعية وأسلوب الإنتاج المتبع ، فمساحة الأرض الزراعية قليلةٌ إذا ما قورنت بالمساحة الإجمالية وحجم السكان ، وهناك عدم اهتمامٍ كافٍ باستصلاح الأراضي القابلة للزراعة ، وهناك تدنٍ في حجم الأراضي المروية والأراضي القابلة للري بالنسبة للأراضي المزروعة والقابلة للزرع ، كما أن هناك ضعفاً واضحاً في التجهيزات الأساسية وتختلف في وسائل الري والجرارات الزراعية ومبيدات الحشرات والأسمدة".

يقال أن^(١٥) " لب مشكلة قدرة الأرض على القيام بأعباء السكان ليس ندرة الأراضي الجيدة بالنسبة لعدد الأفواه التي تطلب الطعام ، بل عجز البشر عن الاستخدام الملمى للموارد المتوفرة" ومن هنا يمكن القول أن كثيراً من البلاد النامية تحظى بملايين الأفدنة من الأراضي المهملة القابلة للزراعة ، وأنه يمكن توسيع موارد الأرض الزراعية في البلدان الفقيرة وذلك بالاستفادة من نظم الري.

إن أسلوب الإنتاج الزراعي قد يؤثر سلباً أو إيجاباً على عملية التنمية ، ويرى البعض أن من عوائق التنمية في بعض البلدان الفقيرة إتباع أسلوب الزراعة بنظام المزارع الكبيرة plantation system وهو لا يتلائم مع الدالة التكنولوجية في صناعات التصدير.

وفي هذا السياق يقول الباحثان جيرالد ماير وروبرت بولوين^(١٦) " إن القيود الهندسية المتعلقة بالصيغ الممكنة لزوج العناصر في قطاع التصدير ، ربما كان لها أثرٌ قوياً في تقرير مستقبل مجرى التنمية ، وذلك عن طريق تأثيرها في نوع العمل الذي يهاجر إلى منطقة ما ، وطراز توزيع الدخل في المرحلة المبكرة من التنمية. شاهدنا على ذلك أن محصولاً من محاصيل الزراعة الكبيرة كالسكر أو الشاي أو القطن مثلاً قد لا يلائم مجرى التنمية فيما بعد ، لأن إنتاجه يتطلب استيراد أعدادٍ كبيرةٍ من العمال غير المهرة المنخفضي الأجور الذين يقعون داخل حلقةٍ مفرغةٍ يصعب كسرها. وقد حصل شيء كهذا عند إستيراد الهند والصينيين إلى الملايو ، والهنود إلى سيلان ، وهذا وضع يختلف عن وضع الدالة الإنتاجية لمحصول كالقمح التي تبدو أكثر ملائمةً للتنمية ، بحيث أن البلد الذي يبدأ بالتخصص بإنتاج

القمح له حظٌ أكبر بكثيرٍ بالتنمية، فإن تفوق كفاءة العمال الذي يهاجرون إلى مناطق إنتاج القمح، وإمكانات التوسع إلى الحجم الأفضل لوحدة الإنتاج، والإعتدال في شؤون توزيع الدخل، كلها عوامل تشجع على المزيد من النمو، وحتى فيما إذا توفرت لإقتصاد المزارع الكبيرة الموارد الطبيعية الأخرى، فإن تنمية البلاد إلى ما يقرب من طاقتها الكاملة تظل محدودة، بسبب ضآلة الطلب السوقي الناتجة عن سوء توزيع الدخل في البلاد، والصعوبات التي تحف بتدريب العمال غير المتعلمين وغير المهرة في المزارع الكبيرة، أو بتدريب صغار المزارعين، وبسبب نقص النشاط الريادي. أما ما يتوقع حدوثه فهو تنمية هذه الموارد للتصدير، وتصدير المواد بشكلها الخام. إلا أن معظم الصناعات الإستخراجية تتطلب رأسمالاً ضخماً، وأعداداً قليلة نسبياً من العمال ذوي المهارة العالية - كما يشاهد في صناعة النفط واستخراج الحديد الخام مثلاً. وفي هذه الحال فإن معظم الرأسمال والعمل الماهر يتوقع قدومه من الخارج مما يكون أثره على العمالة والدخل - في الإقتصاد الفقير - صغيراً نسبياً.

أما في الإقتصاد الذي لا تبرز فيه المزارع الكبيرة فإن التوزيع الأكثر عدالةً للدخل، ووجود نشاطٍ رياديٍّ أفضل، وعدم ضخامة المشاكل العمالية، من شأنها أن تسهل استعمال الموارد الطبيعية للأغراض المحلية وللتصدير، وتكثر في هذا الإقتصاد إمكانية نشوء صناعات التحويل والتصفية وصناعات سلع الاستهلاك المعمرة التي تستخدم الناتج المحلي، كما أن أثاراً إيجابيةً أخرى تترتب على هذه الصناعات في صالح الدخل الفردي الصاعد"



إننا لا بد أن نعي أن الزراعة أو العمل الزراعي هو العامل المشغل لعوامل الإنتاج الأخرى فكلما زادت مساحة الأرض المزروعة كلما كان ذلك عوناً على زيادة حجم الأيدي العاملة مما يعمل على التخفيف من معدل البطالة، كما أن أسلوب الإنتاج الزراعي من حيث: العمل على توفير المحاصيل الأكثر طلباً بطريقة أرخص تكلفة، والاستفادة من الموارد الطبيعية كمياه الأمطار، واستخدام أساليب الري المناسبة، وإستصلاح الأراضي بالأساليب التكنولوجية الحديثة، كل ذلك يدفع بحركة التنمية إلى الأمام، كما يدفع بحركة الصناعة إلى الأمام أيضاً إذ أن كثيراً من الصناعات تقدم ما تنتجه الأرض من خيرات.

وإذا توسعنا في مفهوم الإنتاج الزراعي الذي يشمل الزراعات المائية كما يشمل الإنتاج الحيواني لوجدنا أنه باستخدام الأساليب العلمية الصحيحة والإستغلال الأمثل للموارد فإن المجتمعات النامية قد تصل إلى حد الإكتفاء الذاتي من ذلك كله بل ربما استطاعت أن تعبر بمنتجاتها في صورة صادرات الأمر الذي يعمل على زيادة الدخل القومي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تقليص الاعتماد على الغير وبالتالي الحد من التبعية، والحكمة تقول إن الأمة التي تريد أن تتحرر من ربقة التبعية لا بد لها أن تأكل مما تزرع وتلبس مما تصنع.

إن الدول النامية والتي تبحث عن تنمية الصناعة كحل لمشكلة التخلف لا بد لها أن تعمل على تنمية الزراعة إذ أنها تعاني من تخلف زراعي فالتنمية الصناعية لا تصلح الاقتصاد الزراعي.



إن أسلوب الإنتاج الزراعي الصحيح يحقق تنمية إجتماعية وإقتصادية تتضح معالمها في الآتي^(١٧):

- زيادة معدل الإنتاج المحلي من الغذاء بما يمكن من مواجهة معدل الزيادة في الطلب عليه. وفي هذا الصدد فإن تحقيق هذا المطلب يمكن من إحلال الواردات من المواد الغذائية مما يترتب عليه توفير قدر من العملات الأجنبية التي يمكن توجيهها لزيادة الواردات من المعدات الرأسمالية والسلع الوسيطة والمواد الأولية التي لا تنتج محلياً، مما يمكن من زيادة معدلات التنمية والتغلب على الاختناقات التي تواجهها الوحدات الإنتاجية القائمة بسبب النقص في هذه الواردات.

- زيادة معدل الإنتاج المحلي من الغذاء بما يمكن من التغلب على مشكلة التضخم التي تعاني منها غالبية الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من الإستقرار الإقتصادي والسياسي نظراً لأن كلا منهما يمثل عنصراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية.

- توسيع حجم السوق المحلي نظراً لتواجد الجزء الأكبر من السكان في القطاع الزراعي.

- زيادة الإنتاج من السلع الزراعية التي يتزايد عليها الطلب العالمي مما يمكن من زيادة حصيلة الصادرات. ومن هنا فإنه من الضروري بمكان أن نوضح بأن نمو الإنتاج الزراعي بمعدلات متواضعة للغاية - كما هو الحال حالياً - في ظل الزيادة السكانية الكبيرة وتنمية الصناعة يؤدي إلى

خفضٍ تدريجيٍّ في الكميات التي تصدرها الدول النامية وهذا ما يتطلب بالتبعية ضرورة زيادة معدل نمو الإنتاج الزراعي بما يفي بالإحتياجات المحلية والمحافطة ، بل وزيادة الصادرات.

- توفير المواد الخام الأولية بتكاليف إنتاج مناسبة تمكن من إنتاج السلع الصناعية بتكاليف إنتاج ملائمة لمستويات الدخل المحلية وللمنافسة بفاعلية في الأسواق الخارجية.

إن أسلوب الإنتاج الزراعي يجب أن يتم من خلال رؤية إستراتيجية تسعى إلى^(١٨) :

[تحقيق كفاءة اقتصادية في تخصيص واستخدام الموارد الزراعية الأرضية والرأسمالية والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي بين الزراعة وغيرها من القطاعات بالاقتصاد القومي في إطار تحقيق التنمية المتواصلة :

وتقوم التنمية المتواصلة على أربع ركائز هي :

(أ) تنمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية وصيانتها ومقاومة التصحر.

(ب) مكافحة التلوث البيئي.

(ج) التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(د) التوسع الزراعي الأفقي باستصلاح واستزراع الأراضي الجديدة].

١ / ح) يؤثر النمو السكاني المنفصل في الدول النامية على عمليات النمو الاقتصادي.

يمكن القول^(١٩):

إن ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني تكاد تكون مشتركةً بين الدول النامية، بحيث تعد واحدة من ملامحها الرئيسية، فبينما نجد أن المعدل السنوي في غالبية هذه الدول يتراوح ما بين ٢٪ إلى ٥,٥٪ فإنه يتراوح في دول العالم المتقدم ما بين ٠,١٪ إلى ٠,٩٪.

وهذه الأرقام تعطي دلالةً فوريةً بأن معدل الزيادة السكانية في الدول النامية يبلغ ضعف نظيره في الدول المتقدمة.

ويعزي ذلك إلى زيادة المواليد في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة ففي حين تراوحت بين ٣,١٪ إلى ٤,٣٪ في الدول النامية نرى أنها لم تتجاوز ١٪ في معظم الدول المتقدمة.

بينما يكاد يكون عدد الوفيات في السنين الأخيرة متساوياً بينها وذلك نظراً لاهتمام هذه الدول - مؤخراً - بالنواحي الصحية، والتقدم العلمي الطبي الذي أمكن عن طريقة مكافحة الأوبئة الأمر الذي عمل على خفض معدلات الوفاة وخاصةً في الأطفال.

إن الزيادة السكانية إذا تجاوزت حد الموائمة بين حجم السكان والموارد الطبيعية من أراضي زراعية، أو مياه، أو مصادر أو غابات أو مناخ أمكن القول بأن هناك انفجاراً سكانياً، ومن هنا يظهر الافتقار إلى الأمن الغذائي، وإلى المشروعات الخدمية السكانية، وتصبح الزيادة الكبيرة في عدد السكان عبئاً على التنمية وعائقاً في طريقها ومرسحاً لحالة التخلف.

ونظراً لقلّة الموارد ينشأ عن ذلك حالة البطالة إذ أن كثيراً من قوى العمل والموارد البشرية لا يمكن استيعابها أو تشغيلها.

إن الزيادة المرتفعة في عدد السكان وعدم توائمتها مع الموارد الطبيعية ومستوى الدخل هو إنذارٌ بأن العالم متجهٌ نحو مجاعةٍ وشحٍ في موارده الطبيعية و انخفاضٍ في مستوى التعليم والصحة.

ويمكن هنا أن نشير إلى تصورٍ آخر يرى أن قلة الموارد الطبيعية قد تكون حافزاً لشحذ همم الأفراد على عمل واستغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال متخذين من اليابان مثلاً على ذلك. وإساقاً مع هذه النظرة فإن البعض يرى أن الخطر لا يكمن في ارتفاع النمو السكاني بل في تناقص

نسبة المواليد والتفاوت في مستويات الأعمار إذ تصبح المجتمعات القادمة مجتمعات مسنين نظراً لزيادة ومعدل طول العمر وتناقض الوفيات وقلة واضحة في عدد المواليد.

وفي الدول ذات الإنخفاض في معدل نمو الدخل القومي فإن التزايد السكاني يظهر تأثيره السلبي في الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي التي تبلغ مدى ضئيلاً للغاية أو يكاد يكون معدوماً.

كما يظهر أثر ذلك على النواحي الإسكانية إذ نجد أن مستوى الإسكان يكون أحياناً في بعض الفئات دون المستوى اللائق بحياة آدمية، كما أن حالة من الإكتظاظ السكاني تعاني منها كثير من الدول النامية، وكثير من هذه المناطق الإسكانية قد لا تصلها الخدمات الأساسية مثل المياه أو الكهرباء.

وعلى ضوء هذه الزيادات السكانية فإن الخدمات الصحية ينخفض مستواها إذ أن عدد الأطباء وعدد المستشفيات ونوعية الخدمة لا تغطي حاجيات جميع أفراد المجتمع.

ومما سبق يتضح أن الزيادة السكانية الغير محسوبة أو الغير مرشدة ينتج عنها انخفاض في مستوى المعيشة الطبيعي - ولا نقول الرفهة - والمتمثل في سوء التغذية، والإسكان والصحة.

أما في الدول النامية التي تعتمد على الزراعة كجانب مهم في حياتها فإن الزيادة السكانية المتسارعة لم تتوازن مع الزيادة في مساحة الأراضي الزراعية مما أدى إلى انخفاض مستوى نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، وعليه فقد تقلصت حصته من المحصول الزراعي.

ولو أردنا أن نخص العالم العربي بالحديث عن العلاقة بين الانفجار السكاني والتنمية فإنه من المناسب أن ننقل هنا ما ذكره أحد الباحثين^(٢٠):

"للحديث عن هذا الموضوع نقول إن ارتفاع نسبة النمو السكاني بهذا الزخم الهائل والمخيف والمطالبة الحازمة والفورية بوقفه تتداخل فيه عوامل اجتماعية وإنسانية ودينية وسياسية وحتى فلسفية، ولكن عندما نرى في بلدان العالم الثالث وخاصة في البلاد التي لا زالت عربية المسمى نرى أن قليلنا أضحي متعلماً وأكثرنا أصبح عاطلاً عن العمل وثلثانا صار من الجياع، وأن أفضل نسبة

أمية في وطننا المنكوب بحكامه والمحتل من قبل أعدائه هي ٣٠٪ وأكثرها ٩٠٪ وأن بالنفط (الذي لا سلطان لنا عليه أصلاً) تعادل الأمة العربية إيطاليا وبدون ما يترك لنا من فتاته سنعود للمجاعة.....

على الرغم من التحذير والتنبيه ودق ناقوس الخطر مراراً وتكراراً والكتابات المستفيضة في هذا الشأن إلا أن كل ذلك كما يظهر لم يجد أو ينفع أو يؤخذ على محمل الجد، وبات وكأن الأمر لا حياة لمن تنادي وأن أمتنا لم يعد بها من حراك.

معنى ذلك أننا وصلنا إلى حافة الهاوية التي لم تعد تسمح بالسكوت وأن البحث في العوامل السابقة المتداخلة أعلاه يصبح نوعاً من الجدل البيزنطي ومن فلسفة فارغة وصباً للزيت على النار لكي تأتي على آخر عود من الهشيم.....

وهنا وقطعاً لدابر المستترين وراء الدين، أورد مقالة الدكتور صلاح الدين نامق، أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر، حيث قال: ما لم تبذل الجهود الفعالة بغير إخفاء أو استحياء لمواجهة مشاكل إزدحام السكان في العالم، فإن عمليات التنمية التي تقوم بها الدول النامية، المزدحمة بالسكان في حماس وإيمان ستظل كلها في النهاية تصب في داخل وعاءٍ بلا قاع.....

ويجب أن نعلم أن الانفجار السكاني سرطانٌ يجلب الفقر والامية والجهل، ويقود إلى الاندثار والهزائم أمام كل عدوٍ وطامعٍ لنهبنا والتسلط على بلداننا ومصادرة مستقبل أجيالنا وحرماننا من أي محاولةٍ للحاق بالحضارة والعيش كأدميين وبشر!!

وحريري بمن يطلع على الوقائع والأرقام التالية أن يستوعب الكارثة والفقدان والتفتت والانفجار، لا بل المجازر الرهيبة القادمة على أوطاننا وأطفالنا وكياناتنا ومجتمعاتنا....

العرب اليوم ٣٥٠ مليوناً وفي عام ٢٠٢٠ الذي بات على الأبواب سيصبح تعدادهم ٥١٤ مليوناً..

العرب يعانون من نقصٍ مرعبٍ في الغطاء الغذائي ويستوردون أغذيةً وماءً بما قيمته أكثر من ١٣٠ مليار دولار سنوياً.

العرب عندهم اليوم أكثر من ١١٠ ملايين نسمة (حوالي ثلث السكان بعد أن انضم إليهم أهل العراق وفلسطين ويا لسخرية القدر!!) من الفقراء والمعدمين وينضم إليهم يوماً كل المواليد

الجدد وهذه كارثة إجتماعية حقيقية ما بعدها من كارثة... وما لم يجد الناس ما يأكلونه فسوف يأكلون بعضهم!!

الإنقسامات العربية الداخلية هي وقود طائفي وقبلي وأيديولوجي وسياسي يبشر (وهو ما يحدث أمام أعيننا اليوم) بمزيد من اندلاع مجازر رهيبة. والحقيقة المرة أن الفتات من الدخل النفطي هو مصدر الدخل الرئيسي في منطقتنا ومنه تتم تغطية النقص الغذائي فهو بذلك اقتصاد مزيف لا يوفر عائدات بديلة، وهو متقلب وفي تهاو وإنحدارٍ وسلبٍ ونهبٍ لا يعرف أولاً ولا آخراً.

تحتل البلاد العربية المكانة الأولى في معدلات البطالة (أكثر من ٣٦ ٪) وموظفو الدولة هم في الواقع من الناحية العملية عاطلون عن العمل ويعيشون على هامش الإقتصاد المزيف... والإستثمارات لم تتعدَ ٢ ٪ وهي في حالة هروب من الواقع المرير المبني على المحسوبية والفساد، ولذا يصبح الوضع عند العرب كارثياً ولا يسمح بأي تطلع لأي مستقبل، ناهيك عن الوضع الركيك المتأخر والمهترئ في مناهج التعليم والمؤسسات المدرسية وما يسمى بالجامعات وكلها أوضاع منهوكة عفى عليها الزمن لا تسمح بالدخول إلى عالم الثروة والثورة التكنولوجية والتقدم ولكنها تزيد من عدد ما يسمى بالتأكديمين العاطلين عن العمل...

أما البنية التحتية والمنشآت الأساسية فإنها غير متوفرة، ولا يمكن الإلتفات إليها لأن توفير لقمة العيش وإطعام الأفواه الجائعة وملئ البطون الخاوية لها الأولوية فوق كل شيء وفيها التسكين والتخدير واللا إكتراث بوطنٍ أو مستقبلٍ أو مطالبةٍ بحقوقٍ أو ديمقراطيةٍ أو الكف عن عبادة الفرد الحاكم الفذ الملهم أو أي شيء آخر!!

ومهما قيل في أن أزمة المجاعة والفقر تكمن في عدم التوازن في التوزيع حيث أن ١٠ ٪ من سكان العالم ينعمون بـ ٩٠ ٪ من خيرات الأرض فإن هذا بحث لا يصل بنا إلى أي نتيجة ولا يطعم جائعاً أو يحسن في وضع الفقراء قيد أمثلة .

إن زيادة السكان هذه تعتبر هجوماً مدبراً ومدمراً على البيئة والطبيعة وإنتاج الأرض ومصادر المياه والغذاء ويعتبر إهلاكاً للأرض أم البشرية، وما فعلته المخصبات من أسمدة وكيمويات والمفاعلات النووية والآلات المعقدة من فساد الماء والهواء والأجواء أمر معروفٌ كونياً...

ارتفاع عدد السكان في عالمنا العربي يعتبر من أكبر النسب في العالم (رغم نقص طفيف جداً في بعض البلدان الصغيرة حالياً) وتصل نسبة التزايد في البلدان ذات الكثافة السكانية الهائلة إلى أكثر من ٦٪ معظمهم ممن لم يحتط أو يكثرث قبل أن يبدأ العملية التنافسية في التخليف. أن يقوم بأي فحص طبي لجيناته وما قد يكون عنده أو عند أم الجيش الجديد من الأطفال من أمراض مزمنة أو عاهات أو.....أو..... زد على ذلك أن معظم الزيجات في بلداننا تتم بين الأقارب من الدرجة الأولى والدم العائلي الموروث منذ قرون وما قد يكون به من مكامن النقص الجسمي والعقلي حتماً!!!

إن كل هذا سيقودنا إن عاجلاً أو عاجلاً إلى الفناء والشقاء المحتم... فلا يعقل مثلاً أن يتضاعف عدد سكان أقطار مثل الأردن ومصر وفلسطين والعراق وسوريا وغيرها كل ١٦ سنة حيث سيصبح عدد سكان الأردن حسب دراسة أجرتها الجامعة الأردنية في عمان قبل عدة سنوات سيصبح عدد السكان ١٧٦ مليوناً بعد نحو ٧٠ عاماً فقط ولا يفوق أحد من النوم!!

وباختصار فإن الزيادة السكانية أصبحت تتفاعل وتتعاظم بشكل مذهل ومخيف، ولا بد من تدارك الأمور والعمل على هز العقول قبل البطون..... تلك العقول التي أضحت تعيش في إجازة أهل الكهف عند الحاكم والمحكوم في بلداننا العربية.... ولا بد من مطالبة الذين لا زالوا مثلنا يؤمنون بأن أمتنا العربية لها الحق في مكان تتبوأه تحت الشمس، كما ولها علينا الحق أن نقف في وجه التصفية الجسدية والمائية ووضعنا في محميات كالزرائب تمهيداً للشطب من على وجه الكون إلحاقاً بالهنود الحمر!!

لا يجوز أن نظل نلهث وراء الحلول التي قد تمن علينا بها قوى المسيحية المتصهينة السفاحية والتي لم تودع المنطقة العربية إلا بعد إهلاك وتدمير شامل وذلك عندما تكتشف مصادر طاقة بديلة للنفت!!

إن النوايا الطيبة لا تجدي نفعاً أمام تيار الانفجار السكاني الذي يتعاظم كل يوم ليحرف معه جميع إنجازاتنا وطموحاتنا حياة أفضل هذا إذا كان قد بقي عندنا من هذا كله أي أثر.....!!!".

١ / ط) كلما ازداد الإنفاق على البحث والتطوير للفرد الواحد كلما رافقه زيادة في

النمو الإقتصادي والبشري.

إن الأمم التي تسعى إلى أن تكون في مقدمة الركب تبذل جهداً حثيثاً في عملية الابتكار وتطوير الأفكار، ومن ثم توظف هذه الأفكار والإبداعات والابتكارات في صورة عملية سواء كان ذلك في مجال الصناعة أو في مجال الخدمات.

ومن هنا فإن عملية الإنفاق على البحث والتطوير أو تمويله من قبل جهات مالية أو علمية يشكل ركيزة كبرى وأساساً هاماً في دعم الاقتصاد المحلي، ولذا نجد أن كثيراً من ميزانيات البحث العلمي تخرج مباشرة من خزينة الشركات على اختلاف أنواعها.

إننا نلاحظ في بلد كسويسرا إهتمامها المتزايد^(٢١) "بتأهيل الكوادر الفنية والتقنية التي يعتبرها رأس مال متجدد العطاء فكلما ساهم في تأهيله، كلما حافظ على هذا الفريق العلمي على كفاءته، إذ يعي الإقتصاد السويسري أن إحتكاره للجديد والتميز هو السلاح الوحيد الذي يمكنه من الحفاظ على مكانته في العالم، لا سيما في مجال الأدوية والكيماويات والتقنيات الدقيقة والميكنة"

وقد بات أمراً متفقاً عليه أن للبحث العلمي دوره الحيوي الهام في خدمة وتوطين التنمية والتعرف على المعوقات التي تقف أمامها. ومن ثم التوصل إلى أفضل الأساليب العلمية التي تعمل على دفع عملية التنمية وتطوير عمل المؤسسات التنموية.

ولو عقدنا مقارنة بين التنمية في الدول العربية وبين ما تخصصه إسرائيل لهذا الغرض لوجدنا الآتي^(٢٢):

" تشير إحصائيات سنة ٢٠٠٥م إلى أن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل ١,٧ مليار دولار فقط أي ما نسبته ٠,٣٪ من الناتج القومي الإجمالي.. في حين نلاحظ أن الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل (ما عدا العسكري) حوالي ٩,٨ مليارات شيكل أي ما يوازي ٢,٦٪ من حجم إجمالي الناتج القومي في عام ١٩٩٩م. أما في عام ٢٠٠٥م فقد وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل إلى ٤,٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي.

ويعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي ٨٠٪ من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنةً بـ ٣٪ للقطاع الخاص و٨٪ من مصادر مختلفة، وذلك على عكس الدول المتقدمة وإسرائيل حيث تراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ٧٠٪ في اليابان و٥٢٪ في إسرائيل والولايات المتحدة والدول الأخرى.

والواقع أن البلدان العربية بصورة عامة تفتقر إلى سياسة علمية وتكنولوجية محددة المعالم والأهداف والوسائل! وليس لدينا ما يسمى بصناعة المعلومات، ولا توجد شبكات للمعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية، وليس هناك صناديق متخصصة بتمويل الأبحاث والتطوير، إضافةً إلى البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية، وإهمال التدريب سواء على الأجهزة الجديدة أو لإستعادة المعلومات العلمية ورفع الكفاءة البحثية".

وإنه نظراً للثورة المعلوماتية الغير مسبوقه والتي يتسم بها القرن الحالي، والتسارع المعرفي والمتراكم وما له من تطبيقات تكنولوجية فقد بات لذلك أثره الواضح في مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي السلوك الفردي والمجتمعي بشكل عام.

إن هذا التوجه يستدعي توافر عناصر بشرية ذات كفاءة عالية وقدرة علمية تستطيع أن تجاري وتواكب المستجدات العلمية والتكنولوجية الحديثة.

ومن هنا تظهر قيمة البحث العلمي بل وتزايد يوماً بعد يوم في هذا العصر الذي يطلق عليه عصر المعرفة والمعلومات وذلك عن طريق تدعيم مؤسسات البحث العلمي، وتوظيفها في خدمة المجتمع ورفع مستوى الإنسان في كل مناحي الحياة.

إنه كلما زاد الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كلما كان ذلك مدعاةً - في النهاية - إلى الاعتماد على النفس، والثقة في القدرات الذاتية والخبرات الوطنية، وبناء استثمار استراتيجي يحقق تقدماً مستديماً.

ويقول خبراء التنمية إن نسبة الإنفاق على البحوث والدراسات التطويرية يجب أن لا يقل عن ٢٪ من الناتج المحلي (GDP) (Gross Domestic Product) ليكون للأبحاث مردودها المؤثر على الإنتاج والخدمات ويساعد في إدخال التقنيات والأساليب المتطورة.

إن الدول المتقدمة تنفق أكثر من ٣٪ على البحث العلمي والتطوير، ومرد ذلك إلى أن كل القطاعات تشارك في ذلك سواء الحكومة أو القطاع الخاص أو مؤسسات التنمية أو الهيئات العلمية، أو رجال الأعمال، بينما في عالمنا العربي فإن هذا الإنفاق غالباً ما يعتمد على مخصصات الدولة وبالتالي فإنه لا يزيد في حده الأقصى عن ٠,٩٪، ومن هنا فإن البحث العلمي لا يشغل الحيز الذي يستأهله مما يؤثر سلباً على عملية التنمية.

وإذا أردنا تنمية حقيقية فلا بد لنسبة الإنفاق هذه أن تتجاوز حاجز الـ ٢٪ لتصل فيما بعد إلى ٣٪. يقول أحد الباحثين^(٢٣):

"لقد تلازم مصطلحا البحوث العلمية والتطوير في أذهاننا على مر السنين الطويلة دون أن نسعى للسؤال عما إذا كان الأخير يعتمد على الأول؟ وكيف يكون ذلك؟ كما تعلم عزيزي القارئ فمنذ أن بدأ التسجيل وهناك أسماء لمخترعين واختراعات كانت نتيجة أبحاث قاموا بها تبعهم من جعلها أدوات صيغت بشكل معين فحقق بما نتج منها تقدماً انعكس على الفرد أو المجتمع.

فهذه المعادلات الرياضية وهذه النظريات العلمية وهذه الأفكار الإبداعية كلها نتاج أبحاثٍ علمية مكثفة استغرقت الوقت والمال والجهد لترى النور كعلم ومعرفة. ولكن في هيئتها تلك لا يمكن أن تكون تطويراً أو تنميةً على مستوى المجتمع، إلا إذا قام فريق متخصص بعمل الدراسات اللازمة في كيفية تحويل الفكرة إلى تطبيق فعلي، والنظرية إلى واقع عبر آلية معينة يمكن للفرد أو المجتمع استخدامها محققاً له نقلة نوعية عملية أو توفيراً مالياً أو ما أشبه، وعندها يمكن القول إن ذلك تطويرٌ وتحقق بذلك التنمية. لذا فليتنا نسخر الجهود والأموال لدعم أكثر للبحث العلمي الذي بنتائجها يمكننا من عمل الدراسات التي تسعى بنا لتحقيق وتعزيز التنمية!"

إن من أسباب التخلف الذي تعاني منه الدول العربية أن الأبحاث الجامعية لأعضاء هيئات التدريس ليست ذات علاقة قوية ومباشرة أو ربما لا تمت بصلة بخطط التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك مرجعه إلى ضعف العلاقة بين الجامعة كمؤسسة بحثية وبين المؤسسات الخدمية والإنتاجية، وكذلك نظراً لعدم غرس مفهوم الترابط الوثيق بين المؤسسات العلمية وبين المؤسسات الخيرية والاجتماعية. ومن هنا وجب أن تكون هناك وزارات للبحث العلمي تضع جل همها في فرض إستراتيجية تنظم وترشد نشاط البحث العلمي، وتوفر مصادر تمويله وتتوسع في أعداد

الباحثين ، وتنظم وتقوي العلاقة مع المؤسسات بعقد اتفاقيات تعاونٍ ملزمة ، والعمل على تسويق أنشطة البحث العلمي ، ووضع الأنظمة واللوائح التي تمكن أجهزة البحث العلمية من تحقيق دورها الفاعل في المجتمع من أجل تنمية بشرية واقتصادية واجتماعية ناجحة.

كما يجب أن نلفت النظر إلى أن الأزمة المالية العالمية الحالية يجب ألا تعود بنا إلى تقليص النفقات في جانب البحث العلمي ، بل ربما كان العكس هو ما يجب أن يكون ، إذ أن هذه الأزمة قد أثبتت أهمية القدرة على التنبؤ بالمستقبل لاتخاذ التدابير الصحيحة تجاه أية أزمة متوقعة.

إن البحث العلمي والدراسات التطويرية من جهة والتنمية من جهة أخرى صنوان متلازمان لا يفترقان ، فلا تنمية بدون بحثٍ علمي ، إذ يبقى البحث العلمي هو مصدر بناء النهضة والتقدم والتطور التي لا يمكن أن تقوم دون معرفةٍ وعلومٍ ناتجةٍ عن بحثٍ علمي جاد.

١/ي) إن العنصر الحيوي للتنمية أنه يشتمل على تقنيات التغيير، والمؤسسات المعنية

بذلك.

التنمية تعني تغيير حال المجتمع من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى وإحداث تغيير اجتماعي كماً وكيفاً، ولا بد لها من أطراف يتدخلون لإحداث هذا التغيير فهي عملية تدخلية إدارية من قبل الدولة.

وهذه التنمية تأخذ أشكالاً معقدة من الإجراءات والعمليات التابعة لأجل إحداث التغيير في المجتمع إقتصادياً وثقافياً وحضارياً بهدف إشباع حاجاته، ومن هنا نجد أن التنمية عبارة عن عملية تغيير مقصود وموجه.

التغيير ضرورة حياتية تتسق وطبيعة الحياة المتجددة المتطورة. يؤكد ذلك ما نراه حولنا من التدفق أو الانفجار الهائل في المعلومات والمعرفة والذي ساعدت فيه التكنولوجيا المتطورة إلى حد كبير حتى غدت الكرة الأرضية كقرية صغيرة يستشعر من في شرقها ما يحدث في أقصى غربها.

ويؤكد ضرورة التغيير ما يحدث من تغيرات مستمرة ومتسارعة في سوق القوى العاملة كيفاً وكماً نظراً لتغير نظم التعليم والتدريب وتطورها المستمر، وكذلك تغير الأذواق مما استدعى تغييراً سريعاً في السلع والخدمات، وكذلك زيادة التداخل بين الأعمال والمشروعات بين دول العالم أجمع، وكذلك التغيير بشكل عام في سلوك الأفراد والجماعات.

وإن تقنيات التغيير تعتبر أمراً مصاحباً لازماً لأية عملية نهضوية تنموية، فمن أجل تنمية آنية ثم مستدامة لا بد لهذه التقنيات أن تمارس دورها وتشق طريقها في داخل الإنسان.

وهذا التغيير يمس جميع مناحي الحياة ما بين تعليمية أو إقتصادية أو إجتماعية فهو أمر مصاحب لكل فرع من فروع الحياة.

ومع أن التغيير قد يواجه في طريقه عقبات وصعوبات تصطدم برغبات الأفراد والمجتمع إلا أنه أمر طبيعي من سنن الحياة، إذ يستحيل أن يبقى الناس على ما هم عليه دون تطوير فكري وتقني وعلمي واجتماعي، هذا مع الإيمان بالثوابت التي تميز مجتمعاً عن آخر.

والأمم التي تريد أن تتبوأ موقعاً على الأرض، وأن تكون صاحبة وزن دولي هي التي تسعى نحو التغيير المستمر بما يكفل لها تنمية وتطوراً وتحسناً وقوة.

ولعل من أهم أسباب نجاح عملية التنمية هو الإيمان لدى المسؤولين بضرورة عملية التغيير واستخدام التقنيات العلمية والفكرية في ذلك ، وضرورة التزام المؤسسات المعنية بالتغيير مهما صادفه من عقبات إذ أنه هو السبيل الوحيد الذي يرفع المجتمع من وهدة التخلف.

وهذا التغيير يحتاج إلى قادة متميزين أو كوادر قيادية لا تمتلك روح التغيير فحسب وإنما القدرة على إدارته وتفعيله إذ أن التغيير لا بد له من إرادة تحركه.

ويقصد بإرادة التغيير^(٢٤) "التدخل المنظم الذي يقوم به القائد أو الإداري أو يشرف عليه لإحداث تغييرٍ مدروسٍ في عناصر العمل التنظيمي فيوجهه نحو غاياتٍ معينة، ويتم التحكم في مساره وأهدافه وطريقة تنفيذه بهدف إحداث توافقٍ مع بيئة التنظيم واستجابةً لمتطلباتها بكفاءةٍ وفاعليةٍ في ظل الاستخدام الأمثل للمعرفة والمهارات والإمكانات المادية والتقنية المتاحة".

وتسعى المؤسسات المعنية بموضوع التنمية إلى إجراء تقنيات التغيير المتمثلة في محاولة إيجاد حلولٍ جذريةٍ قدر المستطاع للمشاكل التنظيمية والإجرائية، والعمل على تغيير الأوضاع التنظيمية في مؤسسات المجتمع لتكون أكثر كفاءةً وفاعليةً، ونشر روح التطوير بحيث تقدم خدمات إجتماعية أرقى مستوى، والعمل على رفع كفاءة العاملين وتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية.

إن هذه الجهود التغييرية والتي تستخدم فيها أساليب التقنيات الحديثة تؤدي في النهاية إلى رفع المستوى الخدمي والمستوى الاقتصادي والمستوى العلمي، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث نقلة نوعية إجتماعية وهو ما يطلق عليه التنمية.

وتقنيات التغيير لا تقوم إلا على وعيٍ معرفيٍّ صحيحٍ يدفع بالتنمية البشرية والاقتصادية إلى الأمام.

كل ما سبق يبدو أمر جيداً ومتفقاً عليه، وهو ما يحقق الهدف المباشر وهو تنفيذ الخطة التنموية.

^(٢٥) "إلا إن هذه التقنية في الواقع تجعل من التنمية طريقاً نحو الاستعمارية حيث تنفصل المجتمعات عن تراثها وثقافتها وماضيها، وتعاد صياغتها ضمن الإطار الغربي، إذ أن هذا التغيير يعتمد على تغيير الأيدلوجية والفكر بما يحمل في طياته من تصور للعالم من حولنا، والإنحياز إلى بعض المبادئ التي تنفى الآخر ولا تصغى إلى فكرٍ إصلاحيٍّ يدعو إلى إحترام الثوابت والوقوف عندها وعدم تخطئها. وهذه الأيدلوجية الوافدة - وتحت مسمى التنمية - تحقق أهدافها التي تستفيد منها فئاتٌ منتقاةٌ

على حساب معظم الفئات الأخرى. وبالوصول بالشعوب النامية إلى حالة التشرذم هذه فإنه يمكن بسهولة السيطرة عليها وتسييرها بحسب ما يريد الإقتصاد الغربي أو الرأسمالية الغربية.

فهذه الإجراءات في حقيقتها لا تتسم بالحيادية بقدر ما هي متحيزة، فهي تشكل العالم حسب رؤيتها، وتصور العالم النامي على أنه فئات متناحرة حضارياً وتبانية ثقافياً، وأنه لا بد من تدخل التنمية - بكل ما تضره في باطنها من أهداف - لحل هذا الوضع الذي زرعه الغرب في عقول أبناء الدول النامية فباتوا أبقاً له يرددون ما يقول، ويهيئون له ما يريد تحت مسمى التنمية وهم عن الأهداف الحقيقية غافلون.

وأمر آخر، وهو أن الوكالات المانحة للمساعدات من أجل التنمية لا تقدم منحها إلا وهي موقنة أنها تسرب من خلالها أفكارها ومرجعياتها وأيدولوجياتها متجاهلة ظروف هذه البلاد تاريخياً وثقافياً وحضارياً. وهكذا فإنه من خلال خطط التنمية وبرامج الإصلاح وتقنيات التغيير تتحول هذه البلدان إلى مسخ معزول عن حضارته وتاريخه وتراثه ويقعون داخل التصنيف الذي تحدده قوى الغرب بحسب ما يخلو لها. وبهذا تتحول الدول النامية إلى دول مستعمرة فكرياً فيسهل توجيهها وفق ما يشاء المستعمر وتصبح حقيقة الحال هي أنها مجتمعات مستعمرة من قبل الغرب وإن كانت في الظاهر تبدو مستقلة ولها سيادتها.

ويجب القول أن هذا الأسلوب لم ينطل على كل الفئات داخل الدول النامية، وظهرت فئات تحارب السياسات الإستعمارية الفوقية والتنموية، وهي فئات تسعى لتثبيت الهوية - ولو بالعنف أحياناً - رافضة أن تسير في موكب التبعية والذوبان.

إن خلق حالة التحول هذه عند الدول النامية تبعها تغيير في طرق التعلم وأساليب السعى نحو المعرفة، ويترتب على هذا التغيير في العقلية تغيير في مواجهة المستجدات وكيفية التصدي لها والتعامل معها، ومثال ذلك أن تبنى ثقافة السلام من أجل التنمية قد أوصلت سياسة الدولة المصرية إلى القول بأن السلام هو الخيار الإستراتيجي الوحيد، ومفهوم ذلك أنه مهما فعلت إسرائيل بالعرب فإن التصدي لن يكون إلا بالجلوس إلى مائدة المفاوضات، وهي إستراتيجية تفاعلية جديدة يأبأها الحس السليم والمنطق القويم والموروث الثقافي والحضارة والتاريخ، ومن هنا تظهر الأصوات المعارضة التي ما تلبث أن تكتم سريعاً عن طريق السلطة المسيطرة على شعوبها.

أن هذه التغييرات لا تقف عند ذلك بل ربما تبعها تغييرات حدودية وجغرافية لتناسب وفق أهواء ومصالح النظام العالمي الجديد الذي أصبحت عاصمته واشنطن.

السؤال الثاني

اكتب مع التعليل والتحليل فيما يلي :

- (أ) الرأسمال الاجتماعي والتنمية البشرية.
(ب) التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية.
(ج) النزعة الإستعمارية الداخلية والتنمية والبيئة.



٢/أ) الرأسمال الاجتماعي والتنمية البشرية:

الرأسمال الاجتماعي هو تعبير أطلقه عالم الاجتماع المعروف جيمس كولمان، ويقصد به تلك الخصائص الثقافية والأخلاقية، أو مكونات رأس المال البشري التي تسمح لأعضاء مجتمع ما بالتعاون والتعامل على أساس من الثقة المتبادلة، إذ أنه رغم ما تقوم عليه علائق المؤسسات من أعراف كحقوق الملكية ونظم القانون التجاري والعقود إلا أن ذلك لا بد أن يكون ضمن إطار أخلاقي غير منصوص عليه، إذ أن توافر عنصر الثقة الاجتماعية يدفع المجتمع إلى مزيد من إقامة المؤسسات الاقتصادية خاصة المشاريع التي يقوم عليها أسر بعينها، أو مجموعة من الأصدقاء.

هذه الثقة إذا ما سرت بين أفراد المجتمع كان لها أثرها في صياغة تنظيم اقتصادي ميسر لا تعوقه بيروقراطية الإجراءات وزخم البنود القانونية، وكان مدعاة إلى إجراء الصفقات بشكل أكثر إنسانية الأمر الذي يعين على سرعة إقامة وإنجاز المشاريع وتدفق الأموال.

ويمكن القول أنه لا يمكن أن تقوم تنمية حقيقية في ظل مجتمعات قليلة الثقة تتسم بضعف التواصل والاندماج أو تتصف بالشرذم والتنافر بين أطرافها حتى لو تيسرت لها موارد جيدة، وهو ما يطلق أزمة التكامل القومي، وهو ما يعني أن رأس المال الاجتماعي يكاد يكون غائباً.

وقد ينظر إلى هذا المفهوم باعتباره مفهوماً حديثاً إلا أنه في حقيقته مفهوم قديم في تراث العلم الاجتماعي^(٢٦) " فعلى سبيل المثال حينما تأسس علم الاجتماع الكلاسيكي ورد في أعمال بعض رواده الأوائل أمثال "كارل ماركس" و"جورج زيمل" و"ماكس فيبر" وآخرون أفكار ورؤى وتصورات مما يتردد الآن في تحليل مفهوم رأس المال الاجتماعي، ومثال ذلك القيم والاعتبارات الأخلاقية

والتي تأتي قبل العلاقات القانونية عند "دور كايم"، وفكرة التفاعلات المتبادلة عند "زيميل" والتأكيد على الثقة المتبادلة بين الأفراد داخل المجتمع من خلال رؤية ماكس فيبر لذلك".

وقد أمكن استخدام هذا المفهوم بوضعه في صورة كمية ضمن التحليلات الاقتصادية التي ساقها جيمس كولمان، ثم توسع استخدامه في الكيانات السياسية العلمية، وكان رائد ذلك التوجه روبرت بوتنام.

وقد اتخذ رأس المال الاجتماعي تعريفاتٍ شتى إلا أنها تصب في النهاية في معنى التواصل الاجتماعي الذي يعتبر داعماً مهماً للتنمية والذي يعرفه بورديو Bourdieu بأنه^(٢٧) "مجموعة الموارد الممكنة التي تتوافر للشخص يفضل حيازة شبكة من العلاقات الاجتماعية مع أفراد المجتمع، حيث تنطوي هذه العلاقات على منظومة من القيم تأتي في مقدمتها مشاعر الاحترام والإمتنان والتعاون والثقة المتبادلة"

وبناءً عليه يمكن القول بأن رأس المال الاجتماعي إنما يعد^(٢٨) "بمثابة رصيد قابل للتداول والتراكم مثله مثل رأس المال المادي، فالفرد عندما ينضم إلى عضوية أحزاب أو منظمات غير حكومية، أو يسعى إلى تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية، فإنما يكون لنفسه رصيذاً اجتماعياً يعضد من مصالحه ومن رصيد القوة والهيبة".

أما تعريف جيمس كولمان James Colman لمفهوم رأس المال الاجتماعي فإنه يذهب إلى أن^(٢٩) "رأس المال الاجتماعي على العكس من صور رأس المال الأخرى - لا يوجد في الأشخاص ولا في الواقع المادي وإنما في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، ومن عناصره الالتزامات والتوقعات فيما بين الأفراد وإمكان الحصول على المعلومات والمنافع، وفي نظر كولمان لا يتحقق رأس المال الاجتماعي نتيجةً لاستثمار مقصود - كما ذهب بورديو - وإنما نتيجةً لأنشطةٍ أخرى غير مقصودة".

أما تعريف روبرت بوتنام Robert Putnam لمفهوم رأس المال الاجتماعي فإنما يقصد به^(٣٠) "الارتباطات التي توجد بين الأشخاص، كما ينظر إليه على أنه بمثابة مجموعة من الروابط الأفقية بين أفراد ذوي وضع اجتماعي social position متجانس، وتتشكل هذه الروابط عبر درجة معينة من تماثل الهوية الثقافية والمعايير المشتركة والشعور بالاندماج في جماعة، وبدونه تنهار

طريقة عمل المجتمع ككلٍ موحد. ويرى بوتنام أن عضوية الأفراد داخل الجماعات إنما هي نتاجٌ لنمو الثقة بين الغرباء، وبالتبعية قبول الاختلافات بين الجماعات". كما يشير بوتنام إلى أن^(٣١) "رأس المال الاجتماعي إنما يجسد مقومات التنظيم الاجتماعي والتي تتمثل في الثقة والتعاون والتشبيك Networking والتي يمكن من خلالها الإسهام في تحقيق التطور والتقدم داخل المجتمع سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات".

إن الحياة الاجتماعية لا تستقيم إلا في بيئةٍ من الثقة المتبادلة وخاصةً في المجتمع المعاصر وبالأخص تلك الثقة الشخصية في الناحية الأدائية، وبدون هذه الثقة فإن المجتمع يفقد تكامله، فالثقة بين الفاعلين عند أداء أدوارهم المنوطة بهم داخل النسق الاجتماعي هي التي تؤدي إلى توازن وتفاعل النسق الاجتماعي والحفاظ على نظامه.

والخلاصة أنه^(٣٢) "وفي ضوء ما سبق يتبين لنا أهمية الثقة بالنسبة لرأس المال الاجتماعي، حيث تعد الثقة مكوناً أساسياً لرأس المال الاجتماعي، فالثقة تسهل التعاون وكلما زادت درجة الثقة داخل المجتمع زاد احتمال التعاون، كما أن التعاون في حد ذاته يولد الثقة، والثقة المطلوبة لاستدامة التعاون ليست عمياء، بل تستلزم التنبؤ بسلوك الآخر، فأنت لا تثق في شخص ما بأنه سوف يفعل شيئاً ما مجرد أنه قال سيفعله، فالثقة تعتمد على المعلومات والخبرات السابقة للشخص وسلوكه في الماضي".

يقول روبرت بوتنام^(٣٣) "إن الجماعة التي يكون أعضاؤها جديرين بالثقة ويضعون ثقة بالغة في بعضهم البعض، فإنها سوف تكون أكثر قدرةً على الإنجاز بالمقارنة بالجماعات الأخرى التي تفتقر إلى الثقة بين أفرادها، ومثال ذلك فهناك مؤسسات الإدخار غير الرسمية والتي يطلق عليها "جمعية القروض الدوارة" وتتكون تلك الجمعية من مجموعةٍ من الأفراد يتفقون فيما بينهم على المساهمة بمبلغٍ من المال بشكلٍ منتظمٍ في صندوقٍ نقدي، والمشاركون يدركون جيداً مخاطر التخلف عن الدفع، ويقوم المنظمون باختيار الأعضاء بشيءٍ من الحرص والدقة والسمعة الطيبة والتي تتبين من خلال تاريخه السابق في مثل تلك الجمعيات الخاصة بالقروض الدوارة أو من خلال علاقاته مع الآخرين داخل مجتمعه، فالثقة والسمعة الطيبة إنما يؤثران بصورةٍ إيجابية، وبالتالي عدم الارتياح من مخاطر التخلف عن الدفع".

دور رأس المال الإجتماعي في التنمية:

أولاً: على مستوى الفرد:

١ - ^(٣٤) "إن الإنسان الذي يسعى إلى توسيع دائرة علاقاته الإجتماعية بالآخرين إنما يخلق رأس مال إجتماعي يمكنه أن يعول عليه في المستقبل وذلك في ضوء الإلتزامات والتوقعات المتبادلة بين الأفراد، وأيضاً توافر مناخ الثقة والتضامن والرغبة في مساعدة كل منهما الآخر".

٢ - ^(٣٥) "انسياب وتوافر المعلومات التي قد يحتاج إليها الفرد، فعلى سبيل المثال يستطيع المهاجر الجديد أن يحصل على كل ما يهمه من معلومات عن الأوضاع في بلد المهجر من خلال شبكة العلاقات الإجتماعية، بالإضافة إلى الاستفادة من الأفراد ذوي النفوذ والتأثير داخل شبكة العلاقات الإجتماعية في تحقيق أهداف ومصالح لا يمكن تحقيقها في ظل غياب هذه العلاقات مع أصحاب النفوذ".

ثانياً: على مستوى الجماعة^(٣٦):

يساعد في تحقيق تماسك الجماعة وتكاملها بالإضافة إلى تمكين الجماعة في تعاملها مع غيرها من الجماعات على نحو متناغم ومنسجم، وربما يبدو ذلك في مؤسسات المجتمع المدني مثل الأحزاب والنقابات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية. ففي ضوء توافر شبكة علاقات إجتماعية يمكن لتلك المؤسسات القيام بأدوارها بكفاءة وفعالية على نحو يخدم أعضائها.

ثالثاً: على المستوى السياسي^(٣٧):

يعزز نوعية الحياة القائمة على الترابط المدني والذي يعد ضرورياً لنجاح الأنظمة السياسية الديمقراطية المعاصرة وهكذا أصبح مفهوم رأس المال الإجتماعي هاماً وحيوياً في قضايا التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية وقضية الشرعية، فعلى سبيل المثال إذا كانت الديمقراطية تستلزم مجتمعاً كفوفاً وذات درجة عالية من التماسك، فلاشك من أن رأس المال الإجتماعي يساعد في ذلك، وهذا ما أكده البعض من أمثال بوتنام وفوكوياما وذلك من خلال زعمهما بأن رأس المال الإجتماعي يعني في مجمله الشبكات الإجتماعية والمعايير والقيم الإيجابية والتي تدفع المشاركين في العملية السياسية للعمل معاً بفاعلية وكفاءة، وسعيهم نحو تحقيق الأهداف الجماعية وإنجازها بنجاح"

رابعاً: على المستوى الإقتصادي^(٣٨):

" يتجلى ذلك من خلال دوره الفعال في التنمية من خلال تحفيز العمل الجماعي والتعاون والمشاركة وتبادل المعلومات ، ويمكن القول بأن رأس المال الإجتماعي إنما يساعد على توفير مناخ أو بيئة يكون فيها النمو الإقتصادي ممكناً وتكون فيها الإنتاجية مرتفعة وكذلك الدافعية والحافز للعمل والإنتاج والسعي الدؤوب نحو تحقيق الهدف".

٢/ب) التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية :

يقصد بالتجارة الدولية International Trade^(٣٩) "تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة. وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان. بدأت التجارة الدولية منذ قديم الزمان من خلال ومن الأمثلة عليه ما يعرف بطريق الحرير ولكن في القرون الأخيرة زادت أهمية هذه التجارة سواء إقتصادياً أو سياسياً أو حتى إجتماعياً. وقد ساهمت الثورة الصناعية كثيراً في تعزيز أهمية هذه التجارة والذي ساهم أيضاً هو تطور وسائل النقل والعملية والشركات متعددة الجنسيات. وقد عبر المجتمع الدولي عن أهمية التجارة من خلال إطلاق اتفاقية الجات ثم منظمة التجارة العالمية (WTO) التي يراد لها أن تنظم العمل التجاري العالمي، على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة، ولمن ستكون المصلحة في أنشطتها".

وقد ساد تصور إقتصادي عند كثير من الإقتصاديين حتى الثمانينات بأن التجارة الدولية تعيق التنمية الإقتصادية نتيجة تراجع معدلات التبادل التجاري وتقلب مكاسب صادرات الدول النامية، وأن الاهتمام بالتصنيع هو الحل الأمثل لخفض حجم الاستيراد وتقليل الاعتماد على التجارة الدولية للدول النامية وترسيخ ثقافة الاعتماد على الذات، وتوجيه الاهتمام نحو الحاجات الإجتماعية للدول النامية.

فالنظرة التقليدية في العلاقة بين التجارة الدولية والتنمية الإقتصادية تفترض أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، ومن خلال هذا الإنتاج العالمي ككل فإن كل دولة تحصل على حصتها من مكاسب التجارة من خلال التبادل التجاري بين الدول.

وبهذا المفهوم فإن الدول النامية تنتج المواد الأولية والمواد الخام ثم تصدرها إلى الدول المتقدمة وتبادلها أو تستورد منها المنتجات المصنعة.

ولو افترضنا أن هذا الأسلوب سوف يحقق نوعاً من الرفاهية إلا أنها رفاهية قصيرة الأمد إذ أن الصناعة في الدول النامية ستأخذ طريقها نحو الإهمال والنسيان وفقدان مكاسبها الحركية على المدى الطويل والمتمثلة في زيادة الإنتاج الصناعي، وتدريب الكوادر، وتشغيل الأيدي العاملة، وارتفاع أجور الأفراد، ونشر روح الإبتكار والإبداع، وارتفاع واستقرار أسعار الصادرات.

إن استمرار هذا الأسلوب مدعاة إلى أن تكون المنافع الجمركية للصناعة والتجارة معاً من نصيب الدول المتقدمة بينما تبقى الدول النامية فقيرة ومعتمدة على الدول المتقدمة.

ومن هنا فإن على هذه الدول النامية أن تراكم رأس المال وأن تعمل على تطور التكنولوجيا ولو بشكل متدرج يؤهلها للاستفادة من منتجاتها الأولية في إنتاج السلع البسيطة، ثم السلع الأكثر تطوراً بحيث يقل استيرادها للسلع المصنعة، وهذا هو ما سلكته بعض الدول مثل كوريا وتايوان.

إن التجارة الدولية هي تلك الرابطة الاقتصادية التي تتحقق من خلال تدفق السلع والخدمات من وإلى الدولة، وقد أظهرت كثيرٌ من الدراسات طبيعة العلاقة بين التجارة والنمو وهي أنه كلما ازدادت الصادرات تسارع معها النمو الاقتصادي، كما أن مستورداتها تزداد أيضاً.

ويعزي ذلك بأن كثيراً من الدول كما يرى ميلز وآخرون لا يمكنها إنتاج سلع وخدمات تسهم في الرفاهية أو التنمية بتكاليف مقبولة، فكثير منها لا يحقق إنتاجها الزراعي المحلي مستوى الطلب نظراً للزيادة السكانية، كما أن الصادرات تساعد على جلب العملة الأجنبية والتي بدورها تحدد قدرة هذه الدول على شراء عناصر الإنتاج والمعدات الرأسمالية والخبرات الإدارية والفنية من الدول الصناعية.

ورغم الإشكالية الجدلية القائمة بين الاقتصاديين حول مدى قوة حركة النمو الناجمة عن التجارة الدولية فلا شك إنها تساهم في تحقيق بعض المنافع التي تؤكد مدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية^(٤٠):

١- فهي تقود إلى منافع كاملة للمصادر المحلية الموظفة، حيث تستطيع الدول النامية بالتجارة التحرك من نقطة إنتاج غير كفء داخل منحنى إمكانيات الإنتاج بسبب عدم استغلال الموارد بكفاءة لأن الطلب الداخلي غير فعال، إلى نقطة على منحنى إمكانيات الإنتاج، وتبين أن التجارة هي متنفس التوسع أو الفائض المتوقع للسلع الزراعية والمواد الخام، وهذا ما حدث في عدة دول نامية خصوصاً في دول جنوب شرق آسيا وغرب أفريقيا.

٢- إضافة إلى توسيع حجم الأسواق، حيث تعمل التجارة على تقسيم العمل، ولأن إقتصاديات الحجم مهمة فهي تعطي مكاناً لإنتاج المواد المصنعة للإقتصاديات الصغيرة، مثل تايوان وهونج كونغ وسنغافورة.

٣- تنبه التجارة وتسهل تدفق رأس المال الدولي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، ففي الإستثمار الأجنبي المباشر تحتفظ المنشآت الأجنبية برقابة هندسية على استثماراتها.

٤- وفي العديد من الدول النامية الكبيرة مثل البرازيل والهند لغاية رفع كفاءة الإنتاج المحلي ، تعمل المنتجات المصنعة الجديدة على تنبيه الطلب المحلي.

٥- وأخيراً تعتبر التجارة الدولية أفضل سلاح لمكافحة الاحتكار كونها تشكل حافزاً كبيراً لتحقيق كفاءة الإنتاج المحلي لمواجهة المنافسة الأجنبية ، وهذا ضروري لإبقاء التكاليف وأسعار الموارد منخفضة (السلع الوسيطة وشبه الجاهزة المستخدمة كمداخلات في الإنتاج المحلي)



ومن خلال نظرية النمو الداخلي التي تبناها كل من رومر romer ولوكاس lucas في نهاية الثمانينات تبلورت فروض للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة وهي^(٤١) :

- ١- استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدلٍ أسرع.
- ٢- وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير.
- ٣- وتحقيق إقتصاديات الحجم في الإنتاج.
- ٤- وتقليل تشوهات الأسعار يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الإقتصادية.
- ٥- وتحقيق تخصص أكبر وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة.
- ٦- وتقديم خدمات ومنتجات جديدة.

وفي مقال لها عن مدى تحقيق النمو عبر أسواق مفتوحة ، ومدى فوائد تحرير التجارة وأثر ذلك على التنمية الإقتصادية تقول جوزيت شاينر^(٤٢) :

" إن تحرير التجارة يؤمن مساهمة ذات شأن في النمو الإقتصادي ، وفي تخفيض مستوى الفقر ، وتأمين الاستقرار حول العالم. تؤكد الدراسات الإقتصادية أن الدول التي تملك إقتصادات أكثر انفتاحاً تشارك أكثر في التجارة الدولية المتزايدة ، وتحقق معدلات نمو أعلى من الإقتصادات

الأكثر انغلاقاً. فمن بين البلدان النامية، حققت تلك البلدان التي تتعاطى بقدرٍ أعظم في التجارة الدولية معدلات نموٍ أكبر بثلاثة أضعاف مما حققتها بلدان شاركت بقدرٍ أقل في التجارة الدولية خلال التسعينات من القرن الماضي.

تعتبر الصين والهند النموذجين الأكثر وضوحاً لقوة تحرير التجارة. فقبل ثلاثين عاماً، كان البلدان يعانيان من فقر واسع الانتشار. ولا زالا يملكان بشكل أساسي نفس الموارد الطبيعية الأساسية التي كانت لديهما في تلك الفترة. كما ظلت أنظمتها السياسية بدون تغيير نسبياً على مر السنين. ولكن يتمتع اليوم البلدان بمعدلات نموٍ إقتصادي من بين أعلى المعدلات في العالم. فماذا تغير؟ فتحا أسواقهما أمام العالم، ساهما في تحقيق أعظم وأسرع هبوطٍ في مستوى الفقر في التاريخ العالمي. أكدت المنظمة غير الحكومية اوكسفام في تقاريرها انه لو زاد كل بلدٍ من بلدان أفريقيا وشرق وجنوب آسيا، وأميركا اللاتينية حصصها من إجمالي الصادرات العالمية بنسبة واحد بالمئة فقط لأدت مكاسب الدخل القومي الناتجة عن ذلك إلى انتشار ١٢٨ مليون إنسانٍ من حالة الفقر.

هناك إدراك واسع لكون إصلاح التجارة الزراعية خطوة ذات شأنٍ في مسعى توسيع التنمية الإقتصادية، وكون فتح منافذ الوصول إلى الأسواق الزراعية من خلال المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية يمكّن من إنقاذ الملايين من الناس من حالة الفقر. استناداً إلى البنك الدولي فقد تُشكّل زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق مقدار ٩٣ بالمئة من الفوائد الممكن تخفيفها من خلال إصلاحات التجارة الزراعية العالمية. أما بالنسبة للبلدان النامية، فقد تتحقق كافة هذه الفوائد تقريباً من خفض رسومها الجمركية على مستورداتها.

لكن، ومن جهة أخرى، التجارة بمفردها لا تقود بصورة آلية إلى تحقيق النمو، وتوفير فرص العمل، وتخفيض مستوى الفقر. فإذا أرادت البلدان أن تستغل فوائد تحرير التجارة أكثر وتعزيز النمو الإقتصادي عليها أيضاً أن تُنشئ سياسات قومية سليمةً أخرى: الحكم الصالح، حكم القانون، المؤسسات القوية، والسياسات النقدية والإقتصادية السليمة، والتزام الاستثمار في الإنسان.

قد تكون هذه الأنواع من السياسات السليمة صعبة استدامتها حتى في أفضل البيئات، إلا أن هناك بلداناً ناميةً عديدةً تشلّها سياساتها التي تكبت روح المبادرة الإقتصادية.

المعدل الوسطي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، لتأسيس شركة تجارية يستغرق أكثر من ٦٣ يوماً كما يستهلك تسجيل الشركة أكثر من ٢٠٠ بالمئة من الدخل الفردي السنوي. في حين انه في استراليا لا يستغرق هذا العمل أكثر من يومين ويستهلك نسبة ١.٩٪ من الدخل الفردي السنوي. ومع اتخاذ بلدان خطوات تنمية إقتصادات مستدامة، أصبح المستثمرون يشعرون بثقة أكبر في التجارة مع، والاستثمار في، هذه الأسواق. تساعد بيئة صديقة للأعمال في جذب استثمارات مباشرة أجنبية أكثر، وتساهم في خلق فرص علم أكثر، وتحقيق إيرادات و نمو إقتصادي أكبر".

وخلص القول فإنه^(٤٣):

في عالم اليوم أصبحت الصلة وثيقة بين التنمية الإقتصادية وبين التجارة الخارجية، فمعدل التنمية الإقتصادية يتوقف إلى حد بعيد على التجارة الخارجية، كما أن هيكل التجارة الخارجية ومعدل نمو الصادرات والواردات، تتوقف إلى حد بعيد أيضاً على التنمية الإقتصادية، والتنمية الإقتصادية تغير بالفعل التقسيم الدولي للعمل، كما أن التجارة الخارجية محاولة لضمان تحقيق أقصى نفع من الناتج القومي الإجمالي المتاح.

ويعكس تقسيم العمل الدولي صور التناقض الحاد بين البلدان الصناعية والبلدان المنتجة للمواد الأولية، كما أن تصدير رؤوس الأموال والتكامل الإقتصادي بين البلدان المتقدمة يؤثر على مجرى التصنيع في البلدان النامية أو يوقفه.

ومن المعلوم أن العلاقة متبادلة بين التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية وتأثير أحدهما على الأخرى في معدلات النمو، فضلاً عن دور التجارة الخارجية الأساسي في توجيه الإنتاج نحو زيادة حجم وجودة سلع التصدير، والحد من الواردات، والاستغلال الأمثل للطاقات وللموارد النقدية الأجنبية، وتطوير علاقات الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العربي والإقليمي والدولي.



٢/ج) النزعة الإستعمارية الداخلية والتنمية والبيئة^(٤٤):

النزعة الإستعمارية الداخلية Internal Colonization تعبير يقصد به تلك الهيمنة الإقتصادية على الشعوب والتحكم في مقدراتها تحت تأثير استعمار داخلي من قبل النخب الحاكمة لها وغالباً ما يكون ذلك تحت مظلة القول بإجراءات التنمية أو الضرورات التي تفرضها التنمية. إن محاولة التحكم في الأرض وغماء المستوطنات الداخلية يمنح النخب الحاكمة قدرةً على تنمية الريف والمدينة معاً واستثمارها في توليد ثروات، وكان لهذه السياسة أثر لا ينكر على البيئة. وقد اعتبر البعض ذلك أسلوباً للتنمية إلا أن هذه السياسات - في حقيقتها - تحقق هدفاً للنخب الحاكمة باستبعاد الدعوات للإصلاح الفعال لقوانين ملكية الأراضي والإبقاء على سيطرة هذه النخب عليها.

والإستعمار الداخلي قد يقصد به تحكم مركز مسيطر على الأطراف بحيث يستفيد المركز من الثروات والمقدرات بينما تحرم الأطراف من تنمية مواردها فتظل الأطراف في حالة تبعية للمركز. إن إجراءات الإستعمار الداخلي - هي كالجارجي - قد تسبب في التدمير أكثر من تحقيقها للتنمية وذلك باستخدامها لشعارات فضفاضة كالتطوير والتنمية وبناء الإنسان والتقدم والتحديث لتبرير نزعاتهم الإستعمارية وإجراءاتهم تجاه أفراد أو مناطق هادفةً بذلك إلى تفكيك القوى، وشرذمة الجموع، وهدر الطاقات، وتجريد القدرات. وقد ظهر ذلك في تدمير البيوت كي يحل محلها شوارع وسدود ومنشآت ضخمة، كما قلت مساحة الأرض الزراعية وجيرت لصالح المصانع والقرى السياحية الأمر الذي أثر على البيئة تأثيراً شديداً.

كما أثر ذلك على التنمية ورسخ مفهوم التبعية من الجنوب نحو الشمال.

إن الإستعمار الداخلي - كروية إستعمارية - يكاد يحمل نفس الصفات التي يتميز بها الإستعمار الجارجي سواء من حيث فكرة الاستيطان، وإمتداد السيطرة التوسعية للسلطة السياسية داخل الدولة، وطبيعة العلاقة بين من يملك مقاليد السلطة من جهة وبين الخاضع لأوامرها وقراراتها، كما أن السلطة تستخدم قوتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن الإستعمار الداخلي لا يمكن مؤسسات الدولة من ممارسة حقها الطبيعي في الحوار بل يتخذ قراراته لتصب في خانة المنافع والمصالح لطبقة انتقائيةٍ تنتفع بلا شك من وجود هذه النزعة الإستعمارية الداخلية.

وعادةً ما تأخذ المدينة الحيز الأكبر من اهتمام القوى السياسية، وتصبح الأطراف خاضعةً لسيطرة المدينة، إذ أن المدينة هي مركز حركة الأموال ومركز الخدمات. ونظراً لتركز الأعمال في المدينة تحدث هجرة من الريف إليها، كما تحدث هجرةً منها إلى الضواحي المتخامة لها من قبل الطبقات الإقتصادية العليا بغية البعد عن صخب المدينة واكتظاظها السكاني.

إن حركة النزوح إلى المدينة في الدول النامية بشكلٍ إطراديٍ متسارعٍ سيؤدي حسب التوقعات المستقبلية أن يصل سكان المدن إلى ثلثي سكان العالم، وثلاثة أرباع الأجيال الصاعدة في المدن أيضاً، وأن يزداد عدد سكان المدن بنسبة ١.٥ بليون نسمة خلال العشر سنوات القادمة.

وهناك من يرى أن المدن لن تستوعب هذا الإقبال الهائل إذ أن نموها لا يتواءم مع الزيادة السكانية المتوقعة، وأن الضواحي حول المدن سوف تستوعب جزءاً من السكان إلا أن جزءاً كبيراً لا يمكن استيعابه إلا عن طريق الامتداد إلى الريف إتساقاً مع الأوضاع البيئية وحرصاً على سلامة البيئة والصحة العامة، إذ أن المدينة لو استقبلت غالبية السكان لكان ذلك مدعاةً لانتشار الأمراض، وتفشي الأوبئة، وتلوث البيئة من كثرة تصاعد الأدخنة من عوادم السيارات، وتزايد الصناعات بها ومحاوله تقليل المساحات الخضراء للاستعاضة عنها بالمنشآت الخدمية أو السكنية.

والخلاصة أن الزيادة السكانية والكثافة العالية للإنتاج هما السبب الرئيسي في مشاكل البيئة.

إن مساوئ الكثافة المدينية هو ما نراه من زيادة في العمالة وفرص العمل إلا أن الفرص غير عادلة إذ أن الأجور لن تكافئ الجهد المبذول نظراً لكثرة الراغبين في الالتحاق بالعمل إذ أن الفقر الغالب على مناطق الريف، وعدم التفاف الدولة إلى الاهتمام بالريف كان دافعاً للتوجه الهائل نحو المدينة مما تسبب في زيادةٍ سكانيةٍ هائلة كان لها أثرها الواضح في التلوث والإهلاك والتدمير البيئي.

ومع مرور الوقت نشأت ثقافة تنظر للريف نظرةً دونيةً وتعتبره أحد الأدوات التي تستخدمها المدينة مما أوجد حالةً من عدم الثقة بين المواطن وحكومته، كما أن الكثافة السكانية الهائلة بالمدن قد أدت إلى انتشار العشوائيات ونشوء تكتلات سكانية فقيرة تزداد مشاعرها حنقاً وحنقاً يوماً بعد يوم

من جراء المفارقة الواضحة بينها وبين النخب التي تتمتع بثروات المدينة الأمر الذي يؤدي بالسلطة إلى القلق من التمرد المتوقع حدوثه في أي وقت.

إن هذا الإقبال على المدينة قد انعكس على حركة العمل بالضواحي والريف فقلت فيهما الأيدي العاملة مما أدى إلى زيادة نسبة الفقر والعوز عند كليهما.

إلا أن ذلك لم يخلق مدناً غنيةً، وريفاً وضواحي فقيرة، بل أن الفقر قد طال الاثنین معاً حيث أن فرص العمل بالمدينة ليست متاحةً للجميع، كما أن منافعها لا يستفيد بها الجميع، وقد ولد هذا التزاحم حالة من البطالة في المدن وانتشار الجريمة وإهدار الوقت وتعاطي المخدرات إلى ما هنالك من سلبيات.

إن إهمال الحكومات لقطاع الريف قد أدى إلى نشوء عوامل طردٍ أهمها الفقر الناجم عن عدم امتلاك للأراضي الزراعية والعمل فيها بأجورٍ ضعيفة، كما أن هناك زيادةً سكانيةً في الريف والضواحي أيضاً ناجمةً عن التناسل وبياعات كثيرة إذ أن ذلك أحد الموروثات الثقافية التي يتباهى بها أهل الريف.

إن الإجراءات التي اتخذتها بعض النخب الحاكمة في موضوع استعمار واستيطان الأراضي الزراعية تحت حجة أنها لا تستثمر بشكل جيد وأن الحكومات قادرةٌ على إدارتها بشكل أفضل، وقد تم هذا باستخدام القوة العسكرية القادرة على إخضاع المعارضين لهذه السياسة، وسوغت لذلك بأن ذلك يدخل ضمن نطاق العمل الوطني الثوري الذي يتطلب التضحية والتنازل عن كل شيء لصالح الدولة.

إن هذه الإجراءات قد أثرت على البيئة تأثيراً واضحاً فقد استدلت الدراسات التقليدية وتقنياتها بالمزارع الكبيرة التي يصدر إنتاجها أو يباع بيعاً إقتصادياً، وبمحنة الكفاءة في إدارة هذه المزارع فقد تم تمكين النخبة منها الأمر الذي عاد عليهم بمنافع ومصالح جمةٍ بينما لم يستفد الفقراء من ذلك إلا النذر اليسير.

إن العلاقة بين البيئة والزراعة تصطدم بإشكالية أن هناك تغييرات بيئية لا توضع في الحسبان، كما أن لكل أرضٍ زراعيةٍ عمراً، وأن المحاصيل الزراعية قد تجنى من الأرض الزراعية المتوفرة حالياً لفترة مستقبلية قادمة إلا أن هذا ليس الحل الأمثل وذلك نظراً لأن الزراعة تحتاج إلى طاقةٍ عاليةٍ قد

تضمحل أو قد تنقلص تبعاً للنظام البيئي العالمي ، كما أن التربة الزراعية سوف تفقد صلاحيتها مع الوقت ، كما أن الأراضي قد أصبحت تملكها نخبة معينة في الوقت الذي تتجه سياسات هذه الدول نحو تصنيع الضواحي مما سيعجل بإتلاف أو تبوير الأراضي الزراعية وتجييرها لصالح الإنتاج الصناعي.

وتكون النتيجة النهائية تدمير للبيئة في الريف.

إن السياسات المتحيزة للمدن قد أهملت الريف وأهملت تدعيم الزراعة فيه مما دفع بالمزارعين إلى استهلاك الأرض بأكثر من طاقاتها الحقيقية لتأمين قدر أكبر من الدخل مما تسبب في تدميرها وإخراجها لمحاصيل أقل جودة.



وتعليقاً على ما أورده أو تلخيصاً له يقول الدكتور سنو^(٤٥):

" مما تقدم نستنتج أنه حتى نفهم العلاقة القائمة ما بين البيئة والتنمية ، يجب أن نفهم تلك العلاقة القائمة ما بين المدينة والضواحي ، وحتى نستطيع فهم العلاقتين معاً ، فنحن نحتاج إلى مفهوم جامع يستدخل مصالح النخب الحاكمة واستغلالها للسلطة في دول الجنوب. ونستنتج أيضاً أن المفهوم هذا يمكن أن نجده فيما يحتويه مصطلح الإستعمار الداخلي. ولقد جرت المناقشة والتحليل حول:

- ١- الإستعمار الداخلي يوازي في كل الأمور المهمة الإستعمار الخارجي.
- ٢- تماماً كما كانت البلدة والمدينة هما الأدوات الرئيسية للاستعمار ، فإن الإستعمار الداخلي قد أوجد بناءً على العلاقة القائمة ما بين التنمية وحركة المدينة والتمدن.
- ٣- إن المرحلة التي وصلها الإستعمار الداخلي تفسر الطبيعة المميزة لسياسات البيئة في دول الجنوب.

وبما أن تحرير الضواحي من التسلط المدني لا يبدو أنه احتمال عملي ، فالمسألة المطروحة أمام السياسات هي إيجاد الطرق التي من خلالها يتم تدارك الظروف البيئية المتدهورة ، نتيجة إجراءات مدينة الريف والضواحي وإيجاد الحلول لها".

السؤال الثالث :

ماذا نعني بالعبارة التالية (إنه من أجل نجاح إستراتيجية التصنيع لا بد من توفر مستلزمات لذلك)

تمهيد^(٤٦) :

إن ضعف التصنيع هو من الملامح الواضحة التي تتميز بها الدول العربية غير المنتجة للنفط. إن الصناعات الأساسية في الدول العربية تتكون في غالبيتها من المنتجات الصناعية الخفيفة (صناعات نسيجية ، أحذية ، صناعات غذائية ، الإنتاج الحرفي اليدوي).

إن التصنيع في هذه الدول يعاني من عدم التكامل بين قطاعات الإنتاج الأساسية ومن الازدواجية حيث أن قسماً فقط من السكان مندمجٌ في قطاع الإقتصاد الحديث المرتبط بالرأسمال والسوق الخارجية والتي تقدم لها الآلات والخبراء التقنيين. في حين أن القسم الآخر من الصناعة المعد للاستهلاك المحلي فهو يعاني من التخلف على صعيد التجهيزات والتدريب ونقص في رؤوس الأموال ومزاحمة البضائع الأجنبية.

كذلك فإن الدول العربية غير المنتجة للنفط تتميز بشح الموارد المالية وبالتالي بضعف توظيفاتها أو استثماراتها ، حيث تغادر رؤوس الأموال الهائلة أكثرية الأقطار العربية ، كي تذهب لتوظف في إقتصاديات الدول المتقدمة.

كذلك من السمات الأساسية للدول العربية غير المنتجة للنفط هو تضخم قطاع الخدمات ناتج عن الخلل الناتج في قطاعي الزراعة والصناعة وبتأثير من الخارج وإن نسبة الدخل القومي التي تحصل عليها فعاليات القطاع الثالث هي مرتفعة في غالبية الدول العربية والسبب في ذلك هو أن الموظفين العاملين في قطاع الخدمات ينالون مرتباتٍ تقارب المرتبات التي تدفعها حكومة بلدٍ متقدم. وهذا الأجر يعتبر دخلاً مرتفعاً بالموازنة مع الموارد التافهة لدى السواد الأعظم من السكان.



وعليه يمكن القول أنه ^(٤٧) :

تلعب الصناعة دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية إذ أنها تعمل على زيادة الدخل القومي بناءً على زيادة في الدخل الصناعي ، كما أنها توفر فرص عملٍ كثيرةٍ سواء للعمال الماهرة أو غير الماهرة ، كما أنها تعمل على تنوع الصادرات بدلاً من اقتصرها على نوع أو نوعين .

كما أن الصناعة تعتبر محركاً لقطاعاتٍ اقتصاديةٍ أخرى كما أن التنمية الصناعية تؤدي في النهاية إلى زيادة إنتاجية العمل .

ولذا فلا بد من وضع خطةٍ إستراتيجيةٍ صناعيةٍ تنهض بالبلدان النامية سواء كان هدفها إحلال الصناعات المحلية محل الواردات أو التصنيع من أجل التصدير .

ولكي تنجح الإستراتيجية الصناعية فلا بد من **مستلزمات ومقومات هي :**

١ - إقتناع تام لدى الدولة بضرورة الصناعة وإعطائها الأولوية المطلقة والتوجه العام لدى الجميع نحو ذلك ، وإستيعاب فكرة أن الصناعة هي المحور الذي تدور حوله جميع القطاعات الأخرى ، والترويج الإعلامي لثقافة التصنيع .

٢ - خفض التكلفة باستخدام جميع الموارد الطبيعية ، والبحث والتنقيب المستمر عن موارد أخرى في البحار أو في باطن الأرض أو الجبال ، فكلما زادت الموارد الطبيعية كلما أمكن زيادة التصنيع الموجه لأجل التصدير ، وبالتالي توفير العملات الأجنبية الصعبة التي تقلل بالتالي من الإعتتماد على المساعدات والقروض ، كما أن هذه الصناعات تكون بديلاً لمثيلاتها من الواردات .

٣ - وفي ذات السياق يتم الإستعانة بالعمالة الرخيصة .

٤ - الإستعانة برأس المال الأجنبي نظراً لقصور الموارد المحلية ، والدفع بالقطاع الخاص للمشاركة مع رأس المال الأجنبي الأمر الذي يزيد من أرباح القطاع الخاص ويمكن بالتالي من إقامة صناعاتٍ متوسطة تغذي الصناعات الكبيرة في مرحلةٍ لاحقة .

٥ - وجوب إستخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل منتجٍ صناعيٍ عالي المستوى يمكن به منافسة السلع المناظرة في الأسواق العالمية سواء من حيث الجودة أو الذوق الاستهلاكي .

٦ - فتح الأبواب لتسهيل انسياب التجارة الخارجية في الدول النامية .

٧- تحديد الأولويات من حيث الأهمية لقطاعات الصناعات ، ويختلف ذلك من دولة لأخرى حسب إحتياجاتها فهناك صناعات هيكلية وهي التي تعنى بالخدمات ، وصناعات إستراتيجية تتعلق بالموارد والثروات المعدنية ، وصناعات رأسمالية تنهض بالدول اقتصادياً ، وصناعات إستهلاكية تلعب دورها الإنمائي .

٨- ربط إستراتيجية التصنيع بالإستراتيجية الإقتصادية الشاملة.

٩- العمل على إيجاد الترابط والتنسيق بين قطاع الصناعة والقطاعات الإقتصادية الأخرى على مستوى القطر الواحد ثم على مستوى الأقطار النامية جميعاً في مرحلة لاحقة ، وذلك يستدعي توفير قاعدة بيانات عن جميع هذه القطاعات بما في ذلك المعلومات عن العناصر والموارد الإنتاجية المتاحة وبالمخصوص الموارد البشرية والكفاءات العلمية الحالية والمستقبلية ، وحجم البطالة وحقيقة المهارات المتوفرة عند العاطلين ، ومدى توافق هذه الموارد مع المطلوب في قطاع الصناعة.

١٠- ضرورة الإهتمام الشديد بالبحث العلمي والتطوير في مجال الصناعة والتقليل ما أمكن من استيراد قوالب بحثية من الدول المتقدمة صناعياً.

١١- تنويع قاعدة الصناعة ، فإنه مما يؤخذ على الصناعة في الدول النامية هو تمحورها حول صناعات تستهلك جل طاقاتها كالصناعات البتر وكيماوية والأسمدة.

١٢- تضخيم المنشآت الصناعية للاستفادة من الوفورات التي يحققها الحجم الكبير ، ولتستطيع المنافسة في الأسواق العالمية.

١٣- عمل دراسات الجدوى ، وتحديثها باستمرار وفقاً للمتغيرات في سوق الصناعة ، والإهتمام بالتسويق الصناعي.

١٤- توطين المصانع وفقاً للمنظور الإقتصادي.

١٥- رفع مدلولات الإنتاج ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية ، وحسن اختيار الكفاءات العمالية بالعدد المطلوب دون مبالغة.

١٦- عمل برامج إحلال وتطوير للآلات والمعدات.

١٧ - الإهتمام بالتعليم، والقضاء على الأمية، وتدعيم التعليم الفني والتدريب المهني والإهتمام بالمتفوقين والمبدعين في مجالات الدراسات المتعلقة بالصناعة، وتوفير مناخ البحث العلمي مادياً ومعنوياً، ومحاولة استقطاب المهاجرين منهم. إن ذلك يمكن الدول النامية من الإعتماد على الذات مستقبلاً.

١٨ - وقبل ذلك التخطيط الصناعي من حيث تأمين التجهيزات الأساسية لنمو الصناعة من كهرباء، مواد خام، الاتصالات الهاتفية، واللاسلكية، حماية الصناعة الوطنية من المزاخمة الأجنبية، تقديم القروض طويلة الأجل وبنسب فائدة مخفضة لأصحاب المصانع.

إنه ومن أجل تنمية صناعية سليمة ناجحة فإن ثلاثة عناصر يجب أن تتوفر هي^(٤٨):

أولاً: التنمية الصناعية عملية مستمرة تستهدف زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي وخاصة الصناعات التحويلية في الإقتصاد القومي، ويتم ذلك على أساس واقعي من دراسة مقومات الصناعة المتاحة والممكنة في البلد النامي، كمثل المواد الخام والمهارات الفنية والإدارية والتنظيمية والقوى المحركة والسوق المحلي والخارجي والتمويل... الخ، وهذا بالإضافة إلى ضرورة تهيئة وخلق المناخ الصناعي المناسب وما قد يستلزمه ذلك من ضرورة هز وتطوير الجهاز المالي والمصرفي وسياسات التعليم والتدريب وتوفير الحد الأدنى من الإستثمارات الأساسية **infrastructures** والقدر اللازم من الحماية الجمركية للصناعات المحلية الناشئة. كل ذلك لا بد من دراسته وتطويره دائماً وباستمرار مع دوام واستمرار عملية التصنيع ذاتها وربما يتناسب والشوط الذي قطعه الإقتصاد القومي في طريق النمو.

ثانياً: نمط أو إستراتيجية واضحة ومحددة لعملية التصنيع ترسم الأهداف العامة والخطوط العريضة لجوانب وقضايا التصنيع المختلفة مثل معايير الاختبار، وتقييم المشروعات الصناعية، والأساليب الفنية للإنتاج، وذلك بما يحقق تكامل وتناسق عملية التصنيع من ناحية، وتقصير عمر التنمية الصناعية وتوفير القاعدة الصناعية اللازمة لإحداث التغييرات البنائية المطلوبة في القطاع الصناعي والإقتصاد اليومي. ذلك أن التنمية الصناعية وهي تستهدف تغيير صورة الإقتصاد القومي سوف تتعرض لضغوط وصعوبات عديدة ناجمة عن أوضاع وظروف التخلف ذاتها من ناحية وعن مسؤوليات التصنيع في بناء القاعدة الصناعية وتطور التكنولوجيا المستخدمة من ناحية أخرى. الأمر

الذي يستلزم ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين المشروعات الصناعية وفقاً لعلاقات التشابك الصناعي والإعتماد والتأثير المتبادل بين مختلف جوانب القطاعات والأنشطة الإنتاجية. وبعبارة أخرى سوف تساعد إستراتيجية التصنيع الأكثر ملائمة على تخفيف حدة وحجم هذه الصعوبات والمشاكل التي تصادف عمليات التصنيع من ناحية، كما أنها ستوضح بجلاءً آثار عملية التصنيع على مختلف المتغيرات الإقتصادية بالشكل الذي يساعد بدوره على تحديد الأهداف القومية للتنمية والتصنيع والعمل على تحقيق الاتساق بين هذه الأهداف بما يتفق والطبيعة التكاملية لهما.

وقد تزايد الاقتناع بأهمية وضوح وتحديد إستراتيجية التنمية الصناعية ما انفرجت عنه تجارب النمو والتصنيع في الدول المتقدمة من اختلاف الأنماط أو الاستراتيجيات التي تحققت من خلالها عملية التنمية الصناعية وكذلك العمر التاريخي لها. فبالرغم من التنمية الصناعية لم تتحقق في جميع الدول الصناعية المتقدمة بطريقة أو أسلوب واحد إلا أنها جميعاً لا تخرج في النهاية عن أحد أسلوبين، الأول وهو الأسلوب أو النمط الرأسمالي للتنمية التلقائية وما يمكن أن نطلق عليه بإستراتيجية التصنيع الخفيف والثاني وهو النمط الاشتراكي للتنمية المخططة وما يطلق عليه بإستراتيجية التصنيع الثقيل ذلك أنه وإن كانت مظاهر التغير والاختلاف بين الأسلوبين أو النمطين تغلب على مظاهر التماثل والتشابه فإن مظاهر التشابه والتماثل تغلب على مظاهر التغير والاختلاف فيما بين مجموعة الدول التي تنطوي تحت كل من الأسلوبين أو النمطين. بالإضافة إلى اختلاف الظروف التاريخية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية وكذلك إطار العلاقات الإقتصادية الدولية الذي أحاط بها بكل منهما. كل ذلك يختلف ويتغير جذرياً وظروف الدول النامية الآن. ومن هنا كان السؤال المطروح هل يمكن الدول النامية أن تتبنى أحد هذين الأسلوبين؟ وإذا كان اختلاف الأوضاع التي تحيط بالتنمية الصناعية في الدول النامية اليوم قد جعلت الإجابة بالنفي، فهل هناك إستراتيجية أخرى للتصنيع أكثر ملائمة وظروف الدول النامية؟ ما هي الملامح الرئيسية لهذه الإستراتيجية الملائمة؟ كل هذه الأسئلة تطرح نفسها ويالحاح على كتاب وخبراء التنمية الصناعية والمهتمين بالتصنيع في الدول النامية.

وسوف تظل التنمية الصناعية متعثرة في دول العالم الثالث كما تشهد بذلك كتابات الأمم المتحدة، ما لم يتم التوصل إلى إجابات محددة سليمة لكل هذه الاستفسارات والتساؤلات.

ثالثاً: ضرورة أن ترتبط إستراتيجية التصنيع بالإستراتيجية العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول النامية بالشكل الذي يساعد على تأكيد الطبيعة التكاملية لعملية التنمية ذاتها. إن التنمية الصناعية لا تتم من فراغ ولا تستهدف لذاتها، لكنها أحد عناصر عملية التنمية في الدول النامية اليوم ومن ثم فإن الظروف والضغوط التي تتعرض لها عملية التنمية لا تلبث أن تنعكس بكل أبعادها على طبيعة ومسار عملية التصنيع. وعليه فإن الإستراتيجية العامة للتنمية المستوحاة في الدول النامية سواء كانت النمو المتوازن، أو النمو غير المتوازن لا شك تاركه بصماتها على حجم واتجاهات التنمية الصناعية الأمر الذي يجعل من الضروري البحث عن إستراتيجية تصنيع ملائمة لظروف وضغوط عملية التنمية في الدول النامية وإستراتيجيتها العامة.

ذلك أنه إذا كان القول عندنا أن التنمية الصناعية لا يمكن تحقيقها وبنجاح في غياب الإستراتيجية الواضحة والمحددة لها والتي توضح الإطار العام والخطوط والأهداف العريضة للنمو الصناعي، إلا أن ذلك في حد ذاته لا يعني ضماناً حقيقياً لنجاح عملية التصنيع الذي يستلزم بالإضافة إلى ذلك ضرورة التنسيق والتكامل بين إستراتيجية التصنيع والإستراتيجية العامة للتنمية وإلى توضيح الإطار العام والأهداف العريضة لعملية التنمية ذاتها من ناحية، وتقديم الأساس العملي لعملية التكامل والتنسيق بين خطط وبرامج التصنيع والتنمية في ناحية أخرى. وما لم يتحقق ذلك تصبح عملية التصنيع عملية رصٍ أو حشدٍ لمجموعةٍ من الإستثمارات الصناعية التي قد تفتقد فيما بينها، أو فيما بينها وبين الإستثمارات في القطاعات الأخرى المتضمنة في الخطة القومية إلى مقومات للتكامل والتنسيق والترابط، الأمر الذي يهدد عمليات التنمية الصناعية بل وعملية التنمية الإقتصادية نفسها بالتعثر والاختناق ثم التخبط وأخيراً التوقف والفشل.



إن بعضاً من المبادئ يجب أن تتحرك من خلالها أية إستراتيجية ناجحة للتقدم والتنمية الصناعية لأي بلد من البلدان النامية وهي^(٤٩):

أولاً: لا بد أن تكون إستراتيجية التصنيع متطابقة مع إستراتيجية التقدم الإقتصادي والاجتماعي للدولة وأن يتم بلورتها في ضوء الواقع الإقتصادي لوحدات الإنتاج الصناعية القائمة

من حيث درجة تطورها، والمشاكل الخاصة والملحة التي تواجه المجتمع ككل والمجتمع الصناعي بصورة خاصة، وعلى ذلك فإن إستراتيجية التصنيع يجب أن تنبع من الواقع المحدد للبلد المعين.

ثانياً: عند وضع الإستراتيجية لا بد من وجود هدف رئيسي يعكس جوهر عملية التقدم الصناعي مثل إقامة وبناء هيكلٍ صناعيٍّ متطورٍ ومتنوعٍ ومستقلٍ، ووجود هذا الهدف هام للغاية إذ يمثل في جوهره حجر الزاوية التي يرتكز عليها عند تحديد سياسات التصنيع والأهداف الخاصة بنمو فروع القطاع الصناعي.

ثالثاً: في الدول النامية تسعى إستراتيجيات التنمية الإقتصادية والإجتماعية بصورة عامة إلى إحداث تغيير هيكلي في الإقتصاد القومي لكسر الجمود الذي يسوده نتيجة لاعتماد معظم الدول على قطاع أوليٍ وحيدٍ لإنتاج المواد الأولية والمواد الخام من قطاع الزراعة أو التعدين أو استخراج البترول، وعلى ذلك فإن إستراتيجية التصنيع في هذه الأحوال لا بد أن تبنى على أساس تنمية المجتمع الصناعي ليصبح قادراً على التحرك الذاتي لدفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وإذا ما تم هذا فإن إستراتيجية التصنيع تصبح المحور الرئيسي لإستراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولا يجب أن يفهم في هذه الحالة أنه سيتم إهمال القطاعات الأخرى بل سيتم الإهتمام بها بشكلٍ يسمح لها بخدمة القطاع القائد في التنمية ألا وهو قطاع الصناعة.

رابعاً: إن التعبير السليم للإستراتيجية الصناعية الموضوعية يعتمد إلى حد كبير على الاختيار الموفق لنمط النمو الصناعي الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية وكذلك على مجموعة السياسات والإجراءات المطلوب اتخاذها للوصول إلى هذه الأهداف، ولهذا فإن معظم الدول النامية قد لجأت إلى أسلوب التخطيط الصناعي لضمان الوصول إلى هذه الأهداف ذلك لأن الأسلوب التخطيطي بطبيعته يأخذ في اعتباره العناصر والجوانب اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الموضوعية ويراعي بالضرورة أوضاع القطاعات الأخرى (غير الصناعة) العاملة في الإقتصاد القومي.

خامساً: إن إستراتيجية التنمية بصفة عامة لا بد أن تتصف بطول المدى الزمني (عشرين عاماً مثلاً) ومن ثم يتم بلورة إستراتيجية التصنيع لتغطي نفس هذه الفترة من السنوات وذلك على التوازي مع استراتيجيات التنمية للقطاعات الأخرى في الإقتصاد القومي وهذا يحقق الضمان

لاستمرار النمو وتلافي الإختناقات التي يمكن أن تحدث في قطاع الصناعة نتيجة لقصور التنمية في القطاعات الأخرى.

ويضاف إلى ذلك^(٥٠) " أن أية إستراتيجيات للنمو والتقدم الصناعي يتوقف نجاحها بشكل مباشر على تحمس أفراد المجتمع للأهداف التي تنطوي عليها هذه الإستراتيجية وعلى هذا فإن أهداف الإستراتيجية لا بد أن تصاغ بصورة تمكن من التفاف أكبر عدد من الأفراد والطبقات الإجتماعية لتنفرد هذه الإستراتيجية ولن يتأتى هذا إلا بإبراز المصلح المباشرة التي يمكن أن يجنيها هؤلاء الأفراد وهذه الجماعات والطبقات عند تحقيق أهداف إستراتيجية".



ومما سبق نجد أن إستراتيجية التصنيع تهدف إلى التنمية والرعاية الإجتماعية، وتوزيع الدخل بمعنى تقليل الفوارق بين الطبقات مع التركيز على رفع مستوى الفقراء والمعلمين، وضرورة التعاون أو التكامل بين الدول النامية في ظل وجود عالم متقدم يغشى الأسواق النامية بمنتجاته، وكذلك في ظل تراكم رؤوس الأموال سواء بهذه الدول المتقدمة أو الدول النامية ذات الإنتاج النفطي. وإضافة إلى هذه الأهداف فإن هدفاً رئيسياً لإستراتيجية التصنيع وهو ما يتعلق بدور الحكومات فقد بات التصنيع هدفاً لكل دولة تسعى إلى التنمية الإقتصادية واللاحق بركب الدول المتقدمة.

السؤال الرابع:

ما هو مستقبل البلدان النامية في الإقتصاد العالمي؟

معالم المستقبل تبدو مبهمهً وغامضةً حتى الآن وإن كان الفكر الأغلب أن الدول النامية في طريقها إلى الذوبان في ظل العولة الإقتصادية الجديدة.

إن هذا الذوبان أو ما يخلو للبعض تسميته بالاندماج في الإقتصاد العالمي سيحقق للدول النامية بعضاً من المكاسب إلا أنه سيزيد من حجم التبعية.

وفي الوقت نفسه إذا رغبت الدول النامية في الإعتماد على الذات والنأي بنفسها عن الاندماج في هذا النظام الإقتصادي العالمي فإنها ستدمر نفسها نتيجة للتحديات البيئية القادمة في قابل السنين.

لو عدنا إلى تقرير "الاستقرار المالي العالمي" الصادر في إبريل من هذا العام ٢٠٠٩ عن صندوق النقد الدولي فإننا نراه يشير إلى التقدم الذي أحرزته الدول النامية من خلال تبنيتها لسياسة الاندماج في الإقتصاد العالمي إذ ارتفع مجموع التبادل التجاري ليتراوح بين ٥٠ - ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي كما يتراوح مجموع رأس المال الأجنبي بين ١٠٠ - ٢٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية، وإن رفع الحواجز التي كانت مفروضةً على حركة التجارة والتدفقات المالية قد أدى بدوره إلى تحسن جودة المؤسسات والإدارة الإقتصادية بهذه الدول.

ونظراً لما تذكره التقارير البيئية من توقع وجود خطرٍ داهمٍ في المناخ العالمي نتيجة الاحتباس الحراري فإن أول من سيصاب به الدول النامية نظراً لعدم قدرتها على التكيف مع المتغيرات، ونظراً لطبيعتها الجغرافية وإعتمادها على الزراعة التي قد تدمر نهائياً، وغالباً ما سيكون لهذه المتغيرات المناخية أثرها الداهم على الصحة وعلى الحياة، وربما تسببت في حدوث كوارث طبيعية كالفيضانات.

وقد أشارت تقارير سابقةً إلى أنه نظراً لهذا التغير الحاد في المناخ والمتوقع مع نهايات هذا القرن فإن الدول النامية والفقيرة معرضةٌ لخسائر هائلةٍ تصل إلى ٣٠٪ من اقتصادياتها الأمر الذي يدفع إلى الهجرة منها.

على الجانب الآخر تشير تقارير سابقة (الأونكتاد ٢٠٠٧) إلى ضرورة الإسراع نحو التكامل الإقليمي مع البلدان الواقعة في محيطها الجغرافي وذات مستوى تنموي مماثل بدلاً من اتفاقيات التبادل الحر مع دول الشمال الغنية إذ أن ذلك سوف يحقق تكاملاً اقتصادياً حقيقياً.

إن خطورة التبادل ضمن إطار منظمة التجارة العالمية أنه رغم المكاسب المؤقتة مثل الوصول إلى الأسواق وتزايد الاستثمار الأجنبي إلا أن الدولة تفقد سيطرتها في فرض الرسوم الجمركية على السلع الواردة الأمر الذي يضر بالصناعات المحلية في الصميم.

إن التعاون الإقليمي سيكون دافعاً لسياسة مرنة في مجال صرف عملاتها، وإقامة سوق مشتركة، وفرض رسوم على تدفق الأموال، والتدخل في سوق العملات الأجنبية.

وفي إطار مزايا تحرير التجارة بالنسبة للبلدان النامية وما تحققه لها من مكاسب في المستقبل المتوسط والطويل الأمد يتحدث أحد الباحثين فيقول^(٥١):

"إن تحرير التجارة تجعل الشركات المحلية مكشوفة أمام أفضل الممارسات الخاصة بالشركات الأجنبية، وأمام الشريحة المتميزة من المستهلكين مما يشجع على تحقيق مزيد من الكفاءات، كما إن تحرير التجارة تهيئ للشركات فرص الحصول على المدخلات الرأسمالية المحسنة والحديثة مثل المعدات والآلات وما في سواها، والتي تزيد من الإنتاج والإنتاجية بالإضافة إلى أن تحرير التجارة تعمل وتشجع على إعادة توزيع عناصر الإنتاج وتوجيهها نحو القطاعات الأوفر إنتاجية، بالإضافة إلى ذلك تساهم في تحقيق التحول المستمر لبعض أنشطة الصناعات التحويلية والخدمات من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية مما وفر ذلك للنمو فرصاً جديدة.

وفي هذا المجال يمكن القول إن تحرير التجارة تعني دفع التكامل العالمي خاصة فيما بين الدول النامية وذلك لأن تحرير التجارة من الأهمية لتلك البلدان للأسباب الآتية:

- أن تحرير التجارة كثيراً ما تكون الوسيلة الأولى لتحقيق منافع الاقتصاد العالمي الجديد، فالدول تكسب عندما تصل صادراتها إلى الأسواق الدولية، وبالتالي حصولها على التكنولوجيا الحديثة، وأيضا من خلال المنافسة الدولية تعمل على تحسين تخصيص مواردها.

- أن تحرير التجارة يتيح بصورة مستمرة نقل مقار أنشطة التصنيع من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية، وهذا يحقق فرصةً رحيبةً لتوسيع التجارة في السلع والخدمات.

- أن تحرير التجارة يمكن التضافر مع عنصر آخر من عناصر النظام الإقتصادي العالمي الجديد، وهو انتشار شبكات الإنتاج الدولية والعالمية من خلال فصل عمليات المتسلسلة التي درجت العادة على تنظيمها ووضعها في موقع واحد.

- إن هذه الدينامية سوف تسفر إلى زيادة التشتت الجغرافي للإنتاج، وبالتالي زيادة التجارة في ما بين المدن والبلدان والأقاليم، لذا فإن تحرير التجارة سيكون له الأثر الفعال في الربط وبشكل متزايد بين مصائر المواقع الإنتاجية القديمة والجديدة.

- أن تحرير التجارة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الجديدة يعني الحفاظ على المكاسب التي تحققت في الماضي وتتحقق من خلال تحرير التجارة المتعددة الأطراف، كما إنها الجهة الوحيدة التي من خلالها سوف تستمر المؤسسات الدولية في تقديم الدعم والمساعدة للدول التي تتبع من السياسات ما يحرر تجارتها".



ولكن من المهم القول انه رغم هذه الرؤية التفاؤلية للمستقبل في الدول النامية إلا أن الدول النامية لا بد لها أن تتعاون وتتكامل في مواجهة عولمة الإقتصاد فتحرير التجارة وحده لا يكفي ولكن لا بد أن يرافق ذلك إصلاحات وإجراءات تعزز إمكانات النمو وبناء الأسس الصناعية وتعزيزها والارتقاء بها وتحسين مرافق النقل وحشد الجهود في مجالات الطاقة والمياه والبيئة والبحوث العلمية.

السؤال الخامس:

ماذا يعني أن التنمية غير متحيزة لعرقٍ أو لون (والتي يطلق عليها عبارة تمييز التنمية بمعنى الألوان)

هذه المقولة هي تكريس لما ورد بالمادة (٦) من إعلان الحق في التنمية رقم ٤١ / ١٢٨ بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٦ والذي نص على^(٥٢):

" ينبغي لجميع الدول أن تتعاون بغية تعزيز وتشجيع وتدعيم الاحترام والمراعاة العالمين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين" ويمكن القول أن^(٥٣):

[التنمية من الناحية النظرية عملية يقصد بها جميع البشر وأن هذا الحق مكفول لجميع الأجناس البشرية فهي لا تنظر إلى الإنسان إلا من حيث كونه إنساناً لا تنظر إلى لونه أو جنسه أو عرقه أو دينه أو تراثه أو ثقافته.

هذا من الناحية النظرية، ولكن لو أردنا أن نتمحص الأمر بعينٍ محايدةٍ ترصد ما يجري في الساحة العالمية فإننا يمكن أن نلاحظ بما لا تخطفه العين تلك العلاقة القائمة بين التنمية والعرق حيث تشكل التنمية على أسسٍ عرقيةٍ بحيث تولي أهميتها لمناطق من العالم على حساب مناطق أخرى متأثرة تأثيراً غير معلنٍ بالعرق أو اللون مما يصنع التفاوت بين الإنجازات المادية في منطقة وأخرى.

إن العرق والتنمية قلما يذكران في دراسات التنمية رغم أن مسألة العرق والتحيز اللوني والعرقى تدخلان بشكلٍ أساسيٍّ في ضروب التنمية ومشاريعها. ورغم أن ذلك أمر معروفٌ ومشهود إلا أن الجميع يضرب صفحاً عن الحديث فيه. وظل الأمر كذلك إلى أن كانت هناك محاولة على استحياء عام ٢٠٠١ حيث تم ولوج هذا الموضوع ولكن دون تعمق في الربط الوثيق بين التنمية والعرق وذلك في المؤتمر العالمي لمكافحة العرقية والعنصرية والذي عقد في دوربن Durban بجنوب أفريقيا.

ومن الواضح أنه لا أحد يود أن يطرق الموضوع طرقةً مباشرةً حتى أن كلمة العرق تكاد تكون محتفيةً عن المصطلحات المثارة في موضوع التنمية، ويكاد البعض يخفي بها تحت قناع كلمة الثقافة، ويحاول القائمون على التنمية تجاهلها والسكوت عنها وهو ما يؤكد وجودها، إلا أن المجال الواسع للتنمية وتشعباتها ومواضيعها المعقدة ساعدت على صعوبة استكشاف هذا المعنى وهو العرقية.

إن التربية الثقافية المخترنة في فكر الدول النامية قد ولدت موافقةً على ما يجري من تمييز للقادمين من الدول الصناعية الكبرى وصار ينظر إليهم نظرة الأدنى تجاه الأعلى والمتخلف تجاه المتقدم، وهو ما جعل الأبواب مشرعةً أمام هؤلاء من حيث تميز وظائفهم وصلاحياتهم وحقوقهم المادية والمعنوية حتى بات رعايا الدول المتقدمة يؤمنون بهذه الثقافة وأن من حقهم الطبيعي أن يكونوا في المرتبة الأعلى حتى وهم داخل هذه الدول الفقيرة. إن الأسوأ من ذلك أن هؤلاء باتوا هم الذين يشخصون الداء ويصفون الدواء، بل ويكتبون الدراسات الخاصة بأوضاع الدول النامية بلغاتهم الأجنبية ومن خلال منظورهم الثقافي كما لو كانوا نائين عن هذه الشعوب الفقيرة، ومن هنا فإن من الطبيعي أن تسيطر هذه الأفكار وتهيمن هذه الحضارة على الدول الفقيرة بل وأن تستلب منها - مع الوقت - ثقافتها وموروثاتها.

لقد بات هذا التوجه امتداداً للإستعمار، فالذي يحدث هو إستعمارٌ عرقيٌّ قائمٌ على مبدأ اللون والعرق، وينشأ التفاصل بين الناس بناءً على ذلك.

ولفهم أهمية العرق في سياسات التنمية لا بد من أن نتعرف على العناصر المكونة لها، فبينما تظهر التنمية شكلاً نافعاً لصالح الدول النامية فإنها تبطن مصالح إيجابية للدول الكبرى، فهي عملية إخضاعٍ ضمنيةٍ للدول النامية في الوقت الذي يجب أن تكون التنمية لخير الإنسانية دون أية أغراض برجماتية.

إن الأيدلوجيات الراغبة في التسلط والتحكم تقدم دائماً إدعاءاتٍ وإيجابياتٍ وتوجهاتٍ لمن يعارضها من الدول النامية.

وقد بدأت أهمية التنمية تنحسر نوعاً ما وينظر إليه بأسلوبٍ أكثر تحديداً وذلك بسبب نشاط الأحزاب والجهات المعارضة في الدول النامية وفضحها لبعض الممارسات التي تتم من خلال كلمة التنمية وتحديدها لرموزها والقائمين عليها، وقد بات الوعي الجمعي العالمي أكثر إدراكاً بأن التنمية مشروعٌ رأسماليٌّ حزبي، وقد باتت الخطورة جليةً من الحركات المناهضة للعولة وحركات الأصولية الإسلامية التي قد تأخذ على عاتقها ضرب المصالح الإقتصادية والتنموية.

إن التنمية بمفهومها المتجرد والمستقل - بعيداً عن الأغراض البرجماتية للدول الكبرى - يمكن أن تقدم للإنسانية الخير الكثير من إزالة الفقر، وتقديم المعونات والمساعدات، وتضييق الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة، كما أنها قابلةٌ للوضع تحت مشرحة المحاسبة والمساءلة لمشروع ينادي

بالتطور والتقدم، إلا أن المشروع الرأسمالي الغربي قد اتخذ من المساعدات والمنح ووكالات التنمية والمعونات المالية ستاراً لتحقيق سيطرةٍ وهيمنةٍ على هذه الدول.

أما السياسات العرقية فقد ظهرت من خلال ثلاثة نماذج أساسية في التعاطي مع العرق: **النموذج الأول:** موقفٌ متحفظٌ في ترميط الأعراق مسبقاً ووضعهم ضمن فئاتٍ محددةٍ متعارفٍ عليها عند أهل هذا العرق وعند من يختلفون عنهم. وتتخذ قرارات المسؤولين المحليين والإقليميين بناءً عليها، وهي قرارات ذات أهميةٍ كبرى في مسار عملية التنمية.

النموذج الثاني: موقفٌ ليبراليٌ يتجاهل العرقية والعنصرية، وإن كان موقفاً فردياً يتمنى مواجهة الفوضى القائمة على أسسٍ عرقيةٍ في العلاقات.

أما النموذج الثالث: فهو يؤكد وجود التمييز بناءً على العرق والعنصر، ويحاول الخروج بها إلى دائرة أعلى بحيث يتصور أنه يمكن التكافؤ بين الضدين.

وتوضح هذه النماذج الثلاثة مدى ما لمعنى العرق من مدلولاتٍ حيوية، وأن هناك تمايزاً بين هذه النماذج وإن كانت تبدو متمازجةً فيما بينها، كما تبين أثر العرق في التنمية، وأن المفاهيم العرقية لا تنفصم عن السياسة والمصالح السياسية.

ورغم وجود التنمية كمشروعٍ إلا أن هناك ما يطلق عليه مفهوم المشروع العرقي الذي ينحاز لطائفةٍ عرقيةٍ ما سواء كانت طائفةً ضعيفةً مهمشةً أو طائفةً عليا مما يساعدها في مزيدٍ من بسط السيطرة.

ومن هنا نرى أثر العرق في التنمية فرغم ما تدعيه التنمية من حيادٍ وأنها فوق العرق واللون فإن مفهوم المشروع العرقي بات واضحاً لا يمكن إخفاؤه بسهولة، ومن هنا فإن البعض يرى أنه نتيجة لعدم وضوح بعض مشاريع التنمية في أهدافها فإن التنمية ككلٍ تؤدي إلى تشكيل العرقية وترسيخها والتشجيع عليها.

لقد بات هناك تحدٍ كبير يفرض نفسه وهو أن إطروحات التنمية وآفاقها وما يعقد لها من مؤتمراتٍ ومحاضراتٍ وممارساتٍ يجب أن تضع النقط فوق الحروف وأن تتحدث بوضوحٍ عن مسألة العرقية في مكاشفةٍ ومصارحةٍ، إذ أن العرقية قد نسفت النظرة الإنسانية التي تتمحور حولها قضية التنمية، وباتت العرقية رافداً لبناء الإستعمار من جديد وإن اتخذ شكلاً جديداً وحلة براقة].

السؤال السادس:

أشرح بيان اثر الثقافة على التنمية بكل أبعادها.

الثقافة كلما ذات مفهومٍ واسعٍ فهي كما ورد في لسان العرب محيط المحيط.

يقول د. مصطفى حجازي^(٥٤):

" إن مصدر كلمة ثقافة هو (ثقف) ويحمل ثلاثة معانٍ الأول هو الحدق والفهم وسرعة التعلم أي ثقف الرجل الشيء وثقف ثقفاً صار حاذقاً أو امرؤٌ ثقفٌ ذو فطنةٍ وذكاءٍ بمعنى أنه ثابت المعرفة بما يحتاج إليه: إدراك الشيء علماً وعملاً .

والمعنى الثاني يدل على التسوية والتقويم والإصلاح أي ثقف الرمح سواء بالثقافة (قطعة من الحديد)، التثقيف والتسوية وتقويم الاعوجاج وهو معنى التأديب والتهذيب، وثقف الولد علمه ولطفه وهذبه.

فيما ذهب المعنى الثالث وهو بالأجنبية (الانجليزية والفرنسية) ومشتق من كلمة الزراعة، وعلى المستوى الإنساني تعني تنمية العقل بواسطة التهذيب الذهني .

كما أن الثقافة تعني اكتساب المعارف التي تنمي الحس النقدي والوعي الفكري والذوق والحكم. الثقافة تعني عملية ترقية للإنسان والفرد في مختلف المضامير الذهنية والفنية والعلمية والروحية، وهذا هو المعنى الشائع في تسميات الوزارات والمؤسسات الثقافية .

إن الثقافة اجتماعياً وإنثروبولوجياً تعني الخصائص المميزة لمجتمعٍ ما ومنطقة حضاريةٍ أو إجتماعيةٍ محددة، ومجمل نظام العادات والقيم وأساليب السلوك والتوجهات والعلاقات والأدوار وتقنيات المعاني.

ومن هذه المعاني البعد التقني ويعني تقنيات العمل، اللعب، الحرب، الجسد.

والتركيب الإجتماعي يعني التنظيمات الحقوقية والإقتصادية والسياسية والقرابية والتعليمية (قبلية، حضرية، صناعية، زراعية)، فيما يدل التركيب العقدي على الدين، والروحانيات، الأساطير والأخلاقيات والتركيب الجمالي يعني الفنون، والآداب والعمارة .

إن الخطة الشاملة للثقافة العربية تتضمن التراث الشعبي، العمارة، الفن الإسلامي، اللغة العربية، المتاحف والآثار، الخط العربي، المخطوطات، الفنون الشعبية، الآداب، آداب الأطفال، الإعلام المرئي والمكتوب، ثقافة الشباب وثقافة المرأة.

أما في ما يتعلق بالتنمية فالشائع هو التنمية الإقتصادية على اختلاف أنواعها زراعية، صناعية، خدمات، أسواق مال، إنتاج التقنيات واختراعها.

كما تتضمن التنمية البشرية من خلال تأهيل الطاقات العاملة وإعدادها للإنتاج الأفضل والأجود في ظروف العمل الفضلى، فيما يعني مفهوم التنمية الإنسانية والمتعلقة بالرفاهة الإنساني أي توسيع خيارات الناس وتنمية الإنسان من أجل الإنسان، وباستطاعة الإنسان الإرتقاء إلى صناعة المصير الذاتي، ومن هنا تدخل التنمية الثقافية والسياسية والإجتماعية والوطنية والدولية، كما تعني الإنسان الواعي المعني والمشارك بصناعة مصيره ومصير وطنه وأمتة.

والعلاقة بين الثقافة والتنمية تشتمل على مستويين للتحليل والمتمثل في الثقافات الإجتماعية والفنون والآداب والجماليات، وكل منهما له علاقة وثيقة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية والبشرية والإنسانية. أما عن مستويات الثقافة الإجتماعية، فهي تعني أن لكل حالة حضارية ثقافتها مثل البداوة وثقافتها والتي تتمثل في الولاء، المكانة، المغانم، العيش من الخراج وثمار السيف والإتباع، العصبية وتدخل البداوة في التنمية الإقتصادية والمؤسسية والهدر الإنتاجي والعزوف عن الأعمال الحرفية.

ويدخل في هذا السياق المجتمع الصناعي وثقافته، العقلانية، المؤسسية، البيروقراطية، والعلاقات الوظيفية وثقافة الإنجاز والهوية المهنية والبرمجة والتخطيط والحركة والزمن.

بينما العولمة وثقافتها وإستراتيجيتها تتمثل في الإعلام المرئي، أسواق المال، الصفقات، المتع الحسية، والثقافة الإستهلاكية.



فالثقافة هي تلك الحصيلة المتراكمة من النشاط الإنساني والفهم العقلاني الذي يكتسبه الإنسان فيعيش له وبه ويطوره ويعدله في ضوء احتياجاته وفي ضوء معارفه المستجدة، وفي ضوء القوانين التي تطرأ عليه، ويتأتى ذلك من خلال اللغة والتواصل مع الآخرين ومن خلال نظم ثقافية تحيط به، ومن هنا فإن لكل ثقافته التي تتأثر بالمجتمع الذي يعيش فيه، كما تختلف الثقافات بين الشعوب ذاتها.

إن الثقافة في كل مجتمع تقوم على ركيزتين أساسيتين هما الخصوصية القومية الثقافية، والإبداع الذي يفتق عن عقول ذكية وأفئدة متقدمة.

وتكمن قيمة الخصوصية القومية في أنها تمثل حائط صدٍ أمام المخترقين لماهية الشعوب وكيونتها وثوابتها وموروثاتها.

بينما تكمن أهمية قيمة الإبداع في أنه ضرورة ملحة لكسر حاجز الإتياع والتقليد للوصول إلى نمطٍ جديدٍ للحياة يبعث فيها الحيوية والتجديد.

وهنا تكون الإشكالية إذ أن الثقافة الحقيقية هي التي تدفع بالمجتمع إلى التطور والنماء دون أن يلقي ذلك بظلاله على الثوابت الأخلاقية والعقيدية.

ومن أجل تحقيق هذه المبادلة يستلزم الأمر نهضة حقيقية تدفع بالمجتمعات النامية إلى الخروج من ثوب التبعية لسياسات الدول الصناعية الكبرى المتقدمة التي تهيمن عليها سواء في السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة أو التعليم... الخ، وتصوغ حياتها بما يخدم توجهاتها.

ويقتضي ذلك أن نزرع ثقةً في نفس كل مواطنٍ بما له من موروث وثوابت وأخلاقٍ يجب عليه أن يلتزم بها ويدافع عنها ويعتز بها أمام موجات التغريب والإستلاب الحضاري.

ولا يكون ذلك إلا بالتعامل مع العالم الغربي على أسسٍ من التكافؤ.

فالثقافة مزيجٌ من التراث القومي، والتعبير، والإبداع، والحوار، وترسيخ الهوية والقيم، وهي صناعةٌ تتجلى في نشر الكتب وتسهيل سبل الحصول عليها، وتأطير قوانينها وتشريعاتها.



ورداً على تساؤل يطرح دائماً هل هناك دورٌ للثقافة في عملية التنمية؟ أم أن المال وحده هو عصب عملية التنمية؟ يمكن القول^(٥٥):

يعتقد الكثير من الناس أن العلاقة إن وجدت فهي ضعيفة ولا يمكن قياسها أو التأكد من جديتها.. لكن هؤلاء يضعون قضايا إقتصادية أساسية كعناصر فعالة في التنمية مثل توافر الإمكانيات المالية، وكذلك توافر موارد طبيعية في البلاد المعنية، ووجود قدرات بشرية يمكن أن تضطلع بأعمال مختلف القطاعات الإقتصادية، وكذلك توافر أسواق أنشطة تعزز نجاح أي عمل اقتصادي يحظى بالميزات النسبية الملائمة، إذن هؤلاء لا يرون الترابط بين التنمية والثقافة في حين أن المكون الأساسي في أي عملية إقتصادية هو العنصر البشري الذي يجب الإعتناء به من أجل تطوير دوره في عمليات الإنجاز التنموية، وكلما كان الإنسان متعلماً تعليماً جيداً كان قادراً على تحسين أدائه وقدراته المهنية.

أيضاً في البحث في العلاقة بين التنمية والثقافة تطرح تساؤلات حول الأسباب التي تجعل بلداناً قادرة على تحقيق التنمية بكفاءة وبدرجات متسارعة في الوقت الذي تعجز بلدان أخرى ليس فقط عن إنجاز مشروع تنموي ولكن - أيضاً - عن وضع رؤية وإستراتيجيات للتنمية، وما من شك أن المنظومة الثقافية ومنظومة القيم السائدة في مجتمع ما تعزز أو تعرقل خطط التنمية.

هناك مفاهيم تتعلق بالعمل تتفاوت بين مجتمع وآخر، حيث أن هناك مجتمعات إنسانية إعتمدت المبادرة والإتكال على الذات الإنسانية في تطوير مختلف الأعمال التي ساهمت في تنمية البلدان والأمم.. في حين أن هناك مجتمعات أخرى إنتهجت قيم الإتكالية والقدرية لم تتمكن من الإرتقاء بأحوالها الإقتصادية أو تحسين ظروف المعيشة، أو أنها اكتفت بالريع المتحقق من بيع مواد أولية خام، كما هو الحال في بلدان النفط العربية.

إن معالجة الإشكالية الثقافية في العملية التنموية تتطلب رؤيةً تقدميةً تعتمد على ما حققته البشرية في البلدان الأكثر تطوراً وكيف إستفادت المجتمعات في تلك البلدان من قيمها المعاصرة في تعزيز الكفاءة وحسن الأداء والإستفادة من مختلف فئات المجتمع."

ويلعب الإعلام دوره الخطير في تشكيل الوجدان والوعي الثقافي من خلال الوسائط الثقافية التي يوجه من خلالها رسائله التي تصل إلى مستقبلها فتترك أثرها في تشكيل الوعي الثقافي والنمط

العقلي والتصور الفكري خاصةً أن نسبةً كبيرةً من المتلقين هي نسبةٌ أميةٌ تعتمد على ما تبثه الوسائط الثقافية وخاصة الإذاعة المسموعة والمرئية من معلومات وقيم وتصورات وتوجهات.

إن الإحصاءات التي سجلتها اليونسكو عن الدول النامية خلال الفترة من منتصف الستينات إلى منتصف الثمانينات تشير إلى أن الإذاعة المسموعة قد زاد انتشارها إلى أربعة أمثال وأن الإذاعة المرئية قد انتشرت أكثر من عشرة أمثال، أما الصحافة فقد تزايد انتشارها إلى مرتين ونصف من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات.

أما عن الكتاب، وهو المعين الثقافي الذي لا ينضب، والزاد الروحي الذي لا يجف، والدليل على مستوى الوعي الإجتماعي، فلأسف إنه لم يزد انتشاره خلال عقدي السبعينات والثمانينات بل سجل تراجعاً أحياناً.

ومن الملاحظ في الدول النامية أن الكتب والأبحاث التي تهتم بالثقافة العلمية التي تركز على العلوم الطبيعية والتكنولوجية أقل بكثيرٍ من تلك التي تتحدث في العلوم الأدبية والفنية، ولكن الملاحظ أن كثيراً من علماء العرب المتميزين في هذا المجال قد هاجروا إلى دول الغرب التي وفرت لهم مناخاً متميزاً للبحث والتنقيب والنشر، وبات مردود هذه الأبحاث والدراسات عائداً على تلك البلدان وليس على بلدانهم النامية والتي هي في أمس الحاجة إليها.

إن الثقافة رافداً أساسياً في تنمية المواطن، ولكن من الذي يقوم على مده بهذا الغذاء الثقافي إذا وجد حكوماته وقد انخرطت في إتجاهات التبعية الثقافية واستسلمت للغزو الثقافي فباتت خاضعةً لنوعٍ جديدٍ من الإستعمار يعمل على وضع المعوقات أمام تنميتها ووصولها إلى مصافٍ متقدمة؟

إن المثقفين في كل أمةٍ هم حملة لواء التنوير والآخذين بيدها نحو التقدم، والمتشكين إياها من وحل التخلف والتبعية والجهل. وبالفعل فإنه^(٥٦):

" لا يستقيم الحديث عن الغذاء الثقافي وتقييمه دون الإشارة إلى المثقفين أنفسهم، ومم يتكونون، وكيف، يعبرون، وأي قيمٍ يشيعون، وما مدى إحتضانهم لقضايا الحق والعدل، وما علاقاتهم بسياسة السلطة، وما المواقف التي إتخذوها من أجل كرامة الوطن والمواطن، وما تأثيرهم في تكوين رأي عام نحو قضايا التنمية وتحسين مستوى الحياة، وما أدوارهم في التعبئة خلال الأزمات الداخلية أو الخارجية، وما جهودهم في صياغة ثقافةٍ عربيةٍ قوميةٍ إنسانية، وهل استطاعوا التغلغل في

فهم التراث والثقافة الشعبية ، وما هي جهودهم في التمكين للفكر العلمي والحس السليم المشترك وتبديد الأساطير والحرافات والممارسات الشعبية المزدولة؟

ولعل موقف المثقفين من السلطة يعتبر أهم وأصدق معيار على دور المثقفين خلال فترة العقدين الماضيين ، ونحيز لهذا المعيار على إعتبار أن تأثير السلطة المهيمنة فعالٌ وخطيرٌ في صياغة التوجيهات الإنمائية في الأقطار العربية ، وهو في الوقت ذاته المعيار الذي نتخذه لقوى الإصلاح والتطوير والتنوير للأوضاع القائمة ، وبعبارةٍ أخرى فإننا نعرف المثقف - تمييزاً له عن المتخصص أو الخبير أو حتى العالم - بأنه تلك الطاقة البشرية التي تنشُد دوماً حالةً أفضل من الحالة الراهنة ، وأنه يسعى دائماً من خلال قنوات التعبير والتنظيم أن يحاور السلطة وأن يؤثر في الرأي العام على مختلف مستوياته نحو الاقتناع بآرائه ومواقفه ، ومن ثم الاهتداء بها فكراً عاماً وسلوكاً اجتماعياً مقبولاً.

وبهذا يصبح **المثقف طاقة في التغيير** ، ومن ثم فلا يدخل في نطاق المثقفين من إتخذوا وسائل تعبيرهم بالكلمة أو الصورة أو بالنغم أو غيرها أداة لتبرير الأوضاع الراهنة ، ومسايرة السلطة ، ومن هنا ترتفع مع التثقيف رايات الحرية والعدالة والتطوير والإبداع ، وتغدو المعرفة مقترنةً بالفعل ، كما تظهر متعددة الأبعاد ، فسيحة الرؤية ، تنشر إرادة التحسين المستمر وأسلحة المقاومة للظلم والاستبداد في مختلف صورته. ولعل العلم الاجتماعي بتفريعاته المختلفة ينبغي أن يكون أداةً لسبر أغوار الواقع وتفاعلاته لا لمجرد رصد ما فحسب ، وإنما لمعرفة تشوهات العلاقات الاجتماعية والسعي إلى تحويلها وتحويلها لكي تكون إطاراً دافعاً لتكوين وعيٍ مشتركٍ لبدائل التحسين والتطوير لأحوال الإنسان في مجتمعه.

لقد ساد الوطن العربي خلال الأربعينات والخمسينات توجهات ثقافية إرتبطت بالقبلية والعشيرة ممزوجةً بنسبٍ متفاوتةٍ بين الأقطار بأفكار ليبراليةٍ سواء في الاجتهاد الفقهي أو في الإقتباس والإقتداء بالحضارة الأوروبية الغربية ، ويغلف ذلك كله ثقافةً وطنيةً تتجه ذخيرتها صوب التخلص من الإحتلال الأجنبي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ثم جاءت فترة الستينات لتشهد عناصر جديدة تدخل إلى هذه الخلطة الثقافية في صورة أفكار وإيديولوجيات إشتراكية. ثم جاءت كارثة ١٩٦٧ لتهمز الخلطات الليبرالية والإشتراكية فيما تراكم من رأس مال ثقافي ، وصاحب تلك الكارثة إنحسار للثقة بالنفس ، ومراجعة إستبطنيةٍ وعلميةٍ لمكونات الثقافة العربية. وجاءت فورة النفط لتلقي بعناصر

أخرى متناقضةً من الفكر والفعل الإجتماعي ، ولقد أطلق عليها البعض تسمية " بترفكر " أي فكر نفطي على قياس " بترودولار "

وجوهر هذه العناصر النفطية الإنسياق اللاهث وراء المكاسب المادية بأي أسلوب وبأسرع وقتٍ ممكن ، ولا بأس بأقل جهدٍ مبذول ، ومن بين تلك العناصر التي ترتبت على الفكر النفطي الإستفزاز الوقح لجماهير الأمة العربية من مظاهر الإستهلاك الباذخ والسفيه لبعض أصحاب الثروة من أهل النفط ومن إنتفعوا بتلك الثروة من أهل الأقطار العربية الأخرى. وإرتبط بذلك ازدياد وثاق التبعية للنظام الرأسمالي العالمي ، والإنجاز المحدود لخطط التنمية وقصورها عما اتخذته من أهدافٍ وشعاراتٍ وعما وعدت به جماهير الأمة. وتولد عن ذلك كله من بين ما تولد ما عرف بالصحة الإسلامية منادية بأنه قد حان وقت الجهاد لإسترداد عز المسلمين الغابر. وقد انبثق عن هذه الصحة تفسيرات وتأويلات متعددة للسلوك الإسلامي ، بدءاً من التكفير لكل من هو خارج الجماعة ، إلى إستخدام العنف لإرساء دعائم الدولة الدينية في صورة الخلافة ، إلى المناداة بأن الإسلام هو الحل ، وإلى أسلمه العلوم ، وإنتهاء إلى بعض مظاهر التصوف والإنسحاب والإكتفاء ببعض الرموز الشكلية التي ظن أهلها أنه لا تستقيم حياة المسلم بدون اصطناعها.

والواقع أنه منذ منتصف السبعينات ما تزال غشاوات هذه الخلطات والاضطرابات الثقافية ممتدة حتى اليوم إذ تبدل سماء الثقافة في الوطن العربي بسحابات قائمة بعضها بمطر إحباطاً ، وبعضها ينذر بسيلٍ من الغضب اليائس.

وتختلف الآراء حول موقف المثقفين وأدوارهم من الأزمة الحضارية العربية ، حتى يصل الأمر إلى القول بأن مصدر الخلل الثقافي يكمن في التوجهات التجارية والسلعية التي ظهرت في الإنتاج الثقافي. ويعزو فريق آخر سبب التردّي الثقافي في كثيرٍ من الحالات إلى الخلط بين مقومات الثقافة المولدة للوعي ومقومات الترفيه والإمتاع والمؤانسة والتخدير.

ومهما يكن الأمر فإن الغذاء الثقافي للمواطن العربي يمثل أزمةً حادةً لا تقل في تشرذمها وإنفصامها عن الواقع السياسي للأمة العربية ، بل ولا تقل في فقرها عن تزايد جيوب الفقر والبطالة في الواقع الإجتماعي ، بل وهي كذلك لا تقل تردياً عن انتشار التلوث بمختلف صورته في بيئاتنا المترامية بقراها وحواضرها في أرجاء وطننا العربي ."



إن الحفاظ على الهوية لا يعني الإنكفاء والانعزال عن ثقافة الآخر فالتنوع الثقافي قد يكون حافزاً للتنمية وهو أمر لا مفر منه إذ أن طبيعة العلاقات بين البشر تقتضي تلاحماً وتعاوناً، وبالقطع فإنه بالرغم من تنوع الثقافات فإن هناك قاسماً مشتركاً بين الشعوب ينبغي ترسيخه، ومن هنا يستغل التنوع الثقافي في التنمية لأجل محاربة الفقر والأوبئة، كما أن التنوع الثقافي داخل القطر الواحد أو المجتمعات المتشابهة والمتقاربة جغرافياً يمكن كذلك توظيفه في صالح التنمية.

إن التنوع الثقافي بين دول العالم مدعاة لمزيد من الاحترام بينها، ولنشر حالة من السلام في العالم وهو الأمر الذي يدفع إلى نمو إقتصادات الدول الفقيرة والتنمية الإجتماعية لها كما وكيفاً. إن هذا التنوع الثقافي لا يخدم التنمية إلا إذا كان الانفتاح على الآخر مرشداً وموجهاً، ولا يتم ذلك إلا من خلال رؤية إستراتيجية تربط الثقافة بالتنمية من خلال:

- ١) محاولة تنقية التراث بالحفاظ على الأصل ونبذ الدخيل.
- ٢) إرساء القيم التعليمية المتكاملة من إعلاء لقيمة العقل والتفكير، وتوسيع الأفق في التعامل مع ثقافة الآخر، وجعل التعليم مرتبطاً بجميع مناحي الحياة.
- ٣) قيام الخطاب الإعلامي بدوره الثقافي الحقيقي المنوط به وفتح الملفات الشائكة أمام الجماهير ودعوتها للمشاركة والإستماع إلى الأفكار والرؤى والتصورات.
- ٤) القضاء على الأمية إذ أنها أولى الخطوات من أجل تنمية ثقافية.
- ٥) التوسع في خلق الكوادر الثقافية وإفساح الطريق أمامها لتمارس تأثيرها الجماهيري وتنوير الجماهير.
- ٦) التركيز على فتح الأبواب أمام الإبداع الثقافي وتحفيز المبدعين.
- ٧) ترسيخ القيم الثقافية الوطنية التي تصون هوية الأمة في ذات الوقت الذي لا تنعزل فيه عن غيرها.
- ٨) إفساح المجال ورفع القيود عن مؤسسات المجتمع المدني، والثقافات والجمعيات الثقافية لتحقيق رسالتها في نشر الوعي الثقافي والإبداع الخلاق.

وخلاصة هذه العلاقة بين التنمية والثقافة هي أن^(٥٧): " الثقافة أمرٌ هامٌ في التنمية الاقتصادية، ويتوجب على الحكومات ومؤسسات العون الإنمائية ومجامع الفكر والجامعات مواجهة الثقافة والتغير الثقافي. إن دمج التحليل الثقافي والتغير الثقافي في مزيج عوامل تصميم السياسات والمشاريع قد يؤدي إلى تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية".

وحول دور الثقافة في التنمية والعوائق التي تقف أمامها فلعله من الجيد هنا أن ننقل مقتطفات نفيسة للدكتور برهان غليون^(٥٨):

" يمكن القول إن غياب سياسات ثقافية وعلمية متسقة، وافتقار العملية التعليمية لأهداف واضحة، وركاكة ثقافة النخبة العليا، أي ثقافة السلطة والإدارة والقيادة، وتخبط السياسات اللغوية وعدم نجاعتها وسيطرة مناخ الإستهلاك الثقافي الرمزي والتعويضي على الإنتاج الثقافي والمشاركة الثقافية والعلمية في النشاطات والفعاليات العالمية، وبحث النخب الحاكمة عن المشروعية في نوع من التعبئة الإيديولوجية الوطنية والقومية الرخيصة والشكلية تعوض عن الإفتقار للشرعية السياسية. كل ذلك يشكل عوامل رئيسية في إعاقة نمو وتراكم المعرفة العلمية والتقنية، وتعميم قيم التسلط والإستهتار بالحقوق الفردية والجماعية وتغذية مشاعر الخوف والإنكفاء على الذات والتشكيك بالعالم، وبالتالي في بناء نظم ثقافية غير متسقة وغير ناجعة. ولا يمكن لمثل هذه النظم أن تشجع على التعلم والتجدد والبحث والمعرفة والتفكير والتأمل في القضايا المطروحة سواء أكانت علمية أم دينية أم إجتماعية أم سياسية أم عالمية إنسانية.

والنتيجة، لا تستطيع الثقافة ولن تستطيع، في العالم العربي كما هو الحال في بقية بلاد العالم، أن تقدم من تلقاء نفسها الردود الإيجابية والخلاقة المنتظرة على التحديات التي تواجهها اليوم جميع ثقافات العالم وبشكل خاص الثقافات الضعيفة التي لم تشارك كثيراً في بناء الحدائث الفكرية والمادية معا: تحدي إكتساب المعرفة العلمية والتقنية والأدبية والفنية والدينية معا، وتحدي التأسيس الفكري والأخلاقي للديمقراطية، وتحدي تجاوز الحُصوية للمشاركة الفعالة في بناء الكونية أو العالمية الإنسانية الجديدة. إن مثل هذه الردود تتوقف، بالعكس، على قدرة المجتمعات والنخب التي توجهها وتقودها على الإستثمار في الثقافة وتدعيم وظيفتها وتعزيز مكانتها الإجتماعية، وبقدر ما تكون التنمية ذات رؤية إنسانية أو متمحورة حول الإنسان وطامحة إلى تعزيز مكانة الفرد وحرياته

وقدراته الإبداعية تكون الحاجة أكبر لزيادة الإستثمار في الثقافة وتحويل التنمية نفسها إلى تنمية ثقافية. وبالعكس ، بقدر ما تتنكر التنمية للإنسان وتركز هدفها على تحقيق الربح التجاري أو بناء القوة العسكرية والتفوق فيها تزول الأهمية النسبية للثقافة ويقل الاهتمام بها ومن ورائها بقيم العقل والحرية والسلام. وهذا يعني أن الثقافة ليست هي التي تفسر تراجع الوعي الإنساني في العالم العربي ولكن إهمال هذه الثقافة وضعف الإستثمار فيها ، وأنه لا يمكن لأي ثقافة أن تساهم في التنمية الإنسانية وتطوير قيم والسلام والحرية ما لم تتمتع هي نفسها بفرص تنميتها الخاصة. فلا حداثة ثقافية من دون تحديث الثقافة" .

ويمكننا أن نخرج مما سبق بخلاصات مفادها:

- ١ - إن الثقافة الصحيحة التي تخدم التنمية هي ثقافة الإستنارة التي تخدم العقل وتدفع الإنسان نحو الخلق والإبداع.
- ٢ - وهذه الثقافة لا تنتشر إلا في مناخ من الحرية والعدل وثقافة الانفتاح على الآخر ، مع التثبيت بالثوابت والهوية.
- ٣ - هذه الثقافة - لكي تؤتي أكلها - يجب أن تتداخل في جميع مناحي الحياة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعلمياً إذ لا انتقائية في عناصرها.
- ٤ - دور الثقافة في التنمية دورٌ أساس فهو جوهر عملية التنمية ، وبناءً عليه تكون القرارات والسياسات فالثقافة هي التي يعول عليها أمام تحديات التنمية.

السؤال السابع:

هل تعتقد بأن لشكل النظام السياسي أثر على عملية التنمية، وكيف، ولماذا؟

لشكل النظام السياسي أثر لا ينكر على عملية التنمية فلا يتصور مثلاً أن تقوم تنمية في نظام سياسي يئن تحت نير الإستعمار أو الوصاية أو الإنتداب أو يرزح تحت التبعية والهيمنة والإستغلال الإقتصادي لموارده ومقدراته ومكتسباته.

إن التنمية عمليةً داخليةً تقوم عليها وتدعمها وتدفعها قوى داخليةً ومؤسسات داخليةً وليست مجرد إستجابة لقوى خارجية.

من هنا نقول أن التنمية الحقيقية هي التي تنطلق من نظام سياسي مستقل في قراراته الأمر الذي يعود بفوائد التنمية على المجتمع ككل وليس لصالح قوى خارجية أو نخب قليلة تسير مقاليد الأمور.

إن النظام السياسي القائم على الشورى والتعددية الحزبية وحرية الرأي والتداول السلمي للسلطة والمشاركة الشعبية وتعظيم دور المرأة في الحياة السياسية يحقق روحاً تعاونية بين أفراد المجتمع ويستشعر فيه الناس الأمن والأمان ومن هنا تنطلق الأفكار والإبداعات، وتعمق روح الولاء والإتماء لدى أفرادهم مما يدفعهم إلى بذل العرق والجهد والإفصاح عما في مكنوناتهم من تصورات ورؤى وأفكار، وتركيز جل إهتمامهم فيما يعود بالنفع على المجتمع ككل.

إن النظام على هذه الشاكلة يخلق حالة من الثقة بين الدولة والمواطن، ويحقق حالة من العدالة الإجتماعية تنتفي عنها فكرة الأنانية والعمل لصالح الذات بعيداً عن المجموع.

والعلاقة بين السياسة والتنمية - في الدول النامية - هي علاقة في إتجاه واحد فالسياسة تستغل خطاب التنمية وقتما تشاء لمصلحتها.

ويصعب القول أنها علاقة تبادلية، فخطاب التنمية والتغيير والتطوير والإصلاح لم يترك أثراً واضحةً على النظم السياسية في الدول النامية.

إن النظام الديمقراطي يسمح بأكبر قدرٍ من المشاركة البناءة من قبل المواطن في صنع القرارات السياسية، وهذه القرارات ذات أثرٍ بالغٍ على مستقبل التنمية، ومثال ذلك قرارات الحرب أو السلام والتي يكون لها أثرها المباشر على التنمية.

وهذه المشاركة تنسحب على كل الأنشطة سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أو الثقافية أو السياسية وكل ما له تأثير على حياة الناس، وهذا مؤداه - في النهاية - إلى فتح باب الحرية في إختيار الحكام والمسئولين.

من هنا نقول أنه من أجل تنمية بشرية فلا بد من مشاركةٍ شعبية، فهي التي تفعل دور الفرد في التنمية وتمكنه من التغيير والتأثير في إتخاذ القرار، وتسعى إلى الأخذ بيده اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً ومدنياً وذلك من خلال تعرفه على حقوقه، وحقه بل واجبه في الدفاع عنها.

إن الصورة تتضح بضدها فالنظام السياسي القائم على الديكتاتورية يعني^(٥٩):

"تسلط فئة قليلة من الطبقة الحاكمة على جميع أفراد المجتمع وحرمان الأفراد والهيئات المجتمعية من المشاركة في الحياة السياسية، مما يجعل هناك حالةً من تراجع دور المجتمع المدني وبالتالي يمنع حالة الرقابة التي قد تصدر من الهيئات الشعبية على السلطة الحاكمة مما يتيح للفساد من الإنتشار وبالتالي تضيع حقوق جميع أفراد المجتمع ولا تكون هناك عملية للتنمية".



إن فساد الحكم هو السبيل إلى فساد الأفراد، وفي هذا الشكل من أنظمة الحكم الفاسدة تتوارى المبادئ والأخلاقيات التي يجب أن يتحلى نظام الحكم الراشد القائم على المشاركة الشعبية وهي إنكار الذات selflessness، والاستقامة integrity، والموضوعية objectivity، والمحاسبة accountability، والوضوح openness، والأمانة honesty، والقُدوة الحسنة.

إن العبارة الشهيرة التي تقول أن السلطة المطلقة مفسدةٌ مطلقة تؤكد هذا المعنى إذ أنه إذا افتقد نظام الحكم إلى ما سبق ذكره من أخلاقيات كانت الطريق إلى الفساد مفروشةً بالورود، وكانت أهم المظاهر التي لا تخطئها العين والتي تتمثل في خللٍ في توزيع الدخل القومي حيث أن كثيراً من الأموال المهذرة في الفساد تكون على حساب الفقراء ومع مرور الوقت يزداد الأثرياء ثراءً والفقراء فقراً، كما

يعمد الأغنياء إلى تهريب أموالهم المجهولة المصدر إلى الخارج أو التخلص منها في صورة عقارات الأمر الذي لا يخدم التنمية، كما أنه ونظراً لتركز الصفوة من أثرياء المجتمع داخل المدن فإن المدن تنال حظها من التنمية بينما يهمل الريف والقرى وتزداد مشاكله وتتعدد مع الوقت ولا من ملفت إليه ولا من مجيب، كما أن الفاسدين من أصحاب الثروات ينفقون أموالهم ببذخ شديد يستفز قطاعات الشعب الكادحة مما يولد لدى هؤلاء الكادحين شعوراً بالحنق والحقد وفقدان الثقة بينهم وبين الحكومة من جهة وبينهم وبين المجتمع من جهة أخرى الأمر الذي يضرب رأس المال الإجتماعي في مقتل.

كما أن هذا المناخ الفاسد يدفع بالمستثمرين الصالحين أو رجال الأعمال الحقيقيين إلى الهجرة إلى بلادٍ أخرى وإستثمار أموالهم هناك.

ولا يقف الأمر عند هجرة الأموال، بل هجرة الأيدي العاملة الماهرة كذلك إذ أنه نظراً لإنخفاض الإستثمار تقل فرص العمل، ويتدنى مستوى الأجور. كما لا يقف الأمر عند ذلك بل إن نظام الحكم الشمولي - الذي لا يعطي الفرصة لتبادل الآراء أو إجراء الحوار بين جميع الأطياف والإستماع إلى آراء العلماء والأكاديميين إذ أن آرائهم تتسم بالشفافية والوضوح الذي يتعارض مع مصالح النخب الحاكمة أو فئات بعينها، وتهميش دورهم في إتخاذ القرار - يدعو أصحاب العقول والأدمغة إلى الهجرة، وكلما فرغت الدولة من أمثال هؤلاء كلما إنخفض مستوى التنمية إذ أنهم هم المصدر الحقيقي للتنوير والتغيير والتطوير.

السؤال الثامن

ما هو أثر حركة الأيدي العاملة على عملية التنمية في البلدان العربية؟

بحسب الواقع العربي المشاهد فإنه يمكن القول أن حركة اليد العاملة البنية (أي منها وإليها) تنقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي^(٦٠) :

١) الدول المستقبلية للكفاءات والأيدي العاملة : وهي البلدان المصدرة للنفط ، وتشمل بلدان مجلس التعاون الخليجي ، أي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية ، إضافة إلى الجمهورية العربية الليبية.

٢) البلدان المرسله للكفاءات والأيدي العاملة : تضم البلدان العربية الفقيرة نسبياً في رأس المال وذات الكثافة السكانية العالية ، وتشمل هذه المجموعة تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال ومصر والمغرب واليمن.

٣) البلدان المرسله والمستقبله معاً : تضم مجموعة البلدان العربية التي ترسل وتستقبل كفاءات وقوى عاملة في آن واحد ، وتشمل هذه المجموعة الأردن والعراق ولبنان وعمان واليمن.

وقد كان لحركة الأيدي العاملة هذه آثارها التي لا تنكر على عملية التنمية في البلاد المستقبلية وتلك المرسله أيضاً وسواء على الصعيد الاجتماعي أو الإقتصادي^(٦١) :

فقد أسهم إنتقال العمالة المدربة الماهرة وغير الماهرة من الدول الفقيرة إسهاماً كبيراً في جهود التنمية وتحديث الدولة في دول النفط عند بداية تنفيذ مشاريع البنية الأساسية من صحة وتعليم ، ونظراً لجاهزية هذه العمالة فلم تنفق أموال إستثمارية في تدريب أو تعليم مما ساعد في توفير كثير من الأموال التي تنفق على كلفة التشغيل وزاد بهذا - وبشكل غير مباشر - الناتج المحلي الإجمالي.

كما ساهمت هذه العمالة في إنعاش حركة الأسواق في البلدان المستقبلية ودعم الأنشطة الخدمية كالمصارف المالية وغيرها.

وعن طريق هذه العمالة إستطاعت أن تدخل هذه الدول إلى عالم التصنيع وأن يكون لها قاعدة إنتاجية في بعض الصناعات الصغيرة.

أما الدول المرسله فقد إستفادت إقتصادياً من تحويلات العاملين بالدول المستقبله وذلك في دعم إحتياطها من العملات الصعبة وفي توازن ميزان مدفوعاتها ، كما أن إنتقال العماله قد خفف من البطاله لدى البلدان المرسله ، إلا أن الجانب السلبي هو أن هجرة هذه الكفاءات قد أدى إلى نقص في توفرها في بلدها الأمر الذي أدى أيضاً إلى إنخفاض إنتاجية العمل ، وإلى تكلفه إنفاقٍ جديدٍ في تدريب فئاتٍ أقل مهارةً لتعويض هذا النقص.

وبلا شك فإن هذه التحويلات قد أفادت كثيراً من قاطني الريف ونقلتهم من حالة الفقر إلى حالة اليسر وساعدت في رفع مستواهم التعليمي والصحي.

وهناك آثارٌ إجتماعية تنجم عن إفتضاح ضعف القدرة التنافسية للعماله العربية وعدم قدرتها على التعلم الذاتي ومواكبة المستجدات الأمر الذي يدعو دول الإستقبال إلى الإستعانة بعماله غير عربية تحمل معها أفكاراً وثقافات غريبه على هذه المجتمعات ثم ما تلبث مع الزمن أن تنخر في عظام هذه المجتمعات فتؤثر في هويتها اللغويه والثقافية.

كما يحدث خلل في التركيبة الإجتماعية إذ أن هذه العماله ذكورية تحصل على مرتبات ضعيفه يصعب معها إستقدام عائلاتهم الأمر الذي يحول الدول المستقبله إلى معسكرات عزاب ، وعلى الجانب الآخر فإن الآباء الذين تركوا ورائهم أسرهم قد تركوا أبنائهم دون توجيهٍ وتربيهٍ كافيه إذ أن دور الأم وحده لا يكفي. ومع الرغبة الملحه في الإنتقال ظهرت ثم تنامت عملية العبور بطرقٍ غير شرعية ، وأصبح لها عرابوها والقائمون عليها في صوره من أبشع صور الإستغلال.

وإضافةً إلى ما ذكر من سلبيات وإيجابيات يجب الالتفات إلى أن الهجرة إلى بلاد النفط هي حلولٌ فرديه إلا أنها ليست حلاً على المستوى الجمعي ، وينشأ عنها تقلص الشعور الإجتماعي لدى المواطنين في المشاركة في مشروع وطني للتنمية ، وترسخ لدى المواطن فكرة الأنانية ، كما ترسخ لدى المؤسسات المعنيه فكرة التنصل من واجباتها نحو الوفاء بالإحتياجات الأساسية للسكان.

وكما ذكرنا فإن ذلك يدعو إلى تبني أنماطٍ إستهلاكيه تتسم بالتفاخر والترف والمباهاة ، وهي ترتبط بإنفاقٍ يعتمد على الإستيراد من الخارج الأمر الذي يسبب تراجعاً في قطاعات الإنتاج السلعي المحليه.

إن هذه السلوكيات لا يمكن لها الإستمرارية لأن التحويلات ليست مصدراً دائماً للدخل ، وفي حال عودة أعداد كبيرة من العاملين بالخارج وبالتالي إنخفاض تحويلاتهم العينية والمادية فإنه يصبح من الصعب على هذه البلدان تمويل وإيراداتها الإستهلاكية إلا بمزيد من القروض الخارجية والمعونات من الدول الكبرى الأمر الذي يرسخ لفكرة التبعية.

إن معظم تحويلات العاملين بالخارج تتجه إلى الإستهلاك والإستثمارات العقارية الفردية مما يؤدي في النهاية إلى حالة من التضخم إذ يزيد حجم الاستيراد، كما تتم المضاربة ورفع الأسعار في الأراضي، كما ترتفع أجور العمال نظراً للنقص الشديد الناجم عن الهجرة للخارج.

إن زيادة التضخم يؤدي بالتالي إلى إفقار الفئات التي تتسم دخولها بالثبات النسبي وهي تشكل غالبية سكان البلدان المرسله للعمالة.

لقد ذكرنا الآثار المترتبة على حركة الأيدي العاملة على التنمية في البلد المرسل والبلد المستقبل كل على حدى ولكن لو أردنا أن نرى أثر الهجرة للبلدان النفطية على التنمية القومية ككل لوجدنا الآتي^(١٢):

١ - تؤدي الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية بشكلها الحالي، لزيادة الشقة الإجتماعية الإقتصادية بين بلدان المنشأ والإستقبال نظراً لتسببها في إفقار متزايد للأولى وإرتفاع نسبي أكبر في الثانية، ولتشجيع أنشطة إقتصادية ينجم عنها تقوقع الإقتصادات النفطية على مستوى إنتاجية إجتماعية منخفضة عوضاً عن إقامة أنشطة إقتصادية تكاملية بحق تساعد على بدء التنمية العربية. فلا شك أن الهجرة بين البلدان العربية تؤدي لإعادة توزيع الثروة البشرية العربية لمصلحة البلدان النفطية.

كذلك يرى بعض الباحثين أن تصدير العمال للبلدان الغنية يقلل من استثمار هذه الدول في بلدان المنشأ وبالتالي يعيق إمكانيات النمو الإقتصادي والإستغلال الأمثل للقوى العاملة بها، إذ أنه في غياب الهجرة إلى البلدان النفطية على النحو القائم، والذي يساعد على إستمرار صنوف من النشاط الإجتماعي - الإقتصادي كثيفة العمالة، كان محتماً أن تواجه هذه البلدان إرتفاعاً هائلاً في الأجور يمكن أن يساعد على استخدام فن إنتاجي أكثر في رأس المال وتوجه جزء أكبر من رأس مال الدول الغنية، مباشرة أو عن طريق قنوات المساعدة الدولية، للتوظيف في البلدان المصدرة للعمالة، أي أن ينتقل رأس المال أكثر لمصادر العمل الوفير بدلاً من العكس كما يحدث حالياً.

٢- نرى أن عملية الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية قد أدت إلى ترسيخ قيمٍ ضد تنمية في عموم الوطن العربي.

٣- للوحدة العربية، إن قامت، دورٌ حاسم في تقرير مصير الشعب العربي بين نقيضين. تخلف تابع أو تنمية مستقلة. ويبدو لنا أن الهجرة العربية تجاه منابع النفط، بأوضاعها الحالية قد ولدت علاقات تناقض ومشاعر ضد وحدويةٍ لدى الكثير من المواطنين العرب الذين شاركوا فيها.

٤- إن بعض مناطق الخليج العربي باتت مهددةً بدرجات متفاوتة بفقد الهوية الحضارية العربية عن طريق الهجرة الآسيوية للعمل في البلدان العربية النفطية فقد جلبت هذه الهجرة مكونات سكانيةً كبيرةً اصطحبت معها لغاتٍ وعاداتٍ وتقاليدها غريبةً عن التراث الحضاري للمنطقة كلها، ولا شك أن وجود عناصر سكانية كبيرة من سبه القارة الهندية وشرق آسيا لها دورٌ فاعلٌ في النشاط الاجتماعي والاقتصادي في بعض بلدان الخليج العربية، ينشئ حواجز بشريةً واجتماعيةً تكون بمثابة عوائق للإتصال الحضاري العربي، بل إن الأمر قد يصل لحد التخوف من أن تفقد بعض مناطق الخليج الإنتماء العربي وليس فقط سكاناً وهوية.

٥- نرى أن الهجرة للعمل في الأقطار العربية النفطية قد ساهمت، في إطار نشوء الثروة النفطية الهائلة في السبعينات وأسابيل توظيفها عربياً ودولياً في خلخلة النسق لقومي العربي والإقلال من فاعليته.

ونقصد بالنسق القومي العربي مجموعة من العناصر ترتبط بعلاقات وتستهدف تحقيق أعلى رفاه للشعب العربي، وبعض عناصر هذا النسق رسميٌ مثل البلدان العربية بمقوماتها المختلفة، والبعض الآخر غير رسمي ويتمثل في أقطاب نشاطٍ حضاريةٍ بالمعنى الواسع، من إنتاج اقتصادي إلى إبداع فكري وفني، ولا يستطيع أي نسقٍ قومي أن يتحرك تجاه أهدافه بفاعليةٍ إلا إذا تمتعت أقطاب النشاط بحيوية متجددة وتم التنسيق بينها بكفاءةٍ وصولاً لهذه الأهداف.

السؤال التاسع:

أشرح بالتفصيل العلاقة بين الفقر والتنمية.

يعتبر الفقر صورةً عاكسةً فاضحةً للتباين الاجتماعي، وإنعدام العدالة، وإفتقار المساواة، إذ أنه في المفهوم العام يعني إحتكار البعض للموارد على حساب الآخرين.

وبحسب تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فقد عرف الفقر كالتالي^(٦٣):

"الفقر هو الجوع، الافتقار إلى المأوى، المرض وليس للمريض القدرة على المعالجة، الفقر هو الأمية وليس له القدرة على الذهاب للتعليم، وعدم القدرة على التعلم كما ينبغي، الفقر هو عدم امتلاك العمل، والخوف من المستقبل، والعيش ليومه، الفقر هو موت الأطفال لعدم توافر المياه النظيفة، كما يمثل العجز والافتقار للتمثيل والحرية".

ويقسمه علماء التنمية إلى فقر نسبي وفقر مطلق فالفقر النسبي *Relative poverty* يشير إلى الحرمان الشديد مقارنةً بفئات اجتماعية أخرى.

أما الفقر المطلق فهو الحرمان المادي الذي يجعل مستواهم صفراً أو تحت خط الصفر، أي لا يتوافر لديهم الحد الأدنى أو حد الكفاف الذي يحقق العيش المقبول اجتماعياً.

وفي منظور صناع السياسة "policy maker" فإن الفقر يمثل^(٦٤) "الخيارات والفرص التي غالباً ما ترتبط مع بعضها مقارنةً بانخفاض الدخل، وهذا يعني أن الفقر يجب مخاطبته في الاتجاهات كافة، وليس من خلال الدخل وحده"

ولكن^(٦٥) من منظور التنمية البشرية التي تعني توسيع وتعدد الخيارات، فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات التي تعد أكثر من أساسية بالنسبة إلى تنمية رأس المال البشري"

وقد وضع العلماء مقاييس للفقر منها^(٦٦) "مؤشرات الدخل وخطوط الفقر، وصنفوها بغرض تحديد نسب الفقراء إلى إجمالي السكان فقالوا أن هناك ما يسمى بخط الفقر، وخط الفقر المدقع، وخط الفقر الثابت، وخط الفقر القومي، وخط الفقر المطلق، وخط الفقر النسبي.

كما وضعوا مؤشرات قياس للفقر، وطرائق تحديد خط فقر الغذاء، ومؤشرات للتنمية البشرية".

والجدول التالي يوضح بعض مؤشرات التنمية البشرية^(٦٧) :

المؤشر	طول العمر	المعرفة	مستوى المعيشة اللائق	المشاركة أو الاستبعاد
دليل التنمية البشرية (HDI)	العمر المتوقع عند الولادة	١- معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ٢- نسبة القيد الإجمالية	نصيب الفرد المعدل من الدخل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية (PPP)	
دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس (GDI)	العمر المتوقع للإناث والذكور عند الولادة	١- معدل معرفة القراءة والكتابة بين الإناث والذكور. نسب القيد الإجمالية للإناث والذكور.	نصيب الفرد من الدخل بالدولار حسب (PPP) للإناث والذكور استناداً إلى حصص الإناث والذكور من الدخل المكتسب.	
١- دليل الفقر البشري للدول النامية	الاحتمال القائم عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الأربعين	معدل الأمية بين البالغين	الحرمان من حيث الإمداد الاقتصادي مقاساً ب: ١- النسبة المئوية لمن لا يحصلون على مياه مأمونة. ٢- النسبة المئوية لمن لا يحصلون على خدمات صحية. ٣- النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن.	
٢- دليل الفقر البشري للمصنعة	الاحتمال القائم عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الستين	معدل الأمية الوظيفية بين البالغين	النسبة المئوية لمن يعيشون تحت خط فقر الدخل (٥٠ بالمئة من دخل الأسرة المعيشية الذي يمكن التصرف فيه)	معدل البطالة الطويلة الأجل (١٢ شهراً أو أكثر).

وإذا ما أردنا أن نرى العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر فإن لنا في تجربة البلدان الآسيوية خير شاهد.

إن الاهتمام بقضايا السكان وبالتغيرات الديموغرافية قد كان له أثر كبير في التخفيف من مستوى الفقر، وهو ما أدركته البلدان الآسيوية إذ لم تعتمد على تلقائية النمو الاقتصادي في القضاء

على الفقر، واستوعبت أن تركز الثروة وإعادة إنتاجها من قبل الدولة أو القطاع الخاص لا يحل مشكلة الفقر حلاً سريعاً إذ أن توزيعها يحتاج إلى آجال طويلة.

ورغم أهمية تراكم رأس المال في إعادة الإنتاج إلا أن توزيع الثروة على القطاعات التي تعنى برفاهية الإنسان أو تنمية الإنسان تبدو أكثر جدوى وإنتاجية.

فعندما وزعت البلدان الآسيوية الثروة على قطاع التعليم والصحة والتكنولوجيا، وأخذت التكنولوجيا الطبية المتطورة حظها الوافر من الثروة قلت بسرعة معدلات الوفيات وحدث انخفاض سريع بمعدلات الخصوبة، وكان لهذه التغيرات أثرها في زيادة فرص العمل وانخفاض العبء الاقتصادي على العاملين، كما ارتفع متوسط دخل الفرد. وفي خلال عشر سنوات فقط ما بين أواخر الثمانينات إلى أواخر التسعينات كانت نسبة الفقر قد انخفضت بنسبة ٣٧٪ في ذات الوقت التي كانت تتزايد في مناطق أخرى حتى وصلت الزيادة إلى نسبة ٣٩٪ في شبه الصحراء الأفريقية.

لقد كان للنمو الاقتصادي المطرد أثره في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى الفقر.

إن انخفاض مستوى الفقر ينجم باختصار عن زيادة فرص العمل والإقلال من البطالة، أي زيادة في أعداد المتحصلين على دخول تكفل الحد الأدنى من صور الحياة المقبولة يقابله بالتالي خفض في عدد العاطلين أو المعالين من قبل غيرهم.

كيف حدث هذا؟ حدث بتوفير نظام تعليمي مرن يوفق بين المخرجات واحتياجات سوق العمل، وتوفير مخرجات مهنية مؤهلة ذات قدرة على تحقيق إنتاج وافر وبجودة عالية تنافس الأسواق العالمية.

إن إقتناع الدولة بقدرة كل فرد في المجتمع على أن يقدم شيئاً، وأن له قدرات يجب أن يستفاد بها قد أوجد فرصاً للعمل، وأفرز فائدة مجتمعية، وقلل من عدد العاطلين، وخفض نسبة الجهل والمرض، وغرس روح الانتماء، وخفض حجم التصرفات السلبية كالجريمة والسرقات.

الفقر والبيئة:

ويعتبر الفقراء أكثر الشرائح ارتباطاً بالبيئة إذ أن الريف يعتبر مصدر دخلهم وحياتهم في ذات الوقت الذي يدمر هذا الريف ببعض ممارستهم الخاطئة، ومن هنا نظر العلماء والمهتمون إلى البيئة كبعد استراتيجي في معادلة الفقر.

وقد عرفت البيئة تعريفات شتى تداخلت فيها العناصر الاجتماعية والثقافية والبشرية والمكانية والزمنية والطبيعية والكيميائية والتي تشترك في النهاية في عدة نقاط هي^(٦٨):

(١) أن البيئة مجموعة عناصر متفاعلة وليست عنصراً أحادياً.

(٢) أن البيئة تحيط بالإنسان وتشمله كعنصرٍ حيٍ متواجد بها، وبهذا تؤثر وتتأثر به.

(٣) أن البيئة لا تنحصر فقط في العناصر غير الحية، وإنما تشمل العناصر الحية كالنباتات والحيوانات.



نعود فنقول إن العلاقة بين الفقر والتنمية أن الممارسات الخاطئة التي يقوم بها الفقراء بسبب حاجاتهم الملحة تسبب في تدمير البيئة مثل تدمير الغابات والرعي بشكل غوغائي مما قد يؤدي إلى التصحر، واستخدام المياه والبحيرات استخداماً جائراً بصورة سيئة، أو اصطياد الحيوانات البحرية بأساليب غير مقننة الأمر الذي يؤدي أيضاً إلى إصابتهم بالأمراض الناجمة عن تلوث الهواء والماء والتربة هذا إضافة إلى التلوث الإشعاعي والتلوث الضوئي.

وتسجل الإحصاءات أعداداً هائلة يموتون سنوياً نتيجة الأمراض الناجمة عن تلوث المياه السطحية، ولا ننسى ما يستتبع ذلك من إفقارٍ أكثر نتيجة الإنفاق على العلاج من هذه الأمراض. ولو نظرنا نظرةً فاحصةً لوجدنا أن الفقر يطال الريف والمدينة معاً ففي الريف نجد أن من مسببات الفقر هو محاولة الانتقال السريع من اقتصاد الزراعة إلى اقتصاد الخدمات والتصنيع الأمر الذي لم يتوافق وميول الفلاحين وقدراتهم.

أما الفقر في المدن فإن هجرة سكان الريف بشكل غير مدروس والإقبال المتزايد بحثاً عن فرص العمل قد عمل على إيجاد زيادةٍ سكانيةٍ هائلةٍ نتج عنها العشوائيات السكنية والتي لا يتوفر

فيها أي مقوماتٍ صحيةٍ أو خدماتٍ أساسيةٍ كالكهرباء أو الصرف الصحي ، وزيادة حجم النفايات مما عرض هؤلاء للأمراض الخطيرة ، وفي جو من المرض يستحيل أن ينتج الإنسان أو يتطور أو ينمو. لقد قدم برنامج الأمم المتحدة تصوراً حول الاحتياجات الأساسية التي لا بد أن تتوفر كحد أدنى من أجل تحسين حالة الفقراء وهي^(٦٩) :

- ١ - التغذية السليمة.
- ٢ - الحماية من الأمراض التي يمكن تجنبها طبيياً ووقائياً.
- ٣ - القدرة على العيش في بيئة نظيفة وصحية.
- ٤ - القدرة على الحصول على مياهٍ نظيفةٍ وكافية.
- ٥ - التمتع بهواء نظيف لا يحمل التلوث والأمراض.
- ٦ - الحصول على الطاقة الكافية للتدفئة والطهي.
- ٧ - القدرة على استخدام العلاجات التقليدية.
- ٨ - القدرة على استخدام عناصر البيئة الطبيعية للممارسات الاقتصادية والاجتماعية.
- ٩ - القدرة على التكيف مع الصدمات الطبيعية مثل الأعاصير والجفاف.
- ١٠ - القدرة على اتخاذ قراراتٍ حرةٍ حول إدارة الموارد المتاحة بشكل مستدام.

إن البيئة من حولنا هي مصدر العيش ومصدر كل الحاجيات الإنسانية ، وكلما كانت الاستفادة بها أكبر وبشكلٍ صحيحٍ كلما تعاظم الاقتصاد والنمو وقل الفقر والعوز ، فهي المصدر للغذاء والماء والهواء النظيف والموارد الطبيعية وهي المسكن والملبس وكل مقومات الحياة^(٧٠) "ومشكلة الفقر في عدم القدرة على الحصول على هذه الفوائد والخدمات أو عدم وجود العدالة والمساواة في فرص استثمارها. فالفقراء إضافةً إلى كونهم الأكثر تأثراً بغضب البيئة ، فهم الأقل تمتعاً بالقدرة على الحصول على نعمها مع أنهم الأكثر اعتماداً عليها لأنهم لا يستغنون عن هذه الخدمات والموارد الطبيعية بينما يمكن للأغنياء شراء بدائل مصنعة ، فالفقراء مضطرون لشرب المياه السطحية

والجوفية والطبيعية في معظم الأحيان بينما يمكن للأغنياء والمقتدرين شراء زجاجات المياه النظيفة المصنعة.

إن متطلبات العولمة والنظام الاقتصادي السائد تضع ضغوطاً كبيرة على البيئة وعلى الفقراء أيضاً. فالتحديث والتصنيع المستمر يتسبب في تلوث البيئة التي يعيش فيها الفقراء، والسياسات الزراعية الموجهة للتصدير تدمر أنماط الزراعة التقليدية المستدامة وتتحول نحو أحادية المحاصيل والاستخدام المكثف للمبيدات واستنزاف المياه وتملح التربة، والتغيير الجوهري المصاحب لذلك في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك فإن ضغوطات المخططات الاقتصادية الكبيرة والتي تتمثل في تغيير الأنظمة الطبيعية تجعل الفقراء في المجتمعات الريفية هم أكثر الفئات الاجتماعية تعرضاً لتأثيرات السياسات الاقتصادية التي تسبب ضغوطاً على الموارد الطبيعية.

إن الأولويات التي تحكم نظرة الفقراء إلى البيئة هي أولويات تأمين الاحتياجات الأساسية من مأكلاً وملبسٍ ومشربٍ ومأوىٍ وتعليمٍ، وفي سبيل ذلك فإن الكثير من الممارسات المضرة بالبيئة قد تحدث، ولكن الفقراء بكل تأكيد ليسوا مقتنعين بهذه الممارسات أو راضين عنها، وهم من أكثر الناس قدرةً ورغبةً في تجربة الوسائل الجديدة والتي يمكن أن تحقق توازناً ما بين الاحتياجات الأساسية وما بين متطلبات حماية البيئة. إن آلاف التجارب والمشاريع حول العالم والتي حاولت التوفيق بين تلبية الاحتياجات الأساسية وحماية البيئة من خلال سبل المعيشة المستدامة قد قدمت نماذج تؤكد قدرة المجتمعات المحلية والفقيرة على تقبل الأساليب الجديدة في التنمية المستدامة وتغيير بعض السلوكيات المضرة بالبيئة واستبدالها بسلوكيات جديدة في حال تم تقديم الدعم والمساعدة المقرونة بالتوعية حول أهمية التنمية المستدامة. كما أن الفقراء يقتنعون عادة بانتهاج أنماطٍ سلوكيةٍ ومعيشيةٍ رفيقةٍ بالبيئة إذا تبين لهم أن هذه الأنماط يمكن أن تحقق لهم احتياجاتهم الرئيسية والإبقاء على قاعدة الموارد الطبيعية وفتح آفاق وسبل التعاون مع مؤسسات أخرى.

ويكمن التحدي الرئيسي أمام صانعي السياسات والاستراتيجيات المعنية بمكافحة الفقر في العالم أن ينتبهوا ويوثقوا هذه التجارب القابلة للتكرار والتطبيق في عدة أماكن في العالم والإنطلاق من معرفة احتياجات المجتمعات المحلية عند التخطيط للتنمية بدلاً من التخطيط الإستراتيجي من المكاتب وفرض أساليب وأنماطٍ تنمويةٍ غير ملائمة.

الفقر والسكان:

إن الزيادة السكانية في ظل التوجه الرأسمالي تعتبر سبباً رئيسياً في تفاقم حدة الفقر، وأنه ما لم يتم التحكم فيه فإن هذه الدول مقبلةً على حالة من المجاعة والجفاف.

أما وجهة النظر الاشتراكية فترى أن الفقر سببه الاستغلال الاقتصادي من جانب الدول الشمال المتقدم لدول الجنوب المتخلف.

كما يرى اتجاه آخر أن المناخ الاقتصادي الحر هو السبيل إلى التنمية الاقتصادية ولا مانع أن يصاحب هذا ترشيد في الزيادة السكانية.

التنمية في مواجهة الفقر:

إن على التنمية أن يكون لها دورها الثقافي والقيمي في محاربة الفقر من حيث بث روح التكافل والتعاون في المجتمع، وغرس روح الولاء..... إلخ فهي تحقق أحياناً ما لا تحققه النظريات الاقتصادية المحضة المنادية بتوسيع فرص العمل، وإتاحة فرص عملٍ للمرأة، والسعي نحو حماية البيئة، والإهتمام بالنظافة.... إلخ.

كما أن المشاركة عنصرٌ هامٌ فهو يدفع بالفئات المهمشة اجتماعياً إلى التعبير عن إرادتهم واحتياجاتهم ومطالبهم ووضع الحكومات أمام مسؤولياتها.

كما أن على التنمية أن تيسر المشروعات الصغيرة والقروض المتناهية الصغر.

وكذلك يلزم التكامل الإقليمي بين البلدان النامية فقد أثبتت الهجرة أن لتحويلات العاملين بالخارج أثرها الإجمالي الذي لا ينكر في التقليل من حدة الفقر.

كما أن استراتيجيات محاربة الفقر تحتاج إلى متابعةٍ ورقابةٍ سواء من الحكومات أو مؤسسات المجتمع المدني.

ولا يفوتنا القول أن للسياسة دورها الذي لا ينكر، فلو توفر القرار السياسي الداعم لمحاربة الفقر فإنه من الممكن القضاء على الفقر خلال سنواتٍ معدودة.

السؤال العاشر :

كيف تكون التنمية مجموعة من النظم ؟ .

إن التنمية كلٌ لا يتجزأ، ومن الصعب القول بأنه يمكن أن تكون هناك تنمية في مجال ما وأن تهمل التنمية في جوانب أخرى، فلا يتصور أن تكون هناك تنمية اقتصادية منعزلة عن التنمية الاجتماعية أو بعيدة عن التنمية السياسية.

فالتنمية كيانٌ شاملٌ خاصة إذا أريد لها أن تكون تنمية مستدامة لا تخدم الجيل الحالي فحسب وإنما تتوازن بين إحتياجات الجيل الحالي وإحتياجات الأجيال اللاحقة.

فالتنمية مجموعة نظمٍ تتكون من مدخلاتٍ ومخرجاتٍ، وقد تتغير الأدوار بين المدخلات والمخرجات مع الزمن إلا أنها تبقى مجموعة متكاملة من النظم تتفاعل مع بعضها وتتداخل وتؤثر كل منها في الأخرى.

إن التنمية بمفهومها الشامل هي تغييرات اقتصادية وإجتماعية، وهذه التنمية سواء إعتبرت عملية Process أو إعتبرت أداة Tool فإنها تتحرك وفق مجموعة نظمٍ رئيسية وهي :

أولاً: النظم السياسية.

وهي تلك التي تتعلق بمدى سلامة الحكم، فمدخلاته هي الشفافية والمصداقية، وحرية تدفق المعلومات، وحق المساءلة والمحاسبة والمشاركة في إتخاذ القرارات وخاصة المصيرية منها والتي تؤثر تأثيراً مباشراً على التنمية كقرارات الحرب أو السلام، وما إلى ذلك، وكذلك الإلتزام بمبدأ الشورى والنزول عند رأى الأغلبية، وسيادة القانون لما لها من أثر في الحفاظ على النفس وعلى المال العام.

ولأجل نجاح هذه النظم السياسية فإنه يستلزم أن تصحبها نظمٌ تقنية، وهي التي تتعلق بعمل الإدارة العامة في المؤسسات التي يفترض أن تؤدي عملها بكفاءة وفعالية، فهي التي تقوم على توظيف الموارد البشرية الوطنية توظيفاً صحيحاً، وتعمل على أن تكون مدخلات التعليم ومخرجاته موائمة لإحتياجات السوق، وأن تحكم مسألة التوظيف فكرة تكافؤ الفرص بعيداً عن المحسوبيات .

إن فكرة العدل الإجتماعي فكرة أساسية كمدخل من مدخلات التنمية، وهي إعطاء الفرصة لجميع قوى الشعب وأفراده رجالاً ونساءً وشيوخاً وأطفالاً لتحسين أوضاعهم المعيشية والإرتقاء

بأنفسهم وخروج الفقراء من هذه الدائرة المظلمة إلى دائرة الحياة الكريمة، والعمل على توفير الحاجات التي تحقق الإشباع .

كما أن هذه النظم التقنية النابعة من نظمٍ سياسيةٍ تقتضي أن تقتنع بفكرة اللامركزية وأن تسعى إلى توزيع السلطات ومنح الصلاحيات. إن هذه النظم الإدارية تقتضي أن تكون نظاماً مرنة بحيث يمكنها أن تتعامل مع الأزمات ، وأن تصحح من أخطائها وأن تكون لديها الشجاعة في الاعتراف بالأخطاء والتوقف عن الإستمرار فيها في ذات الوقت التي يجب أن تتمتع بالقدرة على التصحيح الذاتي.

ثانياً: النظم الإقتصادية:

وهي نظمٌ تسعى إلى تحقيق الفائض وعدالة التوزيع وتراكم رأس المال والإعتماد على الذات. إن وضع هذه الأهداف أمام أعين القائمين على النظام الإقتصادي يصحح من مدخلاتها فهي تستعين بالنظم التكنولوجية لحل المشاكل التي تواجهها، وتسعى إلى رفع مستوى الزراعة والتجارة والصناعة، وتعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية، وتوفير مساحات الأراضي الزراعية، والإهتمام بالمزارعين وإستخدام التكنولوجيا الحديثة والأساليب المتقدمة في الزراعة .

إن الزراعة رافداً للصناعة وكلما زادت القاعدة الإنتاجية في الصناعة كان ذلك مدعاةً إلى الإعتماد على الذات، ثم العمل فيما بعد على زيادة حجم الصادرات والتقليل من حجم الواردات ما أمكن مما يؤثر إيجاباً على الدخل القومي الأمر الذي يعود بالفائدة على المجتمع ككل.

إن على هذه النظم الإقتصادية أن يكون جل همها الإستثمار المادي ومن قبله الإستثمار في العنصر البشري برفع مستوى ثقافته وتعليمه والعمل على وضع البرامج التدريبية والتطويرية الأمر الذي يعمل على توفير فرص العمل والحد من الفقر والبطالة .

إن النظم الإقتصادية الناجحة هي تلك التي تستفيد من كل الموارد من حولها بل تسعى إلى التنقيب عن موارد أخرى فهي تستفيد بالمناخ والتضاريس، والموقع المتميز، والأرض الزراعية، وتعمل على تكوين هياكل إقتصادية متنوعة.

ثالثاً: النظم الإجتماعية:

إن النظام الإجتماعي الناجح هو ذلك الذي يتوافق مع خطط التنمية وأساليب تنفيذها. إن تحقيق مبادئ الإستقامة في الحكم، وتحقيق العدل والمساواة، ونبذ الفساد والسعى نحو القضاء عليه ما أمكن، كل ذلك من شأنه أن يفرز مخرجات إجتماعية سليمة كالإرتقاء بالصحة والتعليم وتحسن الخدمات، والتكافل الإجتماعي، وخلق روح العمل التطوعي والعمل الجماعي، والمشاركة العامة، وتوفير الأمن الشخصي والجماعي، وإحترام حقوق الإنسان، وترسيخ مبدأ سيادة القانون.



والخلاصة التي يمكن الخروج بها أننا نستطيع أن نضع تقسيمات لهذه النظم كدراسة أكاديمية، ولكن هذه النظم التنموية تتشابك وتتداخل وتتعدد وترتبط ببعضها إرتباطاً وثيقاً، وأن مرد نجاح هذه النظم يعود في الأصل إلى نظم السياسة التي تنتهجها كل دولة، وأن مسألة التنمية - بكل نظمها - مسألة تكاملية وتشكل وحدة واحدة.

إنه في ظل نظام سياسي يعمل من أجل الصالح العام فإن القيادات السياسية سيتم إختيارها بدقة، كما أن الكوادر الإدارية ستكون حريصة على تنمية المجتمع ورفاه المواطن.

إن على الدولة أن تعمل على تحقيق التناغم والتناسق والترابط والتداخل بين جميع هذه المنظومات الأمر الذي يحقق نجاحات مؤكدة وقيمة إقتصادية وإجتماعياً وثقافياً وسياسياً، وإذا تحقق ذلك كانت التنمية الشاملة التي تنشدها المجتمعات النامية.

ومن نافلة القول أن نؤكد أن هذه النظم ليست مجرد نظريات أو شعارات، وإنما تكمن قيمتها من خلال الإجراءات التنفيذية والقرارات التدخلية والممارسة الواقعية القائمة على معرفة صحيحة والتي تفرز - في النهاية - منظومة متكاملة للتنمية.

المصادر

- 1 - علي خليفة الكواري، تنمية للضياع أم ضياعٌ لفرص التنمية: محصلة التغييرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٦، ص ٢٦٠ .
- 2 - دبي الحربي، مقالةٌ تحت عنوان: عبء ثقيل لأمن غائب، يمكن الإطلاع عليها في :
www.aaramnews.com/website/articleprintversion.aspx?NewsID=55934
- 3 - محمد شريف بشر، مقالةٌ تحت عنوان ٨٤٠ مليار دولار: الإنفاق العسكري يتزايد على حساب التنمية، يمكن الإطلاع عليه في :
www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-43/namaal.asp
- 4 - انظر أنطون رحمة: مقالةٌ تحت عنوان اقتصاديات التعليم، يمكن الإطلاع عليها في :
www.arabency.com/index.php?module=pncyclopedia&func=display_term&id=652&vid=
- 5 - د. علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، سلسلة كتب عالم المعرفة رقم ٤٢، الكويت، ١٩٨١، ص ١٤.
- 6 - د. عبد المعطي عساف، إدارة التنمية: دراسة تحليلية مقارنة، مطابع القبس التجارية، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٨، ص ١٠٨، ١٠٩.
- 7 - United Nations Development programme, Human Development Report, 1993 (New York: Oxford university press, 1993), P.3
- 8 - د. جميل الدباغ، مقالةٌ بالصفحة الاقتصادية بجريدة الصباح العراقية، العدد ١٦٤٥ بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٩م.
- 9 - مقتطفاتٌ من د. صلاح محمد عبد الحميد، أزمة البطالة: دراسة مقارنة (مصر، السعودية، الكويت)، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، ص ١٥٣ - ١٥٨.
- 10 - عبد الخالق فاروق، البطالة بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص ١٢٠ - ١٢٣ .
- 11 - للمزيد انظر د. علي الطراح - د. غسان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة: دراسات في آثار العولمة والتحويلات العالمية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص ٣٣ - ٨٩ .
- 12 - د. حسن عمر، الرفاهية الاقتصادية: بحث في الأسس العلمية والتطبيقات العملية الرفاهية للفرد والمجتمع، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٢٩.
- 13 - بتصرف وإيجاز: د. علي الطراح - د. غسان سنو، مصدر سابق، ص ١٠٧ - ١٢٧ .
- 14 - د. فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي: أطروحاتٌ تنموية للتخلف، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٠، ص ٦٧.
- 15 - W.S woytinsky & E.Swoytinsky, world population and production (twentieth century fund, newyork.1953) P 324.
- 16 - جيرالد ماير وروبرت بولودين، التنمية الاقتصادية: نظريتها، تاريخها، سياستها، الجزء الثاني، ترجمة د. يوسف صائغ، مكتبة لبنان ومكتبة فرنكلين، بيروت ١٩٦٥، ص ١١٥، ١١٦ .

- 17 - د. أنور العدل، التنمية الصناعية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧ ص ١٢٥، ١٢٦ .
- 18 - د. كمال حمدي أبو الخير، بحوث ودراسات في إستراتيجية التنمية الزراعية، مكتبة عين شمس، ١٩٩٧، ص ١٧٠، ١٧٨ .
- 19 - الأرقام المذكورة مستمدة من:
- U.N World Economics Survey 1969 – 1970 , U.N.Newyork.1971
- 20 - أحمد سامي الدعبوسي، الانفجار السكاني، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص ٣٠ - ٣٤ .
- 21 - مقالة بعنوان: تفوق سويسري في البحث العلمي، يمكن الإطلاع عليها في:
- www.swissinfo.ch/ara/science_technology.htm?siteset=511&sid=6663712&ckey=1161859819000&ty=st
- 22 - ناصر صالح الرعدان، البحث العلمي والتنمية، مقالة يمكن الإطلاع عليها في:
- www.alriyadh.com/2007/12/25/article303960.html
- 23 - د. فهد أحمد عرب، الأبحاث العلمية والتنمية المستدامة، مقال يمكن للإطلاع عليه في:
- www.aleqt.com/2006/01/05/article_3971.htm
- 24 - سالم القحطاني، القيادة الإدارية، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى ٢٠٠١، ص ١٨٨ .
- 25 - بتصرف وإيجاز: د. على الطراح - د. غسان سنو، مصدر سابق، ص ٢٥١ - ٢٥٦ .
- 26 - عزت حجازي، رأس المال الإقتصادي كأداة تحليلية في العلوم الاجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والأربعون، العدد الأول، يناير ٢٠٠٦، ص ٣ .
- 27 - عزت حجازي، مصدر سابق، ص ٥٠ .
- 28 - أحمد زايد وآخرون، رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٥ .
- 29 - عزت حجازي، مصدر سابق، ص ٦ .
- 30 - أحمد زايد وآخرون، مصدر سابق، ص ١٥ - ١٦ .
- 31 - روبرت د. بوتنام، كيف تنجح الديمقراطية، تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة، ترجمة إيناس عفت، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢١٠ .
- 32 - للمزيد إنظر أحمد زايد وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٤ - ٢٩ .
- 33 - روبرت بوتنام، مصدر سابق ص ٢١٥ - ٢١٩ .
- 34 - المصدر السابق ص ٢١١ - ٢١٢ .
- 35 - أحمد زايد وآخرون، مصدر سابق، ص ٩٦ - ٩٧ .
- 36 - هاني خميس، رأس المال الاجتماعي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، القاهرة، العدد ٤٥، سبتمبر ٢٠٠٨، ص ٢٢ .

- 37 - عزت حجازي، مصدر سابق، ص ٢٢ .
- 38 - هاني خميس، مصدر سابق، ص ٢٣ .
- 39 - حسن النجفي، القاموس الاقتصادي، مطبعة الإدارة المحلية، بغداد، ١٩٧٧، ص ١٣٥ .
- 40 - خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ٤٤ - ٤٥ .
- 41 - المصدر السابق، ص ٤٥ .
- 42 - جوزيت شاينر، مقالة بعنوان السياسة الاقتصادية التحويلية الأمريكية: الربط بين التجارة والنمو والتنمية الاقتصادية، يمكن الإطلاع عليها في :
<http://www.america.gov/st/econ-arabic/2008/may/20081103123938snmassabla0.1110651.html>
- 43 - محمد عبد الله الرحومي، تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مقالة يمكن الإطلاع عليها في :
<http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=1458>
- 44 - بتصرف وإيجاز، د علي الطراح - د غسان سنو، مصدر سابق، ص ١٩٩ - ٢٢٩ .
- 45 - المصدر السابق، ص ٢٢٩ .
- 46 - د. فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي: أطروحات تنمية للتخلف، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٠، ص ٦٨
- 47 - بتصرف وإيجاز لما ورد في مقرر GR112 قضايا ومشكلات التنمية في الوطن العربي، موضوع تحت عنوان "التصنيع وعملية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي" يمكن الإطلاع عليه في :
www.aou4all.com/vb/attachment.php?attachmentid=1828&d=1152684452
- 48 - د. أنور العدل، التنمية الصناعية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ص ١٦٤ - ١٦٧ .
- 49 - المصدر السابق، ص ٢٣٠ - ٢٣٢ .
- 50 - د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مايو ١٩٧٧، ص ٤٦٠ .
- 51 - د. بشير عبد الله الحرازي. مقالة بعنوان تأثير تحرير التجارة العالمية على الدول النامية، مقالة بجريدة ٢٦ سبتمبر اليمنية، العدد ١٣٧٨، ص ٢١، يمكن الإطلاع عليها في :
www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=37781
- 52 - حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية: المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣، ص ٧٦٥ .
- 53 - بتصرف وإيجاز: د. علي الطراح - د. غسان سنو، مصدر سابق ص ٢٣٩ - ٢٦٦ .
- 54 - د. مصطفى حجازي، مقتطفات من محاضرة بعنوان (الثقافة بين التعليم والاكتساب)، ندوة الثقافة والتنمية الموسم الثقافي الثالث عشر للملتقى الثقافي الأهلي، يمكن الإطلاع عليها في :
www.almultaqabh.org/mail/index.php?option=com_content&task=view&id=176&itemid=65&ed=1

- 55 - عامر ذياب التميمي ، الثقافة والتنمية : رؤية إستراتيجية ، مقتطفات من مقالة يمكن الإطلاع عليها في :
www.annaharkw.com/annahar/article.aspx?id=34932
- 56 - مقتطفات من د. حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص ١٩٨ - ٢٠١ .
- 57 - لورانس إي هاريسون ، مقالة بعنوان الثقافة والتنمية الاقتصادية يمكن الإطلاع عليها في :
www.siironline.org/alabwab/moghavama_alfaghr/023.html.
- 58 - د. برهان غليون ، مقالة تحت عنوان الثقافة والتنمية ، يمكن الإطلاع عليها في :
http://critique-sociale.blogspot.com/2003/10/blog-post_31.html
- 59 - د. يوسف كامل إبراهيم ، مقالة بجريدة فلسطين بتاريخ ٣٠/٤/٢٠٠٩ بعنوان المشاركة السياسية والتنمية ، يمكن الإطلاع عليها في :
www.felesteen.ps/index.php?action=showwrite&id=351
- 60 - د.إبراهيم سعد الدين د. محمود عبد الفضيل ، إنتقال العمالة العربية : المشاكل - الأثار - السياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩١ ، ص ٢١.
- 61 - للمزيد انظر كلاً من :
- أ - تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المنبثق عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة بعمان مارس ٢٠٠٧ عن هجرة الأيدي العاملة في البلدان العربية.
- ب - د. نادر فرجاني ، الهجرة إلى النفط : أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ص ١٥٤ - ١٥٨
- 62 - مقتطفات من د. نادر فرجاني ، مصدر سابق ، ص ١٨٩ - ١٩٨ .
- 63 - United Nation Development Programme, UNDP poverty Report 1998(New York: UNDP, 1998).
- 64 - May, " An Elusive Consensus: Definition, Measurement and Analysis of Poverty" p.30
- 65 - د.سالم النجفي - د. أحمد فتحي ، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٣ .
- 66 - للمزيد والتفصيل : انظر د. سالم النجفي د. أحمد فتحي ، المصدر السابق ص ٤٨ - ٥٦
- 67 - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية : حقوق الإنسان والتنمية البشرية من أجل الحرية والتضامن (البحرين ، البرنامج ٢٠٠٠) ، ص ١ .
- 68 - بوطبال حكيمة - رباحي فضيلة ، مقالة تحت عنوان إشكالية الفقر والتنمية يمكن الإطلاع عليها في
www.kantakji.com/fiqh/Files/Env/60331.doc
- 69 - باتر وردم ، مقالة بعنوان العلاقة بين الفقر والتنمية ، يمكن الإطلاع عليها في
www.arabenvironment.net/arabic/archive/2007/1/147810.html
- 70 - باتر وردم ، المصدر السابق